

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

أَلْقَاضِي
بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

وَمَعَهُ كِتَابٌ
مِنْ خُتَّةِ الْجَلِيلِ بِتَحْقِيقِ شَرَحِ ابْنِ عَقِيلٍ

تَأَلَّفَ الْمَدَائِنَةَ
مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

وَبَدَيْلِهِ
فَوَائِدُ مَنْتَقَاةٍ مِنْ كُتُبِ التُّحَاةِ

عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ دَرِينُو

مَرْكَزُ الرِّسَالَةِ لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ التَّرَاثِ

السَّجَرُ الرَّابِعُ

مَوْسِمَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



رابطہ بدیل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



شَهِيدُ ابْنِ عَقِيلِكِ

عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالواه الطيف

مؤسسة الرسالة ناشرون



جميع الحقوق محفوظة لدار الطلائع
نسخة خاصة بتصريح من دار الطلائع

الطبعة الأولى
٢٠١٥ - ١٤٣٦ هـ

هاتف: ١١ ٢٣٢١٢٧٥ (٩٦٣)
فاكس: ١١ ٢٣١١٨٣٨ (٩٦٣)
ص.ب.: ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان
تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب.: ١١٧٤١٠

Resalah
Publishers

Damascus - Syria
Tel: (963) 11 2321275
Fax: (963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

E-mail: resalah@resalah.com

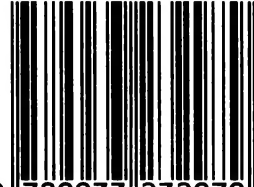
 [facebook.com/ResalahPublishers](https://www.facebook.com/ResalahPublishers)

 twitter.com/resalah1970

حقوق الطبع محفوظة © 2013 م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

③

ISBN 978-9933-23-297-9



9 789933 232979



شرح ابن عقيل

على
ألفية ابن مالك

القاضي
بهاء الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل
٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف المدونة
محمد محيي الدين عبد الحميد

وبديله
قوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد زينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

السجدة الرابعة

مؤسسة الرسالة ناشرون

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦ - إِزْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كـ «تَسْعَدُ»^(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم^(٢) إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ «يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف^(٣).

٦٧٧ - وَبَلَنٍ اَنْصِبُهُ وَكَيِّ كَذَا بَأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ^(٤)

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقد قصد لفظ تسعد.

(٢) وهم البصريون، ونُقِضَ قولهم بقولك: «هلا تفعل»، والتعليل أن الاسم لا يقع بعد أداة الحذف «هلا»، ولا يقع كذلك بعد أداة الاستقبال «سوف» في قولك: «سوف أزورك».

(٣) وهو قول ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣١٤، وقول حدّاق الكوفيين وعلى رأسهم الفراء؛ كما ذكر المرادي ٢٢٨/٣ الذي ذكر أن قول ثعلب: إن رافعه نفس المضارعة، وذكر قولاً رابعاً نُسِبَ إلى الكسائي وهو: إن رافعه حروف المضارعة.

وذكر أن من ردّ على قول الفراء ومن وافقه بزعمه أن التجرد من عوامل النصب والجزم عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يفعل شيئاً، يُرَدُّ قوله عليه بأن هذا التجرد ليس عدماً بل هو استعمالٌ للمضارع على حاله الأصلية التي لم تتغير بناصبٍ أو جازم.

(٤) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه =

٦٧٨ - فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطْرَدٌ^(١)
يُنْصَبُ الْمَضَارِعُ إِذَا صَحِبَهُ حَرْفٌ نَاصِبٌ، وَهُوَ: «لَنْ، أَوْ كَيْ، أَوْ أَنْ، أَوْ إِذَنْ» نَحْوُ: «لَنْ
أَضْرِبَ، وَجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ - فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ: آتِيكَ».
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لَا بَعْدَ عِلْمٍ» إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَتْ «أَنَّ» بَعْدَ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ،
وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَتَكُونُ حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ»^(٢)،
التَّقْدِيرُ: أَنَّهُ يَقُومُ، فَخَفَّفَتْ أَنَّ، وَحُذِفَ اسْمُهَا وَبَقِيَ خَبَرُهَا، وَهَذِهِ هِيَ غَيْرُ النَّاصِبَةِ
لِلْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ثُنَائِيَّةٌ لِفِظًا ثَلَاثِيَّةً وَضِعًا، وَتِلْكَ ثُنَائِيَّةٌ لِفِظًا وَوَضِعًا.
وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ظَنْ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ، جَازَ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَجِهَانُ:
أَحَدُهُمَا: النَّصْبُ، عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مِنْ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ^(٣).

= قَوْلُهُ: انْصَبَ «لَا» عَاطِفَةً «بَعْدَ» ظَرْفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى ظَرْفٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: فَانْصَبَ بِأَنَّ بَعْدَ غَيْرِ عِلْمٍ
لَا بَعْدَ عِلْمٍ «وَالَّتِي» اسْمٌ مُوَصُولٌ: مُبْتَدَأٌ «مِنْ بَعْدَ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةُ الْمُوَصُولِ، وَبَعْدَ
مُضَافٍ، وَ«ظَنْ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(١) «فَانْصَبَ» الْفَاءُ زَائِدَةٌ، انْصَبَ: فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ
رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الَّتِي» فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَرَارًا أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
جُمْلَةً طَلْبِيَّةً «بِهَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبَ «وَالرَّفْعَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِمَصْحُوحِ «صَحَّحَ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَاعْتَقِدَ» فَعَلَ أَمْرًا، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «تَخْفِيفَهَا»
تَخْفِيفٌ: مَفْعُولٌ بِهِ لِاعْتِقَادِ، وَتَخْفِيفٌ مُضَافٌ، وَهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْ أَنَّ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَخْفِيفِ «فَهُوَ»
الْفَاءُ لِلتَّلْعِيلِ، هُوَ: ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ «مَطْرَدٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمَ ١٠٧ السَّابِقِ فِي بَابِ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(٣) وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْقَرَاءُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ
يُرَكَّبُوا» [العنكبوت: ٢].

أَمَّا فِي حَالِ الْفَصْلِ بَيْنَ «أَنَّ» وَالْفِعْلِ بِ«لَا» دُونَ غَيْرِهَا فَقَدْ جَازَ الْوَجْهَانُ وَرَجَحَ الرَّفْعَ كَمَا ذَكَرَ النَّازِمُ
وَالشَّارِحُ، وَبِالْوَجْهِينِ قُرئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً» [المائدة: ٧١]؛ حَيْثُ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو
وَيَعْقُوبُ الْبَصْرِيَانِ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ الْكُوفِيَانِ وَخَلْفُ الْبَغْدَادِيِّ مِنَ الْعَشْرَةِ بِالرَّفْعِ وَسَائِرُهُمْ بِالنَّصْبِ. يُنْظَرُ
«النَّشْرُ» ١٩٥/٢.

وَيَجِبُ الرَّفْعُ عِنْدَ الْفَصْلِ بِغَيْرِ «لَا» مِثْلَ «قَدْ» وَ«لَنْ» وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تُفْصَلُ بِذَلِكَ...

يُنْظَرُ «حَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ» ٤١٥/٣.

والثاني: الرفع، على جَعَلَ «أن» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ، وَأَنْ يَقُومَ» والتقدير - مع الرفع -: ظننت أنه يَقُومُ، فحُففت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ «أَنَّ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا^(١)

يعني أَنَّ من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ «أَنَّ» الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان^(٢)؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ» كما تقول: «عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ»^(٣).

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا^(٤)

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «أَنَّ» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل الذي هو أهمل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حَمَلًا» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل والتقدير: حاملاً إياها «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله: حَمَلًا «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والثناء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «عملاً» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنْ﴾ وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تُفَرِّقَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ قَمَّةُ إِنْ نَجَّوْتِ مِنَ الرَّزَّاحِ
أَنْ تَهَيِّطِيْنَ بِبِلَادِ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) قراءة الآية ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنْ﴾ بضم الميم نسبها ابن هشام ٧/٤ والأشْمُونِي ٤٢٠/٣ إلى ابن محيصة، وهي شاذة. وأغفل ذِكْرَهُ العلامة أبو حيان في «البحر المحيط»، وذكر أنه قد نسبها النحويون إلى مجاهد، وذكر أن ترك إعمالها حَمَلًا لها على «ما» لكون كليهما مصدرية قول البصريين. وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة. «البحر المحيط» ٢/٢٢٣.

(٤) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به لنصبوا «إن» شرطية «صدرت» صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والثناء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه =

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الِیْمِیْنُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفِ وَقَعَا^(١)

تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ «إِذَنْ»^(٢) وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ:

أحدها: أَنْ یَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا.

الثاني: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً^(٣).

الثالث: أَلَّا یُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتیک؛ فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمُكَ».

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم يُنْصَبْ، نحو أن يقال: أحبُّك؛ فتقول: «إِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً»؛ فيجب رفع «أظنُّ» وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تَتَّصَدَّرْ، نحو: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطفٍ جاز في الفعل الرفع والنصب، نحو: «وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فُصِّلَ بينها وبينه، نحو: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ»، فإن فصلت بالقسم نصبت، نحو: «إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ»^(٤).

= جوازاً تقديره هي يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: والفعل واقع بعد، أي: بعد إذن «موصلاً» حال من الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً.

(١) «أو» عاطفة «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوباً تقديره أنت «وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع، وبعد مضاف، و«عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة.

(٢) إذن: حرف جوارٍ وجزاء، والجزاء أنها تدل على جملة بعدها تكون غالباً مسببة عما قبلها.

(٣) لا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب، برغم ارتباطهما بالمعنى الذي يتحقق به الجزاء.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

- ٦٨٢ - وَبَيْنَ «لَا» وَوَلَامٍ جَرِّ التُّزِمِ إِظْهَارُ «أَنَّ» نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمَ^(١)
 ٦٨٣ - «لَا» فَإِنَّ أَعْمَلَ مُظْهِراً أَوْ مُضَمِّراً وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً^(٢)
 ٦٨٤ - كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا» أَنْ خَفِيَ^(٣)

اختصت «أَنَّ»^(٤) من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مُظْهِرَةً وَمُضَمِّرَةً.

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ»

و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أَنَّ»، نحو: «ما كان زيد ليُفَعِّلَ» ولا تقول: «لأن

يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]^(٥).

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله: «التزم» الآتي، وبين مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف، و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم، وإظهار مضاف، و«أَنَّ» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصب» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل فعله هو «عدم» في البيت السابق «فَأَنَّ» الفاء واقعة في جواب الشرط «أَنَّ» قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهِراً» بزنة اسم المفعول: حال من «أَنَّ» الواقعة مفعولاً «أو مضمراً» معطوف على قوله: «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف، أي: إضماراً حتماً «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والألف للإطلاق.

(٣) «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي، أي: خفي خفاءً مثل ذلك الخفاء «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح، وموضع مضاف، وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أَنَّ» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن، والجملة من خفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن.

وتقدير البيت: «أَنَّ» خفي خفاءً مثل ذلك الخفاء بعد «أو» إذا كان يصلح في موضع «أو» حتى أو إلا.

(٤) وهي المصدرية، لا الزائدة، ولا المخففة من الثقلية، ولا التفسيرية.

(٥) وتسمى اللام: لام الجحود، أي: الإنكار، ويسمى سببويه: لام النفي.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرَة بحتى أو إلّا، فتقدّر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها [مما] ينقضى شيئاً فشيئاً، وتقدّر بإلّا إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله: [الطويل]

ش ٣٢٢ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(١)

أي: لأستسهلنّ الصّعب حتى أدرك المنى، ف«أدرك»: منصوب بـ«أن» المقدّرة بعد «أو»

التي بمعنى «حتى»، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله: [الوافر]

ش ٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٢)

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبها إلى قائل معين.

الإعراب: «لأستسهلنّ» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية «انقادت» انقاد: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «الأمال» فاعل انقاد «إلّا» أداة استثناء ملغاة «لصابِر» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى حتى، بأن المضمرة وجوباً.

(٢) هذا البيت لزيادة الأعمج.

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم، رماهم بالدواهي، وقذفهم بالشدائد والأوابد، وضرب ما ذكره مثلاً لهذا.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء التي للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف، و«قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، وكعوب مضاف، وها: مضاف إليه «أو» عاطفة، وهي هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «قناة قوم».

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو تستقيم - بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

أي: كسرت كُعبها إلا أن تستقيم، ف«تستقيم»: منصوب بـ«أن» بعد «أو» واجبة الإضمار.
 ٦٨٥ - وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ كَمَا «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ»^(١)
 ومما يجب إضمار «أن» بعده: حتى^(٢)، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، ف«حتى»: حرف [جر]، و«أَدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَةَ بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً^(٣).
 فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلًا بالحال: وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:
 ٦٨٦ - وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اِرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا^(٤)
 فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ وَصَدَّتْ به حكاية تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا»^(٥).

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «إضمار» الآتي، وبعد مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «حتم» خير المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف، و«حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

(٢) وهي «حتى» الموضوع لانتهاه الغاية، وهي جازة للمصدر المؤول من «أن» المصدرية المضمرة وفعلها.

(٣) وذلك بالنظر إلى زمن التكلم.

(٤) «وتلو» معناه تالي، أي: واقع بعد حتى، مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله: حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت فاعل «المستقبلاً» مفعول به لانصب.

(٥) ولأجل الاختلاف في تقدير المعنى قد يقع الخلاف في نصب أو رفع بـ«حتى» في بعض العبارات؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فالنصب على أن المعنى: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول... وقد قرأ نافع المدني من العشرة ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفعه والمعنى: وزلزلوا حال قول الرسول...

ويلزم النصب كذلك بعد «حتى» إذا كانت تعليلية؛ أي: بمعنى «كي»؛ كقولك لعاصي: أطع الله حتى يرضى عليك!

٦٨٧ - وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ^(١)

يعني أن «أَنْ» تنصب - وهي واجبة الحذف - الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نَفْيٍ مَحْضٌ، أو طَلَبٌ مَحْضٌ، فمثال النفي: «ما تأتينا فتُحَدِّثُنَا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يُفْضِنُ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]^(٢)، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه، وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو: «ما أنتَ إلا تأتينا فتُحَدِّثُنَا»^(٣)^(٤)، ومثال الطلب - وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني -

فالأمر نحو: «اِئْتِنِي فَأُكْرِمَكَ»، ومنه: [الرجز]

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أَنْ» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف، وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَنْ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أَنْ»، والتقدير: «أَنْ» نصبت في حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

(٢) ومثل الآية الكريمة - في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي - قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالَهُمْ دُونَ نَدَاهِةٍ فَيَدُونِي

الشاهد في قوله: «فيدوني» أي: يعطوا ديتي، فإنه منصوب بحذف النون، وأصله: «يدونني»، وقوله: «مالهم ذو ندهة» هو بفتح النون وسكون الدال، ومعناه: ذو كثرة.

(٣) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل، نحو: «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ

يروي قوله: «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

(٤) النفي لا يكون محضاً إذا انتقض بـ«إلا»؛ كما ذكر الشارح، ومثله لا يكون النفي محضاً إذا:

- كان مسبوقاً باستفهام تقريري، كقولك: ألم تأتني فأحسب إليك.

- وكان متلوّاً بنفي: لأن نفي النفي إثبات.

ش ٣٢٤ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فسيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا^(١)
والنهي، نحو: «لا تضرب زيداً فيضربك»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

والدعاء، نحو: «رَبِّ انصُرني فَلَا أُخْذَلْ»، ومنه: [الرمل]

ش ٣٢٥ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ^(٢)
والاستفهام، نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

والعرض، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»، ومنه قوله: [البسيط]

(١) البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي.

اللغة: «عَنَقًا» بفتح العين المهملة والنون جميعًا: هو ضرب من السير «فسيحًا» واسع الخطى، وأراد سريعًا. الإعراب: «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيري» فعل أمر مبني على حذف النون، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل «عَنَقًا» مفعول مطلق عامله «سيري» وأصله نعت لمحذوف، والتقدير: سيري سيرًا عَنَقًا «فسيحًا» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بسيري «فنستريحًا» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفي «نستريح» ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحًا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذف ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفقني» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و«الساعين» مضاف إليه «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف، و«سنن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أعدل» - بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

ش ٣٢٦ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتْبِصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(١)
والتَّحْضِيضُ، نحو: «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ
فَأَصَدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠].

والتمني، نحو: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَّيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأُفُوزُ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

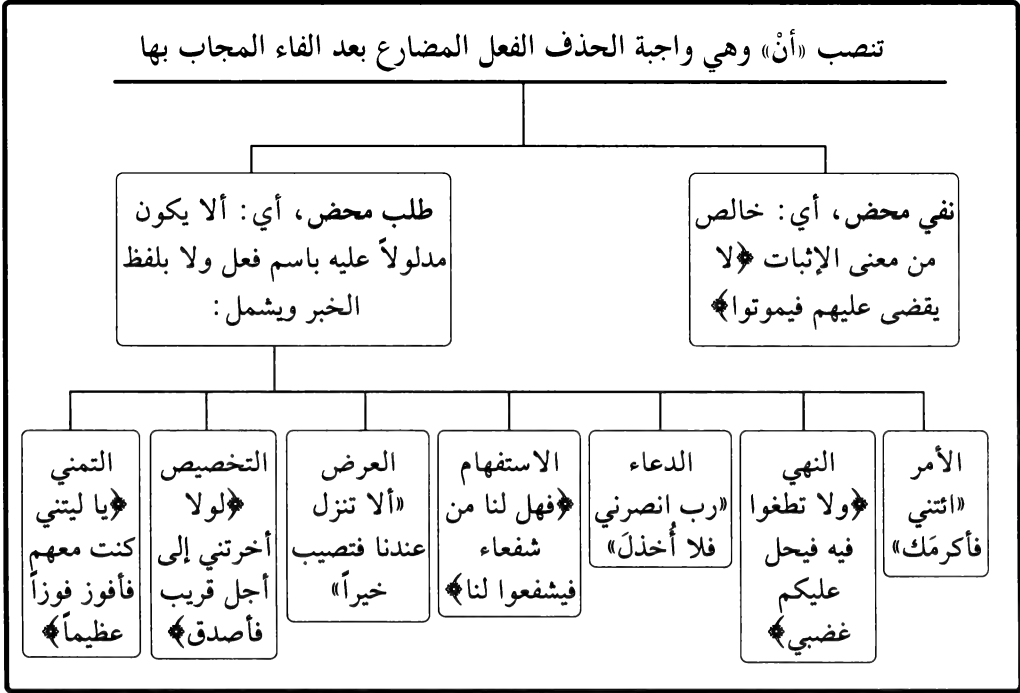
ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضًا» ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن
كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين^(٢)، وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، نحو: «صَهْ فَأَحْسِنُ
إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

(١) وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ابن» مضاف، و«الكرام» مضاف إليه
«ألا» أداة عرض «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً
بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتبصر مبني على
السكون في محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها
صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه «فما» الفاء
للتعليل، ما: نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» سمع: فعل
ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة
محلاً بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف.

الشاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو تبصر - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية
في جواب العرض.

(٢) وثمة ثالث، وهو الطلب بالمصدر، كقولك: سكتوا فينام الناس. «شرح الأشموني» ٤٤٥/٣.



٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعٍ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ^(١)

يعني أن المواضع التي يُنصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أن» وجوباً بعد الفاء ينصب فيها كلُّها بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المصاحبة^(٢)، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقوله: [الوافر]

(١) «الواو» مبتدأ «كالفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وهو محل الشاهد، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف. ولك في هذا وأمثاله أن تقول: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

(٢) وتُسمى «واو المعية»، وهي التي تجمع بين شيئين في آن، ويكون ما بعدها جواباً لما قبلها. فهي تختلف عن «واو العطف».

ش ٣٢٧ - فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ^(١)

وقوله: [الكامل]

ش ٣٢٨ - لَأَتْنَهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٢)

(١) البيت لذار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات ابن الشجري في «مختاراته» (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيبويه (٤٢٦/١) ونُسب في «الكتاب» للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠١) و«شذور الذهب» (رقم ١٥٤)، وابن الأنباري في «الإنصاف» (٣٥١) وروايته: «ادعي وأدع فإن أُنْدَى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وَأَدْعُ» مجزوم بلام أمر محذوفة، أي: ادعي ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْتَنَا سِيدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَرْمِ الْهَجَانِ
سِيدِرْ كُنَّا بَنُو الْقَرْمِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحَصَانِ

اللغة: «أُنْدَى» أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون مقصوراً: وهو بعد الصوت.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادعي» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «وَأَدْعُو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «أُنْدَى» اسم إن «لصوت» اللام زائدة مضاف، وصوت: مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادي» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله: «وَأَدْعُو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «وَأَدْعُو» - بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/ ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/ ٣٩ بولاق) للمتوكل الكناني.

الإعراب: «لا» ناهية «تته» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بـ«تته»، «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفة لعار.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «وتأتي» - بعد واو المعية في جواب النهي بأن مضمرة وجوباً.

وقوله: [الوافر]

ش ٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(١)

واحترز بقوله: «إِنْ تُفْعَدُ مَفْهُومَ مَعٍ» عما إذا لم تُفْعَدْ ذلك، بل أَرَدَتِ التشريك بين الفعل والفعل، أو أَرَدَتِ جَعَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذٍ النصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ثلاثة أَوْجُهٍ: الجزم على التشريك بين الفعلين، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»^(٢) والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: وأنت تشرب اللبن^(٣)، والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة.

(١) هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين:

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَيَّ خُلُقِ سَوَاءٍ

وروى أبو السعادات ابن الشجري في أولها نسيباً، وأوله:

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةٌ هَلْ تَعَزَّى فَقُلْتُ أُمَامٌ قَدْ غُلِبَ الْعَزَاءُ

اللغة: «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب: «ألم» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر «أك»، وجار مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر «يكون» تقدم على اسمه، وبين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «ويبتكم» معطوف على بيني «المودة» اسم «يكون» تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على «المودة».

الشاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «يكون» - بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي:

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَيَّ زَحَّةً وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخَيْفًا

(٢) أي: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن. فُتَقَدَّرُ «لا» الناهية قبل المعطوف.

(٣) فالنهي عن أكل السمك، وأما شرب اللبن فمباح منك إن قلت ذلك!

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفِيِّ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنَّ تَشْقُطِ الْفَاءِ وَالْجِزَاءِ قَدْ قَصِدُ^(١)
يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد
الجزء، نحو: «زُرني أُرُك»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ، أي: زُرني فإن
تَزُرني أُرُك، أو بالجملة قبله؟ قولان^(٢)، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا
تحدُّثنا».

٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ^(٣)
لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصحَّ المعنى بتقدير دخول
«إِنْ» [الشرطية] على «لَا»؛ فتقول: «لا تَدُنْ من الأسد تَسَلِّمَ» بجزم «تسلم»، إذ يصح «إِنْ لا
تَدُنْ من الأسد تَسَلِّمَ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ»، إذ لا يصح
«إِنْ لا تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول
«إِنْ» على «لَا»، فجزمه على معنى «إِنْ تَدُنْ من الأسد يَأْكُلُكَ».

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«النفي»
مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إِنْ»
شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفا» قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزء» الواو واو الحال،
الجزء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصِد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الجزء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير «إِنْ» من بين
أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال:
تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله، كما عمل «ضرباً» في نحو قولك: «ضرباً زيداً» عمَلَ اضرب
حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط. ومن الناس من قال:
الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال على التفصيل أربعة عند التحقيق.

(٣) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم، وبعد مضاف،
و«نهي» مضاف إليه «أَنْ» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت، و«أَنْ» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «إِنْ» قصد لفظه:
مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق
بمحذوف حال من «إِنْ» السابق، ودون مضاف، و«تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف.

٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا^(١)

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء^(٢)، وقد صرح بذلك هنا فقال: متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته، كقولك: «صه أحسن إليك، وحسبك الحديث ينم الناس»^(٣) وإليه أشار بقوله: «وجزمه أقبلًا».

٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ^(٤)

أجاز الكوفيون قاطبة أن يُعامل الرجاء مُعاملة التمني^(٥)، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُجُ

(١) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف، و«افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله: «اقبلا» الآتي، وجزم مضاف، والهاء مضاف إليه «اقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) يريد: «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَسَّأْتُ وَجَاسْتُ مَكَائِكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(٤) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«الفاء» مضاف إليه «في الرجاء» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف، أي: نصب نصباً كائناً كنصب... إلخ، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(٥) والفرق بينهما أن الرجاء يكون فيما يُتَوَقَّعُ وقوعه ونبله، وأما التمني فهو فيما لا يمكن أن يُنال.

الْأَسْبَبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ ﴿غافر: ٣٦ - ٣٧﴾ في قراءة مَنْ نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم^(١).

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ تَنْصِيبُهُ «أَنْ» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ^(٢) يجوز أن يُنْصَبَ بأن محذوفة أو مذكورة بعد عاطفٍ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ خالِصٌ؛ أي: غير مقصود به معنى الفعل^(٣)، وذلك كقوله: [الوافر]

ش ٣٣٠ - وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٤)

(١) رواية حفص عن عاصم بالنصب؛ كما ذكر المصنف رحمه الله، وقرأ الباقر من العشرة ورواتهم بالرفع؛ كما ذكر ابن الجزري في «النشر» ٢/٢٧٨.

وأول البصريون هذا النصب في الآية على أنه جوابٌ للأمر في قوله: «ابن لي». وقيل: أُشْرِيت «لعل» التي هي للرجاء معنى «ليت» التي هي للتمني.

(٢) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله: «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٣) أي: ما ليس مؤولاً بالفعل.

وعبارة الشارح هنا فيها شيء من غموض، وأوضح منها عبارة المكودي يشرح البيت: يعني: أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالصٍ انتصب بـ«أن»، ويجوز حينئذٍ إظهارها وإضمارها. «شرح المكودي» ص ٢٧٦.

(٤) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.

اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباءة أيضاً «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف، بكسر الشين وفتحها: وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه. الإعراب: «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف، و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلي» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و«الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها: «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع - وهو «تقر» - بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو لبس.

فـ«تَقَرَّ» منصوب بـ«أن» محذوفةً، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو بُسُّ، وكذلك قوله: [البيسط]

ش ٣٣١ - [إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر^(١)

= والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً، وقد يكون مصدرًا، كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً علمًا، كما تقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت، أي: لولا زيد وإحسانه إليّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسْوَاكٌ عَلَقَمَا

أسواك: منصوب بأن المضمرة، والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكا» بصيغة المصغر: هو سليك ابن السلكة - بزنة همزة - وهي أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاهم، وكان من حديثه أنه مر بيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضّة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أي: أدى دينه «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء تعاف الورود، فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر «حيوان» الجاحظ (١/١٨)، والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما بينه، وقال الهيبان الفقيمي، وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذُنْبُهُ إِنْ عَافَتِ الْمَاءَ بَاقِرٌ

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه - أي: أدى دينه - بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وباء المتكلم اسمه «وقتلي» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف، زياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أعقل» - بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلي».

ف«أَعْقَلَهُ»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفةٌ، وهي جائزة الحذف، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله: [البسيط]

ش ٣٣٢ - لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٌّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِثْرَاباً عَلَى تَرَبٍ^(١)

ف«أَرْضِيهِ»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفةٌ جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً، وهو «تَوَقُّعٌ»، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] ف«يُرْسِلَ»: منصوبٌ بـ«أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحِيًّا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسم غير صريح - أي: مقصوداً به معنى الفعل - لم يجز النصب، نحو: «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابُ» ف«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحقّ الصلة أن تكون جملةً،

= والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا، كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار وارتقاب «معتَر» هو الفقير الذي يتعرض للجِدَى والمعروف «أوثر» أفضل وأرجح «إثراباً» مصدر أترب الرجل: إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب. المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر. وللعلامة الصبان - وتبعه العلامة الخضري - هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «لولا» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لولا توقع معتَر موجود، وتوقع مضاف، و«معتَر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إثراباً» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر. الشاهد فيه: قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع - وهو «أرضي» - بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله: «توقع».

فوضع «طائر» موضع «يطير» والأصل: «الذي يطير» فلما جيء بـأل، عُذِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

٦٩٤ - وَشَدَّ حَذْفَ «أَنْ» وَنَصَبَ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى^(١)

لما فَرَعَ من ذكر الأماكن التي يُنصَب فيها بـ«أَنْ» محذوفة - إما وجوباً وإما جوازاً - ذكر أَنَّ حَذْفَ «أَنْ» والنَّصَبُ بها في غير ما ذكر شاذُّ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرُهُ يَحْفِرُهَا» ينصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، [ومنه قولهم]: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» أي: قبل أن يأخذك، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٣٣٣ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي^(٢)
في رواية من نصب «أَحْضَرَ» أي: أن أحضر.

(١) «وشد» فعل ماضٍ «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف، و«أَنْ» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سوى» جارٍ ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فأقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جارٍ ومجرور متعلق بأقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لأقبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عدل، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لأقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فأقبل الذي رواه عدل. هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

(٢) اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني «الوعى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجَلْبَة والأصوات «مخلمي» أراد: هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهيه عن اقتحام المعارك ويأمره بالقيود والإحجام.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «أيُّهَذَا» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع «الزاجري» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف، وبإضافة اسم المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«أَنْ» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، أي: يزجرني عن حضور الوعى «الوعى» مفعول به لأحضر «وَأَنْ» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلمي» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

- ٦٩٥ - بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَجَزَمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا^(١)
 ٦٩٦ - وَاجزِمِ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْمَا^(٢)
 ٦٩٧ - وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَشْمَا^(٣)

الأدوات الجازمة للمضارع^(٤) على قسمين :

= الشاهد فيه : قوله : «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله : «أحضر» - بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر في البيت، وذلك في قوله : «وأن أشهد اللذات».

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله : «أحضر» أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعمى الشنتمري : «والشاهد في البيت - عند سيبويه - رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى : لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبب، سواء أرفعت المضارع بعد حذفها أم أبقيته على نصبه، فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى : ﴿أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونََ عَبُدُ﴾ [الزمر : ٦٤] جعل «أعبد» مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف؛ أي بالعبادة، ومنه قولهم : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»؛ أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يُخْرَجُ عليه القرآن الكريم.

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله : «ضع» الآتي «ولام» معطوف على «لا» «طالباً» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جزما» مفعول به لضع «في الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دلٌّ عليه المذكور قبله، أي : ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن، وما، ومهما، أي، متى، أيان، أين، إذما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقي.

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» في البيت السابق أيضاً «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقى» مبتدأ، وبقاى مضاف، و«الأدوات» مضاف إليه «أشما» خبر المبتدأ، وقصره للضرورة، وأصله «أشما» جمع اسم.

(٤) الجزم هو القطع لغةً، وإعراباً : قطع الفعل عن الحركة، أو قطع حرفٍ منه.

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: «لِيَقْمَ زَيْدٌ»، أو على الدعاء^(١)، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

و«لا» الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو على الدعاء^(٢)، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و«لم» و«لما» وهما للنفي، ويختصان بالمضارع، وَيَقْلِبَانِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ، نحو: «لم يَقمَ زيد، ولمَّا يَقمَ عمرو» ولا يكون النفي بـ«لَمَّا» إلا متصلاً بالحال^(٣).

والثاني: ما يحزم فعلين، وهو:

«إِنْ»^(٤) نحو: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

و«مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«مَا» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و«مَهْمَا» نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

و«أَيُّ» نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١].

و«متى» كقوله: [الطويل]

(١) الدعاء أحد المعاني الفرعية للأمر، وهو - أي: الدعاء -: طلب الأدنى من الأعلى فعلاً، والأمر: طلب الأعلى من الأدنى، وثمة الالتماس، وهو: طلب الفعل من مُساوٍ.

(٢) النهي كالأمر يتفرع عنه دعاءً والتماس.

(٣) يشترك «لم» و«لَمَّا» بأربعة: الحرفية، والجزم، والنفي، والقلب إلى المضى. وتنفرد «لَمَّا» عن «لم» بأربعة:

- اتصالتها بالحال كما ذكر ومعناه: اتصال نفي منفيها إلى زمن الكلام.

- عدم اقترانها بأداة شرط.

- توقع حدوث منفيها وقُربُه.

- جواز حذف مجزومها.

(٤) وهو حرف بالاتفاق، و«إذما» حرف على الراجح، والبواقى أسماء.

ش ٣٣٤ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(١)
و«أَيَّانَ»^(٢) كقولوه: [البيسط]

ش ٣٣٥ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنَ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا^(٣)

(١) البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

أَنْرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلٍ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَانَةَ الْمَتَجَرَّدِ

اللغة: «تعشوا» أي: تجيئه على غير هداية، قاله اللخمي عن الأصمعي، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أرد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقداً مع أنه سيد؛ لأنه الأمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يَهَيِّئْ لِي سَرًا﴾ [غافر: ٣٦]، وكما في قولهم: «هزم الأمير الجيش» وهو في قصره، و«بني الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد «تأته» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «تعشوا» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله: «تعشوا» السابق، وضوء مضاف، ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف، والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف، و«نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف، و«موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد.

الشاهد فيه: قوله: «متى تأته... تجد... إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، وأولهما قوله: «تأته» وهو فعل الشرط، والثاني قوله: «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه، على ما فصلناه في الإعراب.

(٢) وهي بمعنى «متى»، وكذلك «أنتى» الآتية بعد قليل.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفاً ورجلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عامله قوله: «تأمن» الذي هو جواب الشرط «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف، ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذا» إليها =

و«أَيْنَمَا» كقوله: [الرميل]

ش ٣٣٦ - أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ^(١)(٢)

و«إِذْمَا» نحو قوله: [الطويل]

ش ٣٣٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(٣)

= «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حذرا» خبر «تزل»، وجملة «تزل حذرا» جواب «إذا». الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمك تأمن.. إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله: «نؤمك» - والثاني جوابه جزاؤه، وهو قوله: «تأمن» على ما بيناه في الإعراب.

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدده:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرِ

اللغة: «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين: هي القناة التي تثبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أي: مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالحيزران «حائر» هو المكان الذي يكون وسطه مطمئناً منخفضاً، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسدً لنبتتها.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبت بها وتميلها، وهي تميل مع الريح. والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله:

وَصَجِيحٌ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ طَيِّبٌ أُرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِيلٍ

الإعراب: «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «تمل» الواقع جواباً للشرط، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و«تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما - وهو الذي يفسره قوله: «تميلها» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تمل» - جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) ومثلها «أين» دون «ما». تقول: أين تَقِفُ أَقِفْ.

وهما للمكان.

(٣) البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت الأمور آتياً به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إن كان الأمر مؤتمراً به ليقنتي الأمر به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته.

و«حَيْثُمَا» نحو قوله: [الخفيف]

ش ٣٣٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ الْكَلِمَةُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(١)

و«أَنْتَى» نحو قوله: [الطويل]

ش ٣٣٩ - خَلِيلِيَّ أَنْتَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ^(٢)

= الإعراب: «وإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إذما» حرف شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «أمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بأمْر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف «إياه» ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله: «تأمر» الآتي «تأمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «أتيا» مفعول ثان لتلف. والشاهد فيه: قوله: «إذما تأت... تلف» حيث جزم بإذما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأت» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تلف» - جوابه وجزاؤه.

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تستقم» تعادل وتأخذ في الطريق السوي «نجاحاً» ظرفاً بما تريد ونوالاً لما تأمل «غابر» باقي.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله: «يقدر» الواقع جواباً للشرط، وما زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحاً» مفعول به ليقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر أيضاً، وغابر مضاف، و«الأزمان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر... إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تستقم» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «يقدر» - جواب الشرط وجزاؤه.

(٢) وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو «تأتيا»:

وهذه الأدواتُ التي تجزم فعلين كُلُّها أسماء، إلا «إن، وإذ ما» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كُلُّها حروفٌ^(١).

= الثاني «تأنياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا يحاول» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «أخا» السابق، والجملة من يحاول المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «أخا».

الشاهد فيه: قوله: «أني تأنياني تأتيا . . الخ» حيث جزم بأني فعلين: أحدهما - وهو قوله: «تأنياني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «تأتيا» جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولو احقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

(١) وزاد الكوفيون «كيف» فجزموا بها فقالوا: «كيف تصنع أصنع» بشرط كون فعلَيْها متفقَيْن لفظاً ومعنى، وخالفهم الأكثرون.

وقال الناظم في «الكافية»:

وشاع جزمٌ بـ«إذا» حملاً على «متى» وذا في النشر لن يُستعملاً

فأجازَ وبعض النحاة الجزم بـ«إذا»، واستشهدوا بقول عبد قيس بن خفاف:

استغنٍ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تُصَبِّكُ خصاصةً فتحمَّلِ

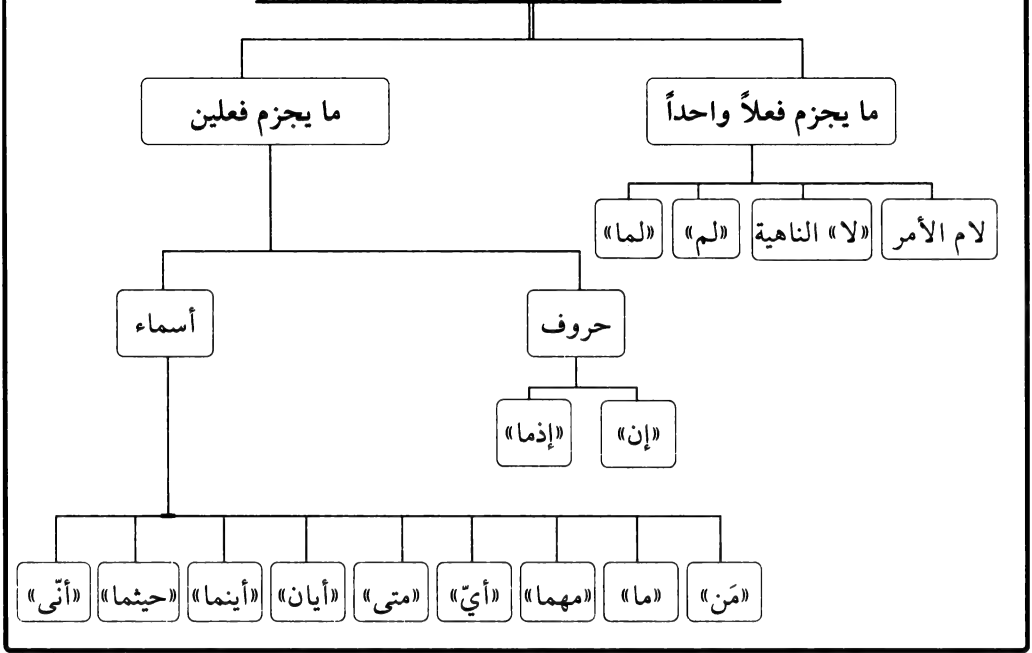
وذهب بعض النحويين منهم ابن السجري إلى الجزم بـ«لو» في الشعر، واستشهدوا بيت علقمة الفحل.

لو يَشَأُ طاربه ذو ميعَةٍ لاحقُّ الأطال نهدُّ ذو خِصْلُ

وتناقض الناظم فأجازَ ذلك في «التوضيح»، وردَّه في «الكافية»، ووقع له في «التسهيل» كلامان!

ينظر «شرح الأشموني» ١٩/٤ - ٢١.

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين



٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطًا قَدَّمَ يَتَلَوُ الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسَمًا^(١)

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله: «وَأَجْزَمُ بِإِنْ..» إلى قوله: «وَأَتَى» يقتضين جملتين: إحداهما - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً، والثانية - وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزءاً.

ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفُضْلُ».

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «يقتضين» «يقتضين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساخ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض التفصيل «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزء» فاعل «يتلو» «وجواباً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «وسم» «الآتي» «وسما» وسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «الجزء»، وهو المفعول الأول.

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ^(١)

إذا كان الشرط والجزاء جملتين^(٢) فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» ويكونان في محلِّ

جَزْمٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: «إِنْ يَثْمُ زَيْدٌ يَثْمُ عَمْرُو»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُتَخَفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَثْمُ عَمْرُو»، ومنه

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، ومنه قوله: [الخفيف]

ش ٣٤٠ - مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٣)

(١) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «تلفيهما» الآتي «أو» عاطفة «مضارعين» معطوف على قوله: «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول تلفي الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله: «مضارعين».

(٢) لا عذر للشارح في قوله: «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال: «فعلين يقتضين»، والوجه الثاني: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب، فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً، كان هذا الفعل وحده في محل جزم، كما قال الشارح نفسه.

(٣) هذا البيت لأبي زيد الطائي، من قصيدة أولها:

إِنَّ طُورَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللغة: «يكدني» من الكيد، من باب باع: يخدعني ويمكر بي «الشجا» ما يعترض في الحلق كالعظم «الوريد» هو الوَدَج، وقيل: بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته ويعدد محاسنه، فيقول: كنت لي بحيث إنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْدَعَنِي وَيَمْكُرَ بِي فَإِنَّكَ تَقِفُ فِي طَرِيقِهِ وَلَا تَمْكُنُهُ مِنْ نَيْلِ مَآرَبِهِ، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنت بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يكدني» يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان: فعل ماضٍ =

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^{(١)(٢)}.

٧٠٠ - وَيَعْدُ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ^(٣)

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزمُ الجِزاء ورفعه، وكلاهما حسنٌ، فتقول: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُو، وَيَقُومُ عَمْرُو» ومنه قوله: [البيسط]

= ناقص مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه «منه كالشجاء» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف، وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضاف، والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله: «من يكدني.. كنت.. إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما - وهو قوله: «يكدني» - فعل الشرط، والثاني - وهو قوله: «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماضٍ، وستتكلّم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد في هذا البيت بعقب ذلك.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً، فمن النثر الحديث الذي أثره الشارح، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقٌّ»، ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قنعب ابن أم صاحب:

إِنْ يَسْمَعُوا رَيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بِإِنْ قوله: «يسمعوا» شرطاً، وهو فعل مضارع، وقوله: «طاروا» جواباً، وهو فعل ماضٍ، ويروى عجزه: «وما يسمعون من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً.

(٢) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وهو بنحوه - وفيه الشاهد - في رواية مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٨٢).

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من قول عائشة رضي الله عنها هو في «صحيح البخاري» برقم (٣٣٨٤).

(٣) «بعد» ظرف متعلق بقوله: «حسن الآتي»، وبعد مضاف، و«ماضٍ» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزء» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله: «وهن الآتي»، وبعد مضاف، و«مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة من هُنَّ وفعالها المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: ورفعك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضي الواقع شرطاً حسن، فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف.

ش ٣٤١ - وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(١)
وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم [فيهما].

ورفعُ الجزاء ضعيفٌ، كقولِهِ: [الرجز]

ش ٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِن يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(٢)

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة مطلعها:

قِفْ بِالذَّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدِيمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأُرَاحُ وَالذَّيْمُ

اللغة: «خليل» أي: فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلة، بفتح الخاء، وهي الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل؛ أي: طلب العطاء واسترشد المعونة، ويروى: «يوم مسغبة» والمسغبة هي الجوع «حرم» بزنة كتف: أي ممنوع.

المعنى: يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترشد عطاءه، لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله: «أتاه»، ويوم مضاف، و«مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط، وستعرف ما فيه «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالي» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «حرم» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله: «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً وفعل الشرط ماضياً، وهو قوله: «أتاه»، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول.. إلخ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب.. إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله.

(٢) هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرتاة الكلبي، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» متادى مبني على الضم في محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف، و«حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «إن» شرطية «بصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو: نائب فاعل بصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، وكاف =

٧٠١ - وَقَرْنُ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ^(١)

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك:

كالجملـة الاسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ».

وكفعل الأمر، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بـ «ما»، نحو: «إِنْ جَاءَ

زَيْدٌ فَمَا اضْرِبْهُ» أو «لَنْ» نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أُضْرِبَهُ».

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً، كالمضارع الذي ليس منفيًا بـ «ما» ولا بـ «لن»

ولا مقرونًا بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرونٍ بقَد، لم

يجب اقترانه بالفاء، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرُو» أو «قَامَ عَمْرُو»^(٢).

= المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسببوه

يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن،

والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إِنْ يصرع.. تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط مضارع،

وذلك ضعيف وإِ، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟

والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي، بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في

قراءة طلحة بن سليمان: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨] برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق

باقرن «حتمًا» حال بتأويل اسم الفاعل، أي: حاتمًا «جوابًا» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم

«جعل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته شرط «لو» لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول «شرطاً» مفعول ثانٍ لجعل «لأن» جار

ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: شرطاً «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف،

وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لقوله: جواباً.

(٢) ذكر من حالات وجوب اقتران الجواب بالفاء ستاً هي: الاسمية، وفعل الأمر، والمنفية بـ «ما»، والمنفية

بـ «لن»، والمقرونة بـ «قد» وبحرف التنفيس.

ويستدرك عليه:

التي فعلها جامد، كقوله تعالى: «إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي» [الكهف: ٣٩].

ويجْمَعُها قوله:

اسمية، طلبية، وجامدٍ وبما، ولن، وبقَد، وبالتنفيس

٧٠٢ - وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ كَ - «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ»^(١)

أي: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانهُ بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقامَ الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَضُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل، وهو «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ»^(٢).

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ^(٣)

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم «يعغفر» ورفع ونصبه^(٤)، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله: [الوافر]

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف، و«المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) وبشرط أن يكون الشرط بـ«إن»، وأن لا يدخل على جملة الجواب نافي ولا ناسخ.

(٣) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» الآتي، وبعد مضاف، و«الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترن» أو الواو «معطوف على الفاء بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله: فمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ، وهو قوله: «الفعل» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بالرفع، وقرأ باقي العشرة بالجزم. «النشر» ١٨١/٢. وذكر أبو حيان في «البحر المحيط» ٣٧٦/٢ أنه قرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوه بالنصب على إضمار «أن»، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب، تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب. اهـ.

والجزمُ على أنه معطوفٌ على ﴿يُخَاسِبْكُمْ﴾، والرفع على أن الفاء استئنافية.

ش ٣٤٣ - فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ
رُوي بجزم «نأخذ» ورفعِهِ، ونصبِهِ^(٢).

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

(١) البيتان للناطقة الذبياني، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:
الْمُ أَقْسِمُ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّي
أَمْحُمُوهُ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامِ
اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب: فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا بَدَأَ﴾
[البلد: ٦]، وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هي كنية النعمان بن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف
للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاعته، وجعل النعمان ربيعًا
لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل
النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذئاب عيش» ذئاب كل شيء -
بكسر الذال - عقبه وآخره «أجب الظهر» أي: مقطوع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال
غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، بعبير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء
والتَّصَبُّ سنامه، تشبيهاً مضمراً في النفس، وطوى ذكر المشبه به وذكر بعض لوازمه، وقوله: «ليس له
سنام» فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «فإن» شرطية «يهلك» فعل مضارع فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و«قابوس»
مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع
«الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروي بالجزم، فهو معطوف على جواب الشرط، ويروي بالرفع، فالواو
للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروي بالنصب، فالواو حينئذ
واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك - مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن
تكون واقعة بعد نفي أو استفهام أو نحوهما - لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقاً بالشرط؛
فأشبهه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه
«بذئاب» جار ومجرور متعلق بنأخذ، وذئاب مضاف، و«عيش» مضاف إليه «أجب» صفة لعيش مجرورة
بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و«الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق
بمحدوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل
جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله: «ونأخذ» حيث رُوي بالأوجه الثلاثة، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين.

(٢) فإذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بـ«ثم» فإن النصب يمتنع، ويجوز الجزم والرفع.

٧٠٤ - وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفًا^(١)

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو، جاز نصبه وجزمه^(٢)، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيَخْرُجَ خَالِدٌ، أَكْرِمَكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قوله: [الطويل]

ش ٣٤٤ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا^(٣)

- (١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق، تقديره: جائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.
- (٢) أما النصبُ فيأضمار «أن» وجوباً بعد الفاء، أو الواو، شبه الشرط بالاستفهام في عدم تحققهما.
- وأما الجزم فبالعطف على فعل الشرط، ولم يجزِ الرفْعُ - وأجازه ابن عصفور -؛ لأنه لا يصح الاستثناء قبل الجزاء. ينظر «حاشية الصبان على الأشموني» ٣٦/٤.
- (٣) البيت من الشواهد التي لم ننف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «يقترِب» يدنو ويقرب «يخضع» يستكين ويذل «نؤوه» ننزله عندنا «هضمًا» ظلماً وضياعاً لحقوقه.

الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يقترِب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقترِب» و«ويخضع» الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً «نؤوه» نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً «ظلماً» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه، والتقدير: مدة إقامته «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «هضمًا» معطوف على قوله: «ظلماً».

الشاهد فيه: قوله: «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُظْمِنَةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقْ

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ^(١)

يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء [بالشرط] عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه^(٢)، نحو: «أنت ظالم إن فعلت» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير في لسانهم.

وأما عكسه: - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل، ومنه قوله: [الوافر]

ش ٢٤٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(٣)

[أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام].

(١) «والشرط» مبتدأ «يغني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة من يغني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغني «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

(٢) وبشرط كون فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً منفياً بـ«لم». ويقال الحذف مع غير «إن» ويكثر معها.

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته، أو في زوج امرأة كان يحبها، واسمه مطر، وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧).

اللغة: «بكفاء» بوزان قفل، أي: نظير مكافئ «مفرق» بكسر الراء أو فتحها: وسط الرأس «الحسام» السيف. الإعراب: «فطلقها» تطلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به «فلست» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفاء» الآتي «بكفاء» الباء زائدة، كفاء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية أذغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل يعل.

الشاهد فيه: قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

٧٠٦ - وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ^(١)

كلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ يَسْتَدْعِي جَوَابًا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: إِمَّا مَجْزُومٌ، أَوْ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مُثْبِتَةً مُصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ، أُكِّدَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا» وَإِنْ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، اقْتَرَنَ بِاللَّامِ وَ«قَدْ»^(٢)، نَحْوُ: «وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ». وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَبِ«إِنَّ» وَاللَّامِ، أَوْ اللَّامِ وَحَدَّهَا، أَوْ بِ«إِنَّ» وَحَدَّهَا، نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَ«وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» وَ«وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مَنْفِيَّةً فَيَنْفَى بِ«مَا» أَوْ «لَا» أَوْ «إِنَّ» نَحْوُ: «وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنَّ يَقُومُ زَيْدٌ» وَالاسْمِيَّةَ كَذَلِكَ^(٣).

فَإِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمٌ، حُذِفَ جَوَابُ الْمَتَأَخَّرِ مِنْهُمَا لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «إِنَّ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ يَقُمُ عَمْرُو»، فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو»؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ.

٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ^(٤)

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف، ولدى مضاف، و«اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف، و«شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أخرت» آخر: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير: ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

(٢) وربما حذفت اللام وقد جميعاً، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُوِّ﴾ [البروج: ٤] فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماضٍ مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معاً هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: «والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد».

(٣) هذا كله في القسم غير الاستعطافي، أما القسم المقصود به الاستعطاف، فإنه يجاب بجملة إنشائية، نحو قول المجنون:

بِرَبِّكَ هَلْ صَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

(٤) «إن» شرطية «تواليا» توالي: فعل ماضٍ فعل الشرط، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال، قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«خبر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في «تواليا» السابق «فالشرط» الفاء واقعة في جواب الشرط، =

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذفت جواب المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر؛ فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجِحَ الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيُجاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللهُ أَكْرَمُهُ» و«زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ».

٧٠٨ - وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ^(١)
أي: وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله: [البسيط]

ش ٣٤٦ - لَيْتِنِ مُنِيَّتِ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ^(٢)
فَلَامٌ «لئن» موطئة لقسم محذوف - والتقدير: والله لئن - و«إن»: شرط، وجوابه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجِبِ الْقَسَمُ، بل حُذِفَ جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لَتَقَدَّمَهُ - لقليل: لا تُلْفِنَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

= الشرط: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «رجح» الآتي «رجح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مطلقاً» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق بـرجح.

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض مبني للمجهول «بعد» ظرف متعلق بـرجح، وبعد مضاف، و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و«بلا ذي» جار ومجرور متعلق بـرجح، وذو مضاف، و«خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذي خبر.

(٢) البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة - عند جماعة من الرواة - في المعلمات، مطلعها:

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
عَرَاءَ فَرَعَاءَ مَضْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الوَجِي الوَجِلُ
كَأَنَّ مَشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْتُ وَلَا عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن هنا تؤدي المعنى الذي تؤديه بعد، وغب كذا، بكسر الغين، أي: عقبه، ويروى: «... عن جد» والجد بكسر الجيم: المجاهدة، أي الشدة «لا تُلْفِنَا» لا تجدننا «ننتفل»: نتملص ونتملص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، إن: شرطية «منيت» مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت =

فَضْلُ لَوْ

٧٠٩ - «لَوْ» حَرْفٌ شَرْطِيٌّ وَيَقْلُ إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ^(١)
 «لو» تستعمل استعمالين^(٢):

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، وعلامتها صحة وُقُوع «أَنْ» مَوْقَعَهَا، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أَي: قِيَامَهُ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ^(٣)^(٤).

الثاني: أن تكون شرطية، ولا يليها غالباً إلا ماضٍ، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيٍّ» وذلك نحو قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَمْتُ» وفسرها سيبويه بأنها حرفٌ لما كان سيقع

= أيضًا، وغب مضاف، و«معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونا: مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله: «نتنفل» الآتي، ودماء مضاف، و«القوم» مضاف إليه «نتنفل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والجملة من نتنفل وفاعله المستتر فيه في محل نصب مفعول ثانٍ لتلفي.

الشاهد فيه: قوله: «لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً لا مجزوماً، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

(١) «لو» قصد لفظه: مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و«شرط» مضاف إليه «في مضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء: فاعل يقل، وإيلاء مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلاً» مفعول ثانٍ للمصدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاؤها مستقبلاً هو نائب الفاعل.

(٢) كذا قال، ولها أربعة معانٍ أخرى:

- ١ - التمني، كقولك: لو تأتيني فتحدثني.
- ٢ - التقليل، كقولك: تصدَّقْ ولو بتمر.
- ٣ - العرض، كقولك: لو تأتيني فأكرمك.
- ٤ - الحض، كقولك: لو تأمرنا فطُاع.

(٣) ١/١٤٢.

(٤) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء «لو» مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في (ص ٤٣) الآتية.

لوقوع غيره^(١)، وفَسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأولى الأصح^(٢)، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: «ويقل إيلأؤها مستقبلاً»^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]^(٤) وقوله: [الطويل]

ش ٣٤٧ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ رَفَا
إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحٌ^(٥)

(١) «الكتاب» ٤/ ٢٢٤.

(٢) وذلك لأن الممتنع في شرطها قد يَقَعُ ولا يستحيلُ وقوعه، فيقع الممتنع في جوابها.

ثم إن الجواب لا يمتنع عقلاً إذا امتنع الشرط إلا إذا لم يكن له شرطٌ آخر؛ فقد يَقَعُ لشرط ثانٍ غير الممتنع!

(٣) الأكثر كما ذكر إيلأؤها للماضي، أي: تعليقها فيه، بحيث يكون امتناع حصول جوابها لامتناع حصول في شرطها في الماضي.

والأقل تعليقها في المستقبل بحيث يكون امتناع حصول جوابها لامتناع حصول شرطها وكلاهما في المستقبل.

(٤) عُلقْتُ «لو» في الآية الكريمة، وفي الشاهد القادم في المستقبل؛ بالرغم من كون الفعل «تركوا» ماضياً، ولكنه مؤوَّلٌ بالمستقبل.

وكذا تؤول بالمستقبل إذا كان الفعل مضارعاً، كقول المجنون:

ولو تلتقي أصدأونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سببُ
لظلّ صدى صوتي وإن كنتُ رمّةً لصوتِ صدى ليلى يَهْشُ ويَطْرَبُ

وكذا يكون التأويل لو علقْتُ بالماضي وجاء الفعل مضارعاً كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أي: لو أطاعكم.

(٥) البيتان لتوبة بن الحمير، بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة.

اللغة: «جندل» بفتح الحاء بينهما سكون، أي حجر «صفائح» هي الحجارة العراض التي تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كتريد لصوتك.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى

«سلمت» سلم: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى

ليلى، والجملة في محل رفع خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، =

٧١٠ - وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانٍ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنَ^(١)

يعني أن «لو» الشرطيَّة تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم^(٢)، كما أن «إن» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو: «لو أن زيداً قائمٌ لَقُمْتُ». واختلف فيها والحالة هذه، فقليل: هي باقية على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو بُتَّ أن زيداً قائمٌ لقمْتُ، [أي: لو ثبت قيامُ زيدٍ]. وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أن زيداً قائمٌ ثابتٌ لقمْتُ، أي: لو قيامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهب سيبويه^(٣).

= والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلي، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلي حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف في بيت الألفية الآتي، وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط «عليّ» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودوني» الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «لسلمت» اللام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف، و«البشاشة» مضاف إليه، «أو» عاطفة «زقا» فعل ماض معطوف على «سلمت» الماضي «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله: «صائح» الآتي، وجانب مضاف، و«القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى. الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضاً: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقترن» الآتي «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «أن» والجملة من الفعل الذي هو تقترن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «أن»، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(٢) فما ورد مؤولاً؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمَلَّكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فالاسم (أنتم) معمولٌ لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده.

(٣) «الكتاب» ١١/٣، وعبارةته:

وتقول: لو أن زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيء زيد، ولا يُقال: لو مجيء زيد.

٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى^(١)

قد سبق أن «لو» هذه لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقَلَّبُ معناه إلى المضيِّ، كقوله: [الكامل]

ش ٣٤٨ - رُهْبَانٌ مَدِينٌ وَالَّذِينَ عَهْدَتْهُمْ

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعَزَّةٍ رُكَّعًا وَسُجُودًا^(٢)

أي: لو سمعوا.

(١) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة «صرفاً» صرف: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للإطلاق «إلى المضي» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «لو» حرف شرط غير جازم «يفي» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أي: نحو قولك: لو يفي كفى.

(٢) البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه.

اللغة: «رهبان» جمع راهب، وهو عابد النصارى «مدين» قرية بساحل الطور «قعوداً» جمع قاعد، مأخوذ من قعد للأمر، أي: اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: «رهبان» مبتدأ، و«رهبان مضاف، و«مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «والذين» اسم موصول معطوف على «رهبان» «عهدت» فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين «يبكون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، والنون علامة الرفع، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدتهم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله: «يبكون» السابق، وحذر مضاف، و«العذاب» مضاف إليه «قعوداً» منصوب على الحال: إما من المفعول في عهدتهم كجملة يبكون، فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل في يبكون، فتكون الحال متداخلة «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «سمعت» فعل وفاعل، و«ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي: سماعاً مثل سماعي «كلامها» كلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام =

ولا بُدَّ لـ«لو» هذه من جواب، وجوابها إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفي بـ«لم»^(١).
 وإذا كان جوابها مُثَبَّتاً، فالأكثرُ اقترانه باللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو» ويجوز
 حذفُها، فتقول: «لو قامَ زيدٌ قامَ عمرو».
 وإن كان منفيًا بـ«لم» لم تصحبها اللام، فتقول: «لو قامَ زيدٌ لم يَقمَ عمرو» وإن نفي بـ
 «ما» فالأكثر تجرُّده من اللام، نحو: «لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرو»، ويجوز اقترانه بها، نحو:
 «لو قامَ زيدٌ لما قامَ عمرو»^(٢).



= مضاف، وما: مضاف إليه «خروا» خر: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها
 من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رهبان مدين «العزة» جار
 ومجرور متعلق بقوله: «خروا» السابق «ركعًا» حال من الواو في خروا «وسجودًا» معطوف على قوله:
 «ركعًا».

الشاهد فيه: قوله: «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى الماضي؛ فهو في
 معنى قولك: «لو سمعوا».

(١) وقد يقع جملة اسمية لإفادة استمرار الجواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ
 خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] ولا بدله من الاقتران باللام.

(٢) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون «لو» المصدرية، ويقولون: لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر
 ظاهر، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف. والذين أثبتوها
 قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبب الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على
 مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أن يطلبهما
 عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً، نحو: «يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به،
 نحو: «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ، نحو: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو
 قول الأعشى:

وَرَبِّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِّنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

أَمَّا، وَلَوْلا، وَلَوْما

٧١٢ - أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِيَلُو تَلُوها وَجُوباً أَلْفَا^(١)
 «أَمَّا» حرفُ تفصيلٍ^(٢)، وهي قائمة مقامَ [أداة] الشرطِ وفعلِ الشرطِ، ولهذا فسرها
 سيبويه بمهما يَكُ من شيءٍ^(٣)، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ، ولذلك لزمته الفاء^(٤)،
 نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصلُ: «مهما يَكُ من شيءٍ فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فأَنْبَبْتُ «أما» مُنَابَ
 «مهما يَكُ من شيءٍ» فصار: «أما فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، ثم أَخْرَتِ الفاءَ إلى الخبرِ، فصار: «أما زيدٌ
 مُنْطَلِقٌ» ولهذا قال: «وَفَا لَتَلُو تَلُوها وَجُوباً أَلْفَا».

(١) «أما» قصد لفظه: مبتدأ «كهما يَكُ من شيءٍ» المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضرورة: مبتدأ «لتلو» جار ومجرور متعلق
 بقوله: «ألفا» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، وتلو من «تلوها» مضاف إليه، وتلو مضاف، وها:
 مضاف إليه «وجوباً» حال من الضمير المستتر في قوله: «ألفا» الآتي «ألفا» ألف: فعل ماض مبني
 للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فا» الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) قال غيرُ ابن عقيل:

هي حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً، وتفصيلٍ غالباً.

قاله ابن هشام في «أوضح المسالك» ٧٠/٤، وبنحوه لدى الأشموني ٦٢/٤.

فهي حرف شرط بدليل لزوم الفاء جوابها، وأما التفصيل فباستقراء ورودها في اللغة؛ حيث تحمل معنى
 بيان أكثر من شيءٍ كلٌّ منها منفصلٌ عن الآخر.
 وأما التوكيد فتحقق الجواب والقطع بحصوله.

(٣) «الكتاب» ١٣٧/٣.

(٤) أصل وجود الفاء أن تُوجَدَ في صدر جواب «أما» كما هو الحال مع غيرها، ولكنهم استقبحوها عَقِبَ «أما»
 فأَخْرَتِ عنها.

وهذه الفاء رابطة لا عاطفة؛ لأنها تدخل على الخبر، والخبر لا يُعْطَفُ على المبتدأ، وتدخلُ على الفعل،
 وهو لا يُعْطَفُ على مفعوله؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا آلِيَّتِهِمْ فَلَا نَعْمَهُمْ﴾ [الضحى: ٦].

٧١٣ - وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ^(١) (٢)

[قد] سَبَقَ أَنْ هَذِهِ الْفَاءُ مَلْتَزِمَةٌ الذَّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

ش ٣٤٩ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(٣)

(١) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في نثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: ظرف متعلق بقوله: «نبذ» الآتي، ومع مضاف، وها مضاف، إليه «قد» حرف تحقيق «نبذ» نبذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، والجواب محذوف بدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

(٢) التقدير: إذا لم يك قول، فحذف الفاء قليل.

(٣) هذا البيت مما هُجِيَ به بنو أسد بن أبي العيص قديماً، وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، وقبلة:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانَ عِظَامِ الْمَنَاكِبِ

اللغة: «قمدون» جمع قمد، وهو - بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل - الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخمه «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعال تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض، بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة، بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركباً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لديكم» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابطة هنا إعادة المبتدأ بلفظه، فهو كقوله تعالى: ﴿الْمَأْتَةُ﴾ ﴿١﴾ مَا الْمَأْتَةُ ﴿٢﴾ [الحاقة: ١ - ٢] ﴿الْفَارِعَةُ﴾ ﴿٣﴾ مَا الْفَارِعَةُ ﴿٤﴾ [القارعة: ١ - ٢] ﴿وَأَسْحَبُ الْيَمِينِ مَا أَسْحَبُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] «ولكن» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم «سيراً» مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تسيرون سيراً، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله: «سيراً» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير: ولكن لكم سيراً. . إلخ «في عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وقوله: «سيراً» على الثاني، وعراض مضاف، و«المراكب» مضاف إليه.

أي: فلا قتال، وحُذفت في النثر أيضاً: بكثرة وبقلة؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَدَتْ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعد: ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»^(١) هكذا وقع في «صحيح البخاري»: «ما بال» بحذف الفاء^(٢)، والأصل: أما بعد: فما بال رجالٍ، فحُذفت الفاء.

٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعاً بِوَجُودِ عَقْدًا^(٣)

لـ«لولا» و«لوما» استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالّين على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعاً بوجود عقداً»، ويلزمان حينئذ الابتداء، فلا يدخلان إلا على المبتدأ^(٤)، ويكون

= الشاهد فيه: قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما مع أن الكلام ليس على تضمين قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله: «ولكن أعجازاً» تقديره: «ولكن لهم أعجازاً» نظير ما ذكرناه في قول الحارث: «ولكن سيراً» في أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالأية، والتقدير: أما بعد، فأقول: ما بال رجال، وقد روي أن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعاً، لأنه إخبار عن شيء مضي.

(٢) «صحيح البخاري» برقم (٢١٦٨) من حديث عائشة ﷺ.

والحديث فيه في مواضع دون قوله ﷺ: «أما بعد»، فلا شاهد فيها!

وما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد من قول عائشة ﷺ، هو في «صحيح البخاري» برقم (١٦٣٨)، وهو فيه في مواضع أخرى وفي غيره «وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً».

(٣) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع، وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «الابتداء» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «عقداً» الآتي «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً «عقداً» عقد: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجمله من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها.

(٤) قد يدخلان على الفعل، ورُويت في ذلك شواهد، ودُكر في تخريجها أن ذلك شاذٌّ، أو أن «لولا» في هذا المقام مؤولة بـ«لو».

الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدُّ لهما من جواب^(١)(٢)، فإن كان مُثْبِتاً، فُرنَ بِاللَّامِ غالباً وإن كان منفيّاً بما تَجَرَّدَ عنها^(٣) غالباً، وإن كان منفيّاً بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجئ عمرو»؛ فزيدٌ في هذه المُثَلِّ ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود. وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء^(٤).

٧١٥ - وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ وَهَلَاً أَلَاً أَلَاً وَأَوَّلَيْنَهَا الْفِعْلَ^(٥)

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ«لولا» و«لوما»، وهو الدلالة على التحضيض؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل^(٦)، نحو: «لولا ضَرَبْتَ زيداً، ولوما قَتَلْتَ بكرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعلُ ماضياً، وإن قصدت بهما الحثُّ على الفعل كان مستقبلاً^(٧) بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفروا،

(١) بشروط جواب «لو» المتقدمة من قريب.

(٢) قد يُحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا وَكَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام، نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءٌ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

(٤) ٢٣٤/١.

(٥) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله: «مز» الآتي «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله: بهما «ألا، ألا» معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالباء بعاطف مقدر «وأوليينها» أول: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وها: مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

(٦) ذلك أن الجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد المناسبين للطلب والحض.

(٧) أي: فعلاً مضارعاً لفظاً مستقبلاً معنى، ولا يجوز أن يكون حاضر المعنى؛ لأن الطلب متمحض للمستقبل.

وقد يُذكر الجواب عقب التحضيض كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَعْرَضْنَا إِلَىٰ آجِلٍ قَرِيبٍ فَاصْدَفَكَ﴾

[المنافقون: ١٠]، وقد يُحذف؛ بحسب المقام.

وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَأَلَّا فَعَلْتَ كَذَا»، وَأَلَّا مخففة كألَّا مشددة.

٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ^(١)

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها، ويكون معمولاً لفعل مُضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم:

فالأول كقوله: [الكامل]

ش ٣٥٠ - هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ^(٢)

(١) «وقد» حرف تليل «يلبها» يلي: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء، وها: مفعول به ليلي «اسم» فاعل يلي «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «علق» الآتي «مضمر» نعت لفعل «علق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة في محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قوله: «بفعل» السابق مع ملاحظة منعت محذوف، أي: أو بفعل ظاهر... إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

(٢) هذا عجز بيت لا يُعرف قائله، وصدوره:

الآن بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي

اللغة: «لجاجتي» بفتح اللام: مصدر لَجَّ في الأمر، من باب تعب: إذا لازمه وواظب عليه وداوم على فعله «تلحوني» تلوموني «صحاح» جمع صحيح، أي: والقلوب خالية من الغضب والحقد والضعيفة. المعنى: يقول: أبعث لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلوموني وتعذلوني، وتتقدمون إليّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة، وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم.

الإعراب: «الآن» الهمزة للإنكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله: «تلحوني» الآتي «بعد» ظرف زمان بدل من الظرف السابق، وبعد مضاف، ولجاجة من «لجاجتي» مضاف إليه، ولجاجة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «تلحوني» تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «هلا» أداة تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف، أي: هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال، القلوب: مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال. الشاهد فيه: قوله: «هلا التقدم» حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو: «زيداً أكرمه». ونظير هذا البيت قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللهُ حَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيْتُ =

ف«التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلَّا وُجِدَ التَّقَدُّمُ، ومثله قولُه: [الطويل]
 ش ٣٥١- تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا^(١)
 ف«الكمي»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكمي المقنع.
 والثاني كقولك: «لولا زيداً ضربت» ف«زيداً» مفعول «ضربت».

= فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: ألا تعرفوني رجلاً، أو نحو ذلك.
 (١) البيت لجري، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: «تعدون» قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط، أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك: عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب، وهي الناقة المسنة «مجدكم» عزمك وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللثيم الذي لا غناء عنده، والضوطرى أيضاً: المرأة الحمقاء «الكمي» الشجاع المتكفي في سلاحه، أي: المستتر فيه «المقنعا» بصيغة اسم المفعول: الذي على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: يقول: إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة - التي لا يُنتفع بها ولا يُرجى نسلها - بالسيف أفضل عزمك وشرفكم، هَلَّا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم؟!

الإعراب: «تعدون» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول، وعقر مضاف، و«النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان، وأفضل مضاف، ومجد من «مجدكم» مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «بني» منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«ضوطرى» مضاف إليه «لولا» أداة تحضيض «الكمي» مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل الكمي «المقنعا» صفة للكمي، والمفعول الثاني محذوف يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم.

الشاهد فيه: قوله: «لولا الكمي المقنعا» حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب فجعل منصوباً بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخراً عن الاسم، نحو: «هلا زيداً ضربت».

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: «ألا خالدًا أكرمته» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام يبيّن عنه؛ فيمكنك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

الإِخْبَارُ بِالَّذِي، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ

- ٧١٧ - مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَيْرٌ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقَرَّ^(١)
 ٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَّطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ^(٢)
 ٧١٩ - نَحْوُ «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» فَذَا «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ^(٣)

هذا الباب وَضَعَهُ النَحْوِيُّونَ لِمَتَحَانِ الطَّالِبِ وَتَدْرِيْبِهِ^(٤)، كَمَا وَضَعُوا بَابَ التَّمْرِينِ فِي

- (١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عنه، بالذي» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذي» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله: «استقر» الآتي، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بعن.
- (٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، وسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله: فوسطه «عائدها» عائد: مبتدأ، وعائد مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و«معطي» مضاف إليه، ومعطي مضاف، و«التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.
- (٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «الذي» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذي الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيدا» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذ» مفعول به لادر، والألف للإطلاق.

- (٤) قال الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» ٧٥/٤:

قوله: وضعه النحويون.. إلخ: وبتّوه على أبواب النحو كباب الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونواسخهما، وجميع المفعولات، وغيرها؛ لئتمكّن الطالب من استحضار الأحكام النحوية، وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف، فإنهم إذا قالوا: أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بـ«الذي» بعد بيانهم =

التصريف لذلك^(١).

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ«الذي»، فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذي» خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجموعُ خبراً هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو «الذي» كما ستعرفه، فقول: إن الباء في «بالذي» بمعنى «عن»^(٢)، فكأنه قيل: أخبر عن الذي.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك، فجئ بالذي، واجعله مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلةً الذي، واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: «ضربتُ زيداً»؛ فتقول: الذي ضربتهُ زيدٌ، فالذي: مبتدأ، وزيد خبره، وضربته: صلة الذي، والهاء في «ضربته» حالف عن «زيد» الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على «الذي»^(٣).

طريقة الإخبار به، فلا بُد من تذكّر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها؛ حتى يعلم: هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع؟!

(١) قال الصبان ٧٥/٤ - ٧٦:

فكما يُقال على جهة الامتحان للطالب: كيف تبني من «قرأ» مثل «جعفر» وما أشبهه؟!

(٢) هذا قولٌ، وقولٌ آخر هو أن الباء في «بالذي» باء السببية - لا باء التعدية - لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: أن الذي به يكون الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الذي» بغيره. قاله المكودي في «شرح» ص ٢٨٥.

وينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ١٣٣١/٣، و«شرح الأشموني» ٧٥/٤.

(٣) فتكون قد عملت أربعة أشياء هي:

أ - الابتداء باسم موصول مطابق للمخبر عنه - وهو هنا «زيد» - في الأفراد والتذكير، وهو هنا: «الذي».

ب - تأخير المخبر عنه (زيد) ورفعُه على الخبرية.

ج - جعلت بين المبتدأ (الاسم الموصول «الذي») وبين الخبر (زيد) جملةً صلةً للموصول.

د - جعلت في موضع «زيد» الذي أخرته ضميراً مطابقاً لـ«زيد» عائداً على الموصول.

ينظر «أوضح المسالك» ٨٥/٤، «شرح الأشموني» ٧٧/٤، «توضيح المقاصد والمسالك» ١٣١٢/٣،

«شرح المكودي» ص ٢٨٦، «البهجة المرضية» ص ٣٢١.

٧٢٠ - وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ^(١)
 أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه، مثني، فجئ بالموصول مثني كاللَّذِينَ،
 وإن كان مجموعاً فجئ به كذلك كَالَّذِينَ، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك كَالَّتِي.
 والحاصلُ: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لأنه خير عنه.
 ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفرداً فمفرد، وإن مثني فمثني، وإن مجموعاً
 فمجموع، وإن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الرَّيْدَيْنِ» من «صَرَبْتُ الرَّيْدَيْنِ» قلت: «اللَّذَانِ صَرَبْتَهُمَا
 الرَّيْدَانِ»، وإذا قيل: أخبر عن «الرَّيْدَيْنِ» من «صَرَبْتُ الرَّيْدَيْنِ» قلت: «الَّذِينَ صَرَبْتُهُمُ
 الرَّيْدُونَ»، وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «صَرَبْتُ هِنْدًا» قلت: «الَّتِي صَرَبْتُهَا هِنْدًا».

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا^(٢)

٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا^(٣)

(١) «وباللذين» الواو عاطفة أو للاستئناف، وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله: «أخبر» الآتي «والذين، والتي»
 معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعياً» حال
 من فاعل «أخبر» وفي «مراع» ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله: مراعياً، ووافق مضاف،
 و«المثبت» مضاف إليه.

هذا، ومثل اللذين والذين والتي: اللتان في المثني المؤنث، واللاتي واللاتي في الجمع المؤنث. والألى
 في جمع الذكور، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التي ذكرها الناظم، ولو أنه قال: «وبفروع
 الذي نحو التي» لكان وافياً بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها،
 وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتي ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسؤول أن يرشدك.

(٢) «قبول» مبتدأ، و«قبول مضاف، و«تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور
 متعلق بقوله: «حتما» الآتي «أخبر» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب
 فاعل أخبر، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ههنا» ها: حرف تنبيه، هنا: ظرف
 متعلق بقوله: «حتما» الآتي «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل
 الذي هو «حتم» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شرط» الآتي «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبي» جاران ومجروران متعلقان بقوله:
 «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضممر» معطوف على قوله: «بأجنبي» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء =

يُشْتَرَطُ فِي الْاسْمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِ «الذّي» شُرُوطٌ:

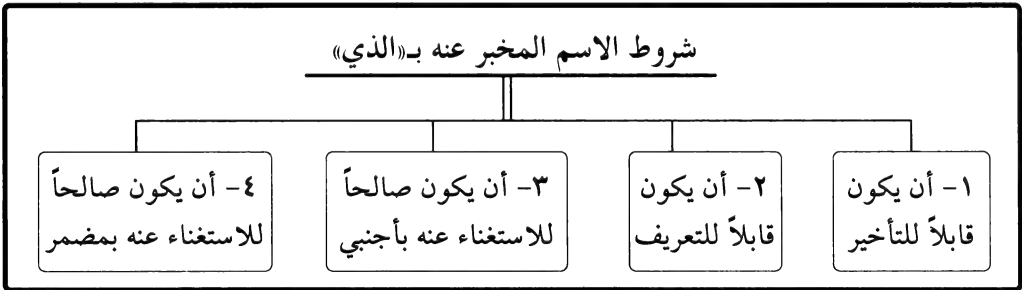
أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يُخْبِرُ بِالذّي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: «مَنْ، وَمَا»^(١).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخْبِرُ عَنِ الْحَالِ وَالْتَمِيْزِ.

الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبِرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا، كَالهَاءِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ، فلا يُخْبِرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٢)، فلا تخبر عن رجل وَحْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا»، فلا تقول: الذّي ضربته ظريفاً رجل، لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك، لانتفاء هذا المحذور، كقوله: «الذّي ضربته رجلٌ ظريفٌ».

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَهُ، فلا تخبر عن غلام وَحْدَهُ مِنْ «ضَرَبْتُ غَلامَ زَيْدٍ»؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع، فتقول: «الذّي ضربته غلامٌ زيدٌ».



= حرف دال على التفریع، راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لراع «رعوا» فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

(١) ومثلها «كم» الخبرية، و«ما» التّعجبية، و«صَمِير الشَّان».

(٢) ومثله الاسم المجرور بـ«حتى» و«مذ»، و«منذ»؛ لأنهنَّ لا يجرُرنَّ إلا الظاهر. قاله الأشموني ٨٠/٤.

٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ^(١)

٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَةِ مِنْهُ لِأَلٍ كَصَوغِ «وَأَقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطْلُ»^(٢)

يُخْبَرُ بـ«الذي» عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «زيد قائم»: «الذي هو قائم زيد»، وتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك: «ضربت زيداً»: «الذي ضربته زيداً».

ولا يُخْبَرُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ الْاسْمِ، إِذَا كَانَ واقِعاً فِي جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ وَكَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُصَاحَ مِنْهُ صَلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ.

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، كالرجل من قولك: «نعم الرجل»، إذ لا يصح أن يُستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وقى الله البطل» فتقول «الواقى البطل الله» وتخبر أيضاً عن «البطل» فتقول: «الواقيه الله البطل».

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَةُ أَلٍ صَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ^(٣)

(١) «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل» «عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقدما» الآتي «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسماً ليكون، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذي هو تقدم وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح، وصوغ مضاف، و«صلة» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و«واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محذوف، أي: من قولك، أو أن جملة «وقى الله البطل» قصد لفظها؛ فهي مجرورة تقديراً بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: صوغ.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم يكن «رفعت» رفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه، =

الوصفُ الواقعُ صَلَةً لـ «أل» إن رفع ضميراً: فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها أنفصلَ.

فإن قلت: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً» فإن أخبرت عن التاء في «بَلَّغْتُ» قلت: «المبْلُغُ مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً أُنَا»، ففي «المبْلُغُ» ضميرٌ عائداً على الألف واللام، فيجب استتاره⁽¹⁾.

وإن أخبرت عن «الزَّيْدِينَ» من المثال المذكور قلت: «المبْلُغُ أُنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً الزَّيْدَانَ» ف«أُنَا»: مرفوع بـ«المبْلُغُ»⁽²⁾ وليس عائداً على الألف واللام، لأن المراد بالألف واللام هنا مُثْنِي، وهو المخبر عنه، فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرِينَ» من المثال المذكور، قلت: «المبْلُغُ أُنَا مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ»، فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعه صَلَةً أَلِ الْمُتَكَلِّمِ، فتقول: «المبْلُغُ أُنَا مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَى الْعَمْرِينَ رِسَالَةً».]



= والجمله من الفعل الذي هو «رفعت» وفاعله لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف، وغير من «غيرها» مضاف إليه، وغير مضاف، وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً، والفعل في محل جزم معطوف على «أبين» الذي هو جواب الشرط.

(1) وهذا الضمير فاعلُ اسم الفاعل العامل عملَ فِعْلِهِ. ومفعولُهُ: «رسالة»، و«أنا»: خبرُ المبتدأ (المبْلُغُ)، ومن الزيدنين إلى العمريين: جازان ومجروران متعلقان بالمبتدأ.

(2) أراد أنه: فاعل اسم الفاعل العامل عملَ فِعْلِهِ، ورسالة: مفعول به لاسم الفاعل (المبْلُغُ)، والزيدان: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

الْعَدَدُ

٧٢٦ - ثَلَاثَةٌ بِالنَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ^(١)

٧٢٧ - فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمَمِيْزِ اجْرُرٌ جَمْعاً بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ^(٢)

ثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة^(٣) إن كان المعدودُ بهما مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً^(٤)، ويضاف إلى جمع، نحو: «عندي ثلاثة رجالٍ، وأزبغ نساءً» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «جمعاً بلفظ قلة في الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة، لم يُصَفِ العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القلة^(٥)، فتقول: «عندي ثلاثة أفلسٍ،

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرباط ضمير منصوب محذوف والتقدير: ثلاثة قلة «للعشرة، في عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «قل» السابق، وعد مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف، والهاء مضاف إليه «مذكروه» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله: «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و«قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخلة متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع، مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عدّ المذكر؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عد المؤنث، لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء. (٤) ولو كان مؤنثاً مجازياً.

والحكم باقٍ إذا حُذِفَ المعدودُ تقول: صمّتُ خمسةً. تريد خمسة أيام. وأنت تعلم أن «الواحد» و«الاثنتين» يطابقان معدوديهما تذكيراً وتأنثاً، ولكن تذكّر أن معدوديهما لا يأتيان بعدهما كبقية الأعداد، فلا تقول: واحدٌ رجل، واثنتان امرأتان.

(٥) وهو ما كان على «أفعل» و«أفعال»، و«أفعله»، و«أفعله».

وَتَلَاثُ أَنْفُسٍ» ويقال: «عندي ثلاثةُ فُلُوسٍ، وثلاثُ نُفُوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أقراء»^(١).

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة، لم يُضَفْ إلا إليه، نحو: «ثلاثة رجالٍ».

٧٢٨ - ومئةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ومئةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا هَذَا رُدْفٌ^(٢)

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، ودَكَرَ هنا أن «مائة» و«ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو: «عندي مئةُ رَجُلٍ، وألفُ درهمٍ» وورد إضافة «مئة» إلى جَمْعٍ قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلِيَثُورًا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٣) [الكهف: ٢٥] بإضافة مئة إلى سنين^(٤).

والحاصل: أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مئة وألف، وتثنيتهما، نحو: «مئتا

درهمٍ، وألفاً درهماً» وأما إضافة «مئة» إلى جمعٍ فقليلٌ.

(١) الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ - وهو أقراء - شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذاً أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومئة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مئة «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» الآتي «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومئة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «ردف» الآتي «نزرًا» حال من الضمير المستتر في قوله: ردف «ردف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مئة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو ردف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قرأ بها مثلهما خلف فصاروا ثلاثة من العشرة. ينظر «النشر» لابن الجزري ٢/٢٣٦.

(٤) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مئة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهله شبه المئة بالعشر في أن كل واحد منهما عشرة من أحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة والمئة كل واحد منهما عشرة من أحاد المرتبة التي قبله، وقُرئ بتنوين مئة فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلاث مئة أو بيانا له، ولا يجوز جعله تمييزاً؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاث مئة سنين، فتكون مدة لبثهم تسع مئة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعاً.

- ٧٢٩ - وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرْكَبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ^(١)
- ٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمٍ كَسْرَةً^(٢)
- ٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلٌ قَصْدًا^(٣)
- ٧٣٢ - وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قَدَمَا^(٤)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المرَكَّب، فيرَكِبُ «عشرة» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدٌ عَشْرَ، وَأَثْنَا عَشْرَ، وَثَلَاثَةَ عَشْرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشْرَ - إلى تِسْعَةَ عَشْرَ» هذا

(١) «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وصلته» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركباً» حال من الضمير المستتر في قوله: صله، السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و«معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف، و«الثانيتها» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول به لقل «والشَيْن» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بقوله: «افعل» الآتي، ومع مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «افعل» الآتي «معهما» مع: ظرف متعلق بقوله: «فعلت» الآتي، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: افعل الذي فعلته «فافعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قصداً» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل، أي قاصداً.

(٤) «لثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ وَاثْنًا، وللمؤنث: إِحْدَى وَاثْنَتًا.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «عشرة» وهو الجزء الأخير، فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنًا عَشَرَ رَجُلًا» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسيكين، ويجوز أيضاً كسرها، وهي لغة تميم^(١).

٧٣٣ - وَأَوَّلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا اثنِي إِذَا اُنْشَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا^(٢)

٧٣٤ - وَالْيَا لِعَيْبِرِ الرَّفْعِ وَأَرْفَعُ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفٌ^(٣)

(١) هذا لدى الأفراد، أما إذا كانت مركبة فإنه الأفضح، وهو لغة الحجاز، وسكونها واجبٌ لديهم. وبعض بني تميم يكسرها، وبعضهم يفتحها أما إذا كانت بغير تاء «عشر» فالفتح قولاً واحداً.

(٢) «وأول» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «اثنتي» مفعول ثانٍ «وعشراً» معطوف على المفعول الأول «اثني» معطوف على المفعول الثاني، ولا حظر في العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أثنى» مفعول به لقوله: تشا، الآتي «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من «تشا» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكر» معطوف على أثنى.

(٣) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ «في جزأي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزأي مضاف، وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال في العدد المركب: «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال: «أحد» في المذكر^(١)، و«إحدى» في المؤنث، وأنه يقال: «ثلاثة وأربعة... إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وسُقُوطُهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثنا عشر» للمذكر، بلا تاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ، نحو: «عندي اثنا عشر رجلاً» ويقال: «اثنتا عشرة امرأة» للمؤنث، بتاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ.

ونَبَّه بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرها وعجزها، وتُبنى على الفتح، نحو: «أحد عشر» بفتح الجزأين، و«ثلاث عشرة» بفتح الجزأين.

ويستثنى من ذلك «اثنا عشر، واثنتا عشرة»، فإن صدرهما يعرب بالألف^(٢) رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، كما يعرب المثني، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول: «جاء اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررت بإثني عشر رجلاً، وجاءت اثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثنتي عشرة امرأة، ومررت بإثنتي عشرة امرأة»^(٣).

٧٣٥ - وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا^(٤)

قد سبق أن العدد مضاف ومركّب، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من «عشرين» إلى «تسعين»، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميّزه إلا مفرداً منصوباً، نحو:

(١) الهمزة في «أحد» مُبدَلة من الواو، وقد قيل: «وَحَدَّ عَشْر» على الأصل، وهو قليل، وقد يقال: «واحد عشر» على أصل العدد. «شرح الأشموني» ٩٥/٤.

(٢) أعلم أن «اثني عشر، واثنتي عشرة» معربا الصدر كالمثني، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً؛ لأنهما ملحقان بالمثني على ما تقدم في بيان إعراب المثني وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبني العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثني في نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً.

(٣) وسوى «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» يُعْرَبُ مبنياً على فتح الجزأين بحسب محله من الإعراب. وفي «اثني عشر»، و«اثنتي عشرة» يكون «عشر» و«عشرة». مبنياً على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثني.

(٤) «وسيز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

«عشرون رجلاً، وعشرون امرأة» ويذكر قبله النِّيفُ^(١) ويُعطفُ هو عليه، فيقال: «أحدٌ وعشرون، واثنانِ وعشرون، وثلاثةٌ وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر]، ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئِنهُمَا^(٢)
أي: تميز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «أحدٌ عَشْرَ رجلاً، وإحدى عَشْرَةَ امرأةً».

٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَ الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(٣)
يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميّزها، ما عدا «اثنى عشر» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «اثنى عشرٌ».

(١) النِّيفُ - على الأصح -: ما زاد على العقد من واحد إلى ثلاثة، فإن جاوز الثلاثة إلى التسعة فهو بِضْعٌ. ولا يُذَكَّرُ النيف إلا بعد العقد، بخلاف «البضع» فيذكر دون عقد تقول: بضعة رجال، وبضْعُ نساء تريد من ثلاثة إلى تسعة رجال، ومن ثلاث إلى تسع نساء.

ومن المثالين ترى أن لـ «بضع» حكم العدد «ثلاثة» في مخالفة معدوده تذكيراً وتأنياً.

(٢) «وميزوا» فعل ماضٍ وفاعله «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: ميزوا، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماضٍ مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٣) «وان» شرطية «أضيف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط؛ مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وإذا أضيف العدد المركب: فمذهبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هذه خمسة عَشْرُكَ، ورأيت خمسة عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ» بفتح آخر الجزأين، وقد يُعرب العجز مع بقاء الصِّدرِ على بنائه، فتقول: «هذه خمسة عَشْرِكَ، ورأيت خمسة عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ»^(١).

٧٣٨ - وَضَعُ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَالًا^(٢)

٧٣٩ - وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بَغَيْرِ تَاءٍ^(٣)

(١) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفرداً، نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركباً - إلا اثنا عشر - كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد. ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه، وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول: «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فيهما واقع موقع نون المثني كما قلنا قريباً، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذف «عشر» كما تحذف نون المثني عند الإضافة فقلت: «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثني وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً. وقد استحسنت ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأوضح.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: «زارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد أيضاً، وقد جَوَّز ذلك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بـ«صغ» «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣) «واختمه» اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في التائيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله: «واختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء =

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو: ضارب من ضَرَبَ، فيَقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ. . إلى عاشر، بلا تاء في التذكير، وتاء في التأنيث.

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُصِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ (١)

٧٤١ - وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا (٢)

للفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: ألا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُستعملَ مع ما اشتقَّ منه، وإما أن يُستعملَ مع ما

قبل ما اشتقَّ منه.

= المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» السابق، وغير مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «بني» الآتي «بني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من «بني» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «تصف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتصف «مثل» حال من مفعول تضيف المحذوف، ومثل مضاف، و«بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضيف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً لبعض، أي: في معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف، و«الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثانٍ لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكّم» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: احكّم، الآتي، وحكم مضاف، و«جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكّم الآتي «احكّم» احكّم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده⁽¹⁾، فتقول في التذكير: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة. . إلى عاشر عشرة»، وتقول في التأنيث: «ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث، ورابعة أربع. . إلى عاشر عشر»، والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بعض الذي. . البيت» أي: وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعض الذي بُني فاعلٌ منه، أي: واحداً مما اشتقَّ منه، فأضيف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

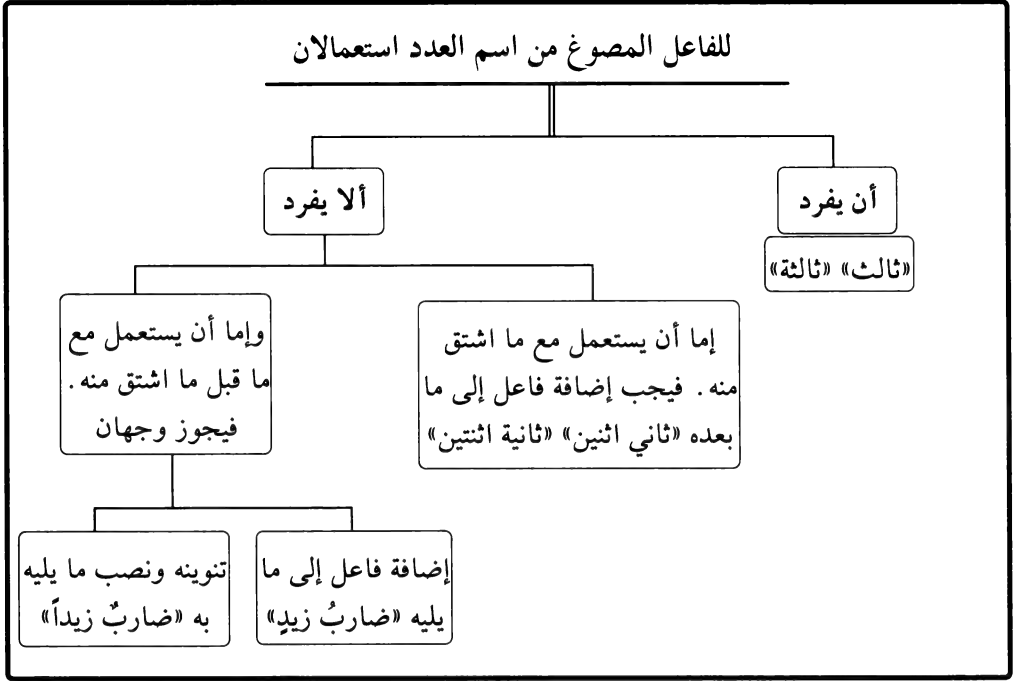
وفي الصورة الثانية⁽²⁾ يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثاني: تنوينه ونصب ما يليه به⁽³⁾، كما يُفعلُ باسم الفاعل، نحو: «ضاربُ زيد، وضاربُ زيدا»، فتقول في التذكير: «ثالث اثنين، وثالث اثنين، ورابع ثلاثة، ورابع ثلاثة»، وهكذا إلى «عاشر تسعة، وعاشر تسعة»، وتقول في التأنيث: «ثالثة اثنتين، وثالثة اثنتين، ورابعة ثلاث، ورابعة ثلاثاً» وهكذا إلى عاشر تسع، وعاشر تسعاً»، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثة، والثلاثة أربعة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن تُردَّ جعل الأقلِّ مثل ما فوق»، أي: وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقلُّ عدداً مثل ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، [وتنوينه] ونصبه.

(1) وهي صورة أن يُستعملَ مع ما اشتقَّ منه، أي: مع أصله الذي صُنِعَ منه، ويفيد أنه بعض ذلك الأصل لا زائد عليه؛ تقول: «رابع أربعة»، ووجوب إضافته؛ لأنه بعض من كلِّ.

(2) وهي صورة أن يستعمل مع ما قبل ما اشتقَّ منه، ويفيد أنه زائد على ذلك الأصل لا بعض منه؛ تقول: «رابع ثلاثة».

(3) وذلك إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا الماضي؛ فتجب إضافته.



- ٧٤٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ^(١)
- ٧٤٣ - أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضْفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي^(٢)

(١) «وإن» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف، و«ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجىء» الفاء واقعة في جواب الشرط، جىء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبتين» جار ومجرور متعلق بقوله: «جىء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء - لأنه مثنى - مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جىء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي وتقدير الكلام: بالذي تنويه «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

٧٤٤ - وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرِينَ أَذْكَرًا^(١)

٧٤٥ - وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَاتِهِ قَبْلَ وَإِوَاءٍ يُعْتَمَدُ^(٢)

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتق منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول - وهو أنه بعض ما اشتق منه - يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدرُ أولهما «فاعلٌ» في التذكير، و«فاعلةٌ» في التأنيث، وعجزُهُما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصدرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع»، نحو: «ثالثٌ عَشْرَ، ثلاثةٌ عَشْرَ» وهكذا إلى «تاسعٌ عَشْرَ، تسعةٌ عَشْرَ»، و«ثالثَةٌ عَشْرَةٌ، ثلاثٌ عَشْرَةٌ». إلى «تاسعةٌ عَشْرَةٌ، تسعٌ عَشْرَةٌ»، وتكون الكلمات الأربعة مبنية على الفتح^(٣).

الثاني: أن يُقتصر على صدر المركب الأول، فيُعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جزأيه، نحو: «هذا ثالثٌ ثلاثةٌ عَشْرَ، وهذه ثالثَةٌ ثلاثٌ عَشْرَةٌ».

الثالث: أن يُقتصر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه، نحو: «هذا

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «الاستغناء» قصر للضرورة: فاعل شاع «بحادي عشرا» جار ومجرور متعلق بالاستغناء «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله: «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف، و«عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «وبابه» معطوف على قوله: «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لا ذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله: «الفاعل» محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف، و«العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذكر، وحالتي مضاف، والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف، و«واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

(٣) ذلك ما عدا «ثاني عشر اثني عشر» فالثني «ملحق بالمشي، وكذا «ثانية عشر اثنتي عشرة».

ثَالِثَ عَشَرَ، وَتَالِثَةَ عَشْرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه»^(١). ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو أن يراد به جَعْلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه، فلا يقال: «رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول^(٢).

وحادي: مقلوب واحد^(٣)، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو: «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِينَ . . . البيت» إلى أن فاعلاً المَصْوَغُ من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويُعْطَف عليه العقود، نحو: «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون . . . إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

- (١) وأصل العبارة: «هذا ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ»، حُذِفَ منه «عشر» الأولى، و«ثلاثة»، فُعِرِبُ الأول بحسب موقعه من الإعراب، والثاني مجرور بالإضافة.
- وقيل: يُعْرَبُ الأول لحذف عَشْرِهِ، ونُويَ صدرُ الثاني فبقي عَجْرُ الثاني مَبْنِيًّا.
- (٢) هذا الذي ذكره الشارح من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقلِّ مساوياً للأكثر، هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين.
- ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس.
- ولك حينئذ في ذلك وجهان:
- أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد، فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر»، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.
- والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر»، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به.
- (٣) واحد ← حادٍ ← حادي. قُلِبَت الواو المتطرقة المكسور ما قبلها ياءً.
- وزنُّه «عالف» لكون الألف تأخرت إلى ما بعد الحاء (عين الاسم) لعدم إمكان البدء بها.
- ومثله «حادية» لا فرق إلا بزيادة تاء التأنيث.

كَمْ، وَكَأَيٌّ، وَكَذَا^(١)

٧٤٦ - مَيِّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا^(٢)

٧٤٧ - وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهِرًا^(٣)

«كَمْ» اسمٌ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها، ومنه قولهم: «على كَمْ جِدَعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ؟»، وهي اسمٌ لعددٍ مُبْهِمٍ، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رجلاً عندك؟» وقد يُحذفُ للدلالة [عليه]، نحو: «كَمْ صُمْتُ؟» أي: كم يوماً صمت.

وتكون استفهاميةً، وخبرية^(٤)، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون ممييزها كميمز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «كَمْ درهماً قَبِضْتَ؟».

ويجوز جرُّه بـ «مِنْ» [مضمرة] إِنَّ وَلَيْتَ «كَمْ» حرفٌ جَرٌّ، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ

(١) وهي «كنايات العدد»، أو «كنايات عن العدد»، والكناية: التعبير عن الشيء بغير اسمه لمقصدٍ بلاغيٍّ. وجُعِلَتْ هذه الثلاثة كناياتٍ؛ لأنه يُكنى بها عن معدودٍ مُبْهِمٍ جنسُهُ ومقداره.

(٢) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كَمْ» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميزت، والجملة من الفعل الذي هو ميزت وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعاث ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذي جر المضاف إلى الموصول، أي: ميزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكَمْ: اسم استفهام مبتدأ «شخصاً» تمييز لكَمْ «سما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كَمْ الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٣) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمراً» حال من «من» «إن» شرطية «وليت» ولي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «كَمْ» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «مظهراً» نعمت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٤) فالأولى بمعنى «أي عدد»، والثانية بمعنى «عدد كثير».

هَذَا؟» أي: بكم مِنْ درهمٍ؟ فَإِن لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ وَجَبَ نَصْبُهُ.

٧٤٨ - وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةَ أَوْ مِئَةَ كَكَمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً^(١)

٧٤٩ - كَكَمِ كَأَيٍّ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِيبُ^(٣)

تُستعمل «كم» للتكثير، فتمييزُ بجمعٍ مجرورٍ كعشرة، أو بمفردٍ مجرورٍ كمئة، نحو: «كم غلمانٍ ملكت، وكم درهمٍ أنفقت» والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت^(٤).

ومثل «كم» في الدلالة على التكثير كذا وكأَيٍّ، وممييزُهُما منصوبٌ أو مجرورٌ بمن، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَايِّنَ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٦] و«مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا»^(٥).

(١) «واستعملنها» الواو عاطفة أو للاستئناف؛ واستعمل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لاستعمل «مخبراً» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، أي: واستعملنها استعمالاً كائناً كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مئة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف، وكم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كثير عندي؛ مثلاً، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف، وتقديره: رأيت كثيراً، أو نحو ذلك، وكم مضاف، و«رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مرة» معطوف على رجال.

(٢) مَرَّةً: لُغَةٌ فِي الْمَرَاةِ، نُقِلَتْ فَتَحَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ.

(٣) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأي» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأي «وينتصب» الواو عاطفة، ينتصب: فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب، وتمييز مضاف، و«ذين» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» قصد لفظه: مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: صل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) ويأتي ممييزها جمعاً، أو مفرداً؛ كما مثل الناظم، والشارح.

(٥) كذا قال، وقد خطأ الفارسي والزجاج وابن أبي الربيع وابن عصفور من جرّ التمييز بعد «كذا» فقال: «كذا درهم»، وأجازهُ بعضهم على الإضافة، وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يُسْمَعْ. قاله المرادي ١٣٤٣/٣ بنحوه.

والأكثر جرّ تمييز «كأين» بحرف الجر «من»، وأوجب ابن عصفور الجر، ومنع النصب.

وتستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دَرَهْمًا»، ومعطوفاً عليها مثلها، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا وكَذَا دَرَهْمًا»^(١).

و«كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهامية كانت أو خبرية، فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا: «ملكتم غلمان» وكذلك «كأي» بخلاف «كذا»، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا دَرَهْمًا».



(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة، نحو: «له عليّ كذا كذا قرشاً» مكتباً بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: «له عندي كذا وكذا ديناراً» مكتباً بها عن واحد وعشرين. . إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

الحكاية (1)

- ٧٥٠ - إِحْكِ «بِأَيِّ» مَا لِمَنْكُورٍ سئِلُ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ^(٢)
 ٧٥١ - وَوَقْفًا أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنَّ^(٣)
 ٧٥٢ - وَقُلْ «مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» بَعْدَ «لِي» الْفَانَ بِابْنَيْنِ «وَسَكَنَّ تَعْدِلِ»^(٤)

(1) الحكاية هي: إيراد اللفظ المسموع المذكور على هيئته التي ذُكِرَ عليها دون أي تغيير في حروفه أو حركاته، ودون إيراد صفة له.

وهي نوعان: أ - حكاية جملة، وتكثر بعد القول، وتأتي مَطرَدة في غيره تقول:

بدأتُ بسم الله الرحمن الرحيم فجملة «بسم الله الرحمن الرحيم» محكية.

ب - وأما حكاية المفرد فهي ما بين أيدينا.

(٢) «احك» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بأي» جار ومجرور متعلق باحك «ما» اسم موصول: مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة من سئل ونائب فاعله في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق باحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع الذي هو تصل وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حين إليها.

(٣) «ووقفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «احك» الآتي بتأويل اسم الفاعل، أي: واقفاً، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: في الوقف «احك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق باحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله: حرك، الآتي «حرك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف، أشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منان» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً: معطوف على قوله: منان «بعد» ظرف متعلق بقوله: قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله: إلفان، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف، يضاف بعد إليه، أي: بعد قولك... إلخ «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعديل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

- ٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتُ» «مَنْه؟» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ^(١)
- ٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ بِإِثْرٍ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ»^(٢)
- ٧٥٥ - وَقُلْ «مَنُونَ وَمَنِينَ» مُسَكِّنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ فُطْنَا^(٣)
- ٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ «مَنُونَ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ^(٤)
- إِنْ سُئِلَ بِ«أَيِّ» عَنْ مَنْكُورٍ مَذْكُورٍ^(٥) فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُكِيَ فِي «أَيِّ» مَا لِلذَّكَ الْمَنْكُورِ مِنْ

(١) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقل «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً باللام، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلاً باللام «أتت» أتى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه: مفعول به لقل «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله: «مسكنة» الآتي، وقبل مضاف، و«تا» مضاف إليه، و«تا مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذي هو قوله: النون.

(٢) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التا» قصر للضرورة: مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن بإثر» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «بنسوة» جار ومجرورة متعلق بقوله: كلف، الآتي «كلف» خبر المبتدأ الذي هو «ذا» وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف «إثر» إليه، أي: بإثر قولك ذا . . . إلخ.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منون» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» معطوف عليه «مسكناً» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور، وجملة الفعل الذي هو «جا» وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقليل، وقصد لفظها، وجواب الشرط محذوف.

(٤) «وان» شرطية «تصل» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لفلفظ» الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، و«من» مضاف إليه «لا» نافية «يختلف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ من الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو «يختلف» المنفي بلا مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «ونادر» خبر مقدم «منون» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «في نظم» جار ومجرور متعلق بنادر «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نظم، والجملة من الفعل الذي هو عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنظم.

(٥) ولا تحكى المعرفة ب«أَيِّ» أبداً، وأما «من» فيحكى بها العلمُ دون غيره من المعارف.

إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفَعَلُ بها ذلكَ وَضَلًا وَوَقْفًا، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «أَيُّ؟»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أَيًّا؟» ولمن قال: «مررت برجل»: «أَيُّ؟» وكذلك تفعل في الوصل، نحو: «أَيُّ يا فتى؟ وأَيَّا يا فتى؟ وأَيُّ يا فتى؟»، وتقول في التأنيث: «أَيَّة» وفي التثنية «أَيَّانَ، وَأَيَّتَانِ» رفعاً، و«أَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ» جرّاً ونصباً، وفي الجمع «أَيُّونَ، وَأَيَّاتٍ» رفعاً، و«أَيَّيْنِ، وَأَيَّاتٍ» جرّاً ونصباً.

وإن سُئِلَ عن المنكور المذكور بـ«مَنْ» حُكِيَ فيها ما له من إعرابٍ، وتُشْبِعُ الحركة التي على النون؛ فيتولَّدُ منها حرف مُجَانَسٌ لها، ويحكي فيها ما له من تأنيثٍ وتذكيرٍ، وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعل بها ذلكَ كُلَّهُ إلا وَقْفًا، فتقول لمن قال: «جاءني رجل»: «مَنْو؟» ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «مَنْآ؟»، ولمن قال: «مررت برجل»: «مَنْي؟» وتقول في تثنية المذكر: «مَنْانُ» رفعاً، و«مَنْيْنِ» نصباً وجرّاً، وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال: «جاءني رجلان»: «مَنْانُ؟» ولمن قال: «رأيت رجلين»: «مَنْيْنِ؟»، ولمن قال: «مررت برجلين»: «مَنْيْنِ؟» وتقول للمؤنثة: «مَنْه» رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل: «أَتَتْ بِنْتُ» فقل: «مَنْه؟» وكذا في الجر والنصب، وتقول في تثنية المؤنث: «مَنْتَانُ» رفعاً، و«مَنْتَيْنِ» جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فَتُحُّ النون التي قبل التاء، نحو: «مَنْتَانُ وَمَنْتَيْنِ» وإليه أشار بقوله: «والفتح نَزْرُ» وتقول في جمع المؤنث: «مَنْاتُ» بالألف والتاء الزائدتين، كهندات، فإذا قيل: «جاء نِسْوَةٌ» فقل: «مَنْاتُ؟» وكذا تفعل في الجر والنصب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: «مَنْونُ» رفعاً، و«مَنْيْنِ» نصباً وجرّاً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل: «جاء قوم» فقل: «مَنْونُ؟»، وإذا قيل: «مررت بقوم» أو: «رأيت قوماً» فقل: «مَنْينِ؟». هذا حكم «مَنْ» إذا حُكِيَ بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحَكَّ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع، فتقول: «مَنْ يا فتى؟» لقائلٍ جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنْونَ» وَضَلًا، قال الشاعر: [الوافر]

ش ٣٥٢ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا^(١)

(١) روى أبو زيد في «نواده» هذا البيت مع أبيات ثلاثة، وهي:

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ لَهَا بَلِيلٌ بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامًا =

فقال: «مُنُونَ أَنْتُمْ»، والقياس: «مَنْ أَنْتُمْ».

٧٥٧ - وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ^(١)

يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمُ بِـ«مَنْ» إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا عَاطِفٌ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ»: «مَنْ زَيْدٌ؟»، وَلِمَنْ قَالَ: «رَأَيْتَ زَيْدًا»: «مَنْ زَيْدًا؟»، وَلِمَنْ قَالَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «مَنْ زَيْدٍ؟»، فَتَحْكِي فِي الْعَلَمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ «مَنْ» مَا لِلْعَلَمِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

= سِوَى تَحْلِيلِ رَاجِلَةٍ وَعَيْنٍ أَكْالِئُهَا مَخَافَةً أَنْ تَنَامَا
أَتَوْنَا رِيَّيَ فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ
فَقَالُوا..... البيت

وبعده:

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ
زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامَا
ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي.

اللغة: «حضأت» في القاموس: «حضا النار، كمنع: أوقدها أو فتحها لتلتهب، كاحتضأها فاحتضأت» ومعنى فتحها في كلام المجد حرّكها «عموا ظلما» دعاء مثل «عم صباحا» و«عم مساء». الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «ناري» نار: مفعول به لأتوا، ونار مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «فقلت» الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أي: فقالوا: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول «قلت» فعل ماض وفاعله «عموا» فعل أمر، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مقول القول «ظلما» يجوز أن يكون تمييزًا محولاً عن الفاعل، والأصل: لينعم ظلماكم، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية، أي: في ظلماكم.

الشاهد فيه: قوله: «منون أنتم» حيث لحفته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

(١) «العلم» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: واحك العلم «أحكيه» احك: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للتوكيد، والهاء مفعول به «من بعد» جار ومجرور متعلق باحك، وبعد مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «عريت» عري: فعل ماض فعل الشرط، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى من «من عاطف» جار ومجرور متعلق بـ«عري» «بها» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عاطف، والجملة من اقترن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لعاطف.

ومَنْ: مبتدأ، والعَلَمُ الذي بعدها خَبْرٌ عنها، أو خبر^(١) عن الاسم المذكور بعد [مَنْ].
 فإن سَبَقَ «مَنْ» عَاطِفٌ، لم يجر أن يُحْكَى في العَلَمِ الذي بعدها ماله قبلها من الإعراب،
 بل يجب رفعه على أنه خَبْرٌ عن «مَنْ» أو مبتدأ خبره «مَنْ»؛ فتقول لقائل: «جاء زيد، أو
 رأيت زيدا، أو مررت بزيد»: «ومَنْ زيد؟».

ولا يُحْكَى من المعارف إلا العَلَمُ؛ فلا تقول لقائل: «رأيت غلامَ زيد»: «مَنْ غُلامَ
 زيد؟» بنصب غلام، بل يجب رَفْعُهُ؛ فتقول: «مَنْ غُلامُ زيد»، وكذلك في الرفع والجر.



(١) يقصد أن «مَنْ» يجوز أن تكون هي الخبر مقدما، كما جاز أن تكون مبتدأ.

التأنيث

٧٥٨ - عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ^(١)

٧٥٩ - وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ^(٢)

أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتأنيث فرْعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فرْعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدلُّ عليه، وهي: التاء، والألف المقصورة، أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدرت في بعض الأسماء، كعَيْنٍ وَكِيفِ^(٣).

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بَعْوَدِ الضمير إليه مؤنثاً، نحو: «الكتف نَهَشْتُهَا، والعين كَحَلَّتْهَا»، وبما أشبه ذلك، كَوَضَفِهِ بالمؤنث، نحو: «أَكَلْتُ كِتْفًا مَسْوِيَّةً»، وكرَدِّ التاء إليه في التصغير، كَكِتْفَةٍ، وَيُدَيَّةِ^(٤).

(١) «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «تاء» خبر المبتدأ «أو» عاطفة «ألف» معطوف على تاء «وفي أسماء» الواو عاطفة أو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدرت الآتي «قدروا» فعل وفاعل «التاء» قصر للضرورة: مفعول به لقدرت «كالكتف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالكتف.

(٢) «ويعرف» فعل مضارع مبني للمجهول «التقدير» نائب فاعل يعرف «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: يعرف «ونحوه» الواو عاطفة، نحو: معطوف على الضمير، ونحو مضاف، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه «كالرد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالرد «في التصغير» جار ومجرور متعلق بالرد.

(٣) وزاد بعضهم الكسرة في نحو «جَلَسَتْ»، والياء في نحو «تجلسين»، والنون في «هن»، وهذه الأخيرة علامات التأنيث في المبنيات، والتي ذكرها الشارح علامات التأنيث في المعربات.

(٤) وبالإشارة إليها؛ كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

وبتأنيث فعلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤].

وبتأنيث خبرها؛ كقولك: الدار واسعة.

وبتأنيث نعتها؛ كقولك: الدار الواسعة.

وبتأنيث حالها؛ كقولك: جُلْتُ في الدار واسعة.

- ٧٦٠ - وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَضْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا^(١)
 ٧٦١ - كَذَاكَ مَفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ^(٢)
 ٧٦٢ - وَمَنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا ثَا تَمْتَنِعُ^(٣)

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات: كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات: كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وامرئ وامرأة.

وأشار بقوله: «ولا تلي فارقة فعولا . . الأبيات» إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو: ما كان من الصفات على «فَعُولٍ»^(٤) وكان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله:

= ويتأنيث عددها؛ كقولك: الدار واحدة.

ويتأنيث جمعها، كقولك: هندات.

- (١) «ولا» الواو عاطفة، أو للاستئناف، ولا: حرف نفي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث «فارقة» حال من الضمير المستتر في تلي «فعولاً» مفعول به لتلي «أضلاً» حال من فعولاً «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «المفعال، والمفعيلا» معطوفان على قوله: «فعولاً».
- (٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مفعل» مبتدأ مؤخر «وما» الواو للعطف أو استئنافية، ما: اسم موصول مبتدأ «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به لتلي «تا» قصر للضرورة: فاعل تلي، وتا مضاف، و«الفرق» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ «فشدوذ» الفاء زائدة، وشدوذ: مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط.
- (٣) «ومن فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «تمتنع» الآتي في آخر البيت «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل «إن» شرطية «تبع» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل «موصوفه» موصوف: مفعول به لتبع، وموصوف مضاف، والهاء مضاف إليه «غالباً» حال من الضمير المستتر في تبع «التا» قصر للضرورة: مبتدأ «تمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التا، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر.

- (٤) بهذا استدلل على أن «بعياً» في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَأَنَّ أَثْمَرَ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] على زنة فعول لا فعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها، فيقال: «بغية» في الموضوعين؛ لأنها بمعنى فاعل، والأصل «بغويًا» فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

«أصلاً» واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو: «شكور، وصبور» بمعنى شاكر وصابر؛ فيقال للمذكر والمؤنث: «صبور، وشكور» بلا تاء، نحو: «هذا رجل شكور، وامرأة صبور».

فإذا كان فعول بمعنى مفعول، فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: «ركوبة» بمعنى مركوبة.

وكذلك لا تلحق التاء وصفاً على «مفعال» كامرأة مهذار - وهي الكثيرة الهذر، وهو الهديان - أو على «مفعيل» كامرأة معطير - من «عطرت المرأة» إذا استعملت الطيب - أو على «مفعل» كمغشم، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد ويهواه من شجاعته. وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذاً لا يقاس عليه، نحو: «عدو وعدوة، وميقان وميقانة⁽¹⁾، ومسكين ومسكينة».

وأما «فَعِيل» فإما أن يكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول:

فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو: «رجل كريم، وامرأة كريمة» وقد حذفت منه قليلاً، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُعِمْ الْعَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى مفعول - وإليه أشار بقوله: «كقتيل» - فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا.

فإن استعمل استعمال الأسماء - أي: لم يتبع موصوفه - لحقته التاء، نحو: «هذه ذبيحة، ونطيحة، وأكيلة» أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع.

وإن لم يستعمل استعمال الأسماء - أي: بأن يتبع موصوفه - حذفت منه التاء غالباً، نحو: «مررت بامرأة جريح، وبعين كجيل» أي: مجروحة ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: «خصلة ذميمة» أي: مذمومة، و«فعلة حميدة» أي: محمودة.

(1) رجل ميقان: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

- ٧٦٣ - وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ^(١)
- ٧٦٤ - وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزُنُّ «أَرْسَى وَالطُّوَلَى»^(٢)
- ٧٦٥ - وَمَرَطَى «وَوَزُنُّ» «فَعَلَى» جَمْعًا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى^(٣)
- ٧٦٦ - وَكُجْبَارَى سُمِّيَ سِبْطَرَى ذِكْرَى وَحِثِيَّى مَعَ الْكُفْرَى^(٤)
- ٧٦٧ - كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشَّقَارَى وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا^(٥)

قد سبق^(٦) أن ألف التأنيث على ضربين: أحدهما المقصورة، كحُبْلَى وَسَكْرَى.

والثاني: الممدودة، كَحَمْرَاءَ وَعَرَاءَ، ولكل منهما أوزان تُعْرَفُ بها.

فأما المقصورة، فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة.

- (١) «ألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ذات» خبر المبتدأ، وذات مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذات» معطوف على «ذات» السابق، وذات مضاف، و«مد» مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«أنثى» مضاف إليه، وأنثى مضاف، و«الغر» مضاف إليه، وأنثى الغر هي الغراء بألف تأنيث ممدودة.
- (٢) «والاشتهار» مبتدأ «في مباني» جار ومجرور متعلق بالاشتهار، ومباني مضاف، و«الأولى» مضاف إليه «يبديه» بيدي: فعل مضارع، وضمير الغائب العائد إلى المبتدأ مفعول به ليبيدي «وزن» فاعل بيدي، ووزن مضاف، و«أرسي» مضاف إليه، و«الطولى» معطوف على أربي، وجملة الفعل الذي هو بيدي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٣) «ومرطى» معطوف على «أربي» في البيت السابق «ووزن» معطوف على «وزن» في البيت السابق أيضاً، ووزن مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعلى «أو مصدرًا أو صفة» معطوفان على الحال «كشبعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كشبعى.
- (٤) «وكجبارى» الواو عاطفة، كجبارى: جار ومجرور معطوف على «كشبعى» في البيت السابق «سمهى» سبطرى، ذكرى، وحشيى» معطوفات على جبارى بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدمات، ومع مضاف، و«الكفرى» مضاف إليه.
- (٥) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى، ومع مضاف، و«الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفة، اعز: فعل أمر مبني على حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق ب«اعز» وغير مضاف، واسم الإشارة في قوله: «هذه» مضاف إليه «استنداراً» مفعول به ل«اعز».

فمن المشهورة^(١): فُعَلَى، نحو: أُرَبِّي، للداهية، وشُعَبَى، لموضع.
ومنها: فُعَلَى، اسماً، كِبُهْمَى: لنبت، أو صفة: كَحْبَلَى، والطُولَى، أو مصدرأ،
كِرْجَعَى.

ومنها: فَعَلَى، اسماً، كَبَرَدَى - لنهر [بدمشق]، أو مصدرأ، كَمَرَطَى، لَصَرْبٍ من
العَدُو، أو صفة، كَحَيْدَى، يقال: حَمَارٌ حَيْدَى، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.
قال الجوهري: ولم يجع في نُعُوتِ المذكَر شيء على غيره.
ومنها: فَعَلَى، جمعاً: كَصَرَعَى جمع صَرِيح، أو مَصْدَرأ: كَدَعَوَى، أو صفة: كَسْبَعَى
وَكَسَلَى.

ومنها: فُعَالَى، كَحَبَارَى، لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

ومنها: فُعَلَى، كَسْمَهَى، للباطل.

ومنها: فِعَلَى، كَسِبَطْرَى، لَصَرْبٍ من المشي^(٢).

ومنها: فِعَلَى، مصدرأ: كَذِكْرَى، أو جمعاً: كِظْرَبَى جمع ظَرِبَانٍ، وهي دُوبَّة كَالهَرَّة
منتنة الريح، تزعم العرب أنها تَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى
يَبْلَى الثوب، وكِحَجَلَى جمع حَجَل؛ وليس في الجموع ما هو على [وزن] فِعَلَى غيرهما.

ومنها: فِعِيلَى، كَحَيْثَى، بمعنى الحَث^(٣).

ومنها: فُعَلَى: نحو كُفْرَى، لِرِوَعَاءِ الطَّلَع.

ومنها: فُعَيْلَى، نحو خُلَيْطَى، للاختلاط، ويقال: وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى، أي: اِخْتَلَطَ

عليهم أمرُهُم.

(١) وهي اثنا عشر وزناً، وهي سماعية لا يُقَاسُ عليها، ولا تجوز الزيادة على المسموع منها.

(٢) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبخر، ونظيره «دَفَقَى» بكسر الدال وفتح الفاء وتشديد القاف مفتوحة، وهو ضرب من المشي فيه إسراع وتدقق.

(٣) ونظيره «خُلَيْفَى» بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لولا الخليفة لأدنت»

يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذناً.

ومنها: فُعَالِي، نحو شُقَّارِي، لنبت^(١).

- ٧٦٨ - لِمَدَّهَا فَعِلَاءُ أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعِلَاءُ^(٢)
 ٧٦٩ - ثُمَّ فِعَالًا فُعَلًا فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعَلِيًّا مَفْعُولًا^(٣)
 ٧٧٠ - وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعِلَاءُ أُخِذًا^(٤)

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة، نَبَّه المصنف على بعضها:

فمنها: فَعِلَاء، اسماً، كَصَحْرَاء، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَل، كَحَمْرَاء، وعلى غير
 أَفْعَل، كَدِيمَةُ هَظْلَاء، ولا يقال: سَحَابٌ أَهْظَلٌ، بل سَحَابٌ هَظِلٌ؛ وقولهم: فرس أو ناقة
 رَوْعَاء، أي: حديدَةُ الْقِيَادِ، ولا يوصف به المذَكَّرُ منهما؛ فلا يقال: جَمَلٌ أَرْوَعٌ، وكامرأة
 حَسَنَاء، ولا يقال: رَجُلٌ أَحْسَنُ، وَالْهَظْلُ: تتابع المطر والدَّمَعِ وَسَيَلَانُهُ، يقال: هَظَلَّتْ
 السَّمَاءُ تَهْظَلُ هَظَلًا وَهَظَلَانًا وَتَهْظَلَانًا.

ومنها: أَفْعِلَاء، مثلث العين، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أَرْبِعَاء، بضم

الباء وفتحها وكسرهما.

(١) أما بقية ما ورد من الأوزان - ورأيها نادرة - فكثيرة ذكر الأشموني منها عشرين ثم قال: وفي كون هذه كلها

نادرة نظر. «شرح الأشموني» ١٤٢/٤ - ١٤٤، ووافقه في النظر المرادي في «شرح» ١٣٥٨/٣.

(٢) «لمدها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومد مضاف، وضمير المؤنثة العائد على ألف

التأنيث مضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» معطوف على فعلاء بعاطف مقدر «مثلث» حال من أفعلاء،

ومثلث مضاف، و«العين» مضاف إليه «وفعلاء» معطوف فعلاء.

(٣) «ثم فعلا، فعلا، فاعولا، وفاعلاء، فعليا، مفعولا» كلهن معطوفات على فعلاء في البيت السابق بعاطف

مقدر في أكثرهن، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكائاً على فهم القارئ من قوله: «لمدها» في البيت السابق.

(٤) «ومطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعالا» الآتي، ومطلق مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعالا»

قصر للضرورة أيضاً: معطوف على الأوزان السابقة «كذا» جار ومجرور متعلق بأخذ الآتي في آخر البيت

«مطلق» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «فعلاء» الآتي، ومطلق مضاف، و«فاء» مضاف إليه «فعلاء»

مبتدأ «أخذاً» أخذ: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى فعلاء، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ومنها: فَعَلَاءٌ، نحو: عَقْرَبَاءٌ، لأنثى العقارب.

ومنها: فِعَالَاءٌ، نحو: قِصَاصَاءٌ، للقصاص.

ومنها: فُعَلَاءٌ، كَقُرْفُصَاءٌ.

ومنها: فَاغُولَاءٌ، كَعَاشُورَاءٌ.

ومنها: فَاعِلَاءٌ، كَقَاصِعَاءٌ، لَجُحْرٍ مِنْ جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

ومنها: فِعْلِيَاءٌ، نحو: كِبْرِيَاءٌ، وهي العَظْمَةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءٌ، نحو: مَشْيُوحَاءٌ، جمع شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءٌ، مطلق العين، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: دَبُوقَاءٌ،

لِلْعَذْرَةِ، وَبِرَاسَاءٌ، لُغَةٌ فِي الْبَرْنَسَاءِ، وَهِيَ النَّاسُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكِّيتِ: يُقَالُ: مَا أَدْرِي أَيُّ

الْبَرْنَسَاءِ هُوَ، أَيُّ النَّاسِ هُوَ، وَكَثِيرَاءٌ.

ومنها: فَعَلَاءٌ، مطلق الفاء، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: خَيْلَاءٌ،

لِلتَّكْبَرِ، وَجَنَفَاءٌ، اسْمُ مَكَانٍ، وَسَيْرَاءٌ، لِيُرْدٍ فِيهِ خُطُوطٌ صَفْرٌ.



المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

- ٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)
- ٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْمَلِ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ (٢)
- ٧٧٣ - كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوِ الدُّمَى (٣)
- المقصور: هو الاسم الذي حُرِفَ إعرابه أَلْفٌ لازمةً. (٤)

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يَرْضَى، وبحرف إعرابه: المبني، نحو: إذا، وبلازمة: المثني، نحو: الزيدان؛ فإن أَلْفَهُ تنقلب ياءً في الجر والنصب.

(١) «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «استوجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة «من قبل» جار ومجرور متعلق باستوجب، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «فتحاً» مفعول به لاستوجب «وكان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وذا مضاف، و«نظير» مضاف إليه «كالأسف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالأسف.

(٢) «فلنظيره» الفاء داخلية على جواب إذا الواقعة في البيت السابق، لنظير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ونظير مضاف، والهاء مضاف إليه «المعمل» نعت لنظير، والمعمل مضاف، و«الآخر» مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله «ثبوت» مبتدأ مؤخر، وثبوت مضاف، و«قصر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق «بقياس» جار ومجرور متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس.

(٣) «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كفعل «وفعل» معطوف على المجرور في كفعل «في جمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «فعل وفعل» وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كفعلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وفعلة» معطوف على المجرور في كفعلة «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الدمى» مضاف إليه.

(٤) ويُعَرَّبُ بحركات مقدَّرة على آخره، سواءً أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، وإذا نُونٌ تُحْدَفُ أَلْفُهُ لفظاً لا خطأً.

والمقصود على قسمين: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كل اسم معتل له نظير من الصحيح مُلتزَم فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على [وزن] فَعَلَ؛ فإنه يكون فعلاً، بفتح الفاء والعين، نحو: أَسَفَ أَسْفًا، فإذا كان معتلاً وجب قَصْرُهُ، نحو: جَوِيَ جَوِيًّا؛ [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتزَم فتح ما قبل آخره]، ونحو: فَعَلَ في جمع فَعْلَةٍ، بكسر الفاء، وفُعِلَ في جمع فُعْلَةٍ، بضم الفاء، نحو: مَرَى جمع مَرِيَّةٍ، ومُدَى جمع مُدِيَّةٍ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ وقُرِبَ، جمع قُرْبَةٍ وقُرْبَةٍ؛ لأن جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء يكون على فَعَلَ، بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع فُعْلَةٍ بضم الفاء يكون على فُعَلَ، بضم الأول وفتح الثاني، والذمى: جمع دُمِيَّةٍ، وهي الصَّوْرَةُ من العاج ونحوه.

٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ^(١)

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَارَعَوِيٍّ وَكَارَتَأَى^(٢)

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «استحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «قبل» ظرف متعلق باستحق، وقبل مضاف، و«آخر» مضاف إليه «ألف» مفعول به لاستحق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والجملة من الفعل الذي هو استحق وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «فالمد» الفاء زائدة، والمد: مبتدأ ثان «في نظيره» الجار والمجرور متعلق بقوله: «عرف» الآتي، ونظير مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه «حتماً» حال من الضمير المستتر في عرف الآتي «عرف» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله: «فالمد» - لشبه الموصول بالشرط.

(٢) «كمصدر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمصدر... إلخ، ومصدر مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: نعت للفعل «قد» حرف تحقيق «بدئاً» بدئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والألف للإطلاق، والجملة من بدئ ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «بهمز» جار ومجرور متعلق بقوله: بدئ، السابق، وهمز مضاف، و«وصل» مضاف إليه «كارعوي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كارعوي «وكرتأى» معطوف على «كارعوي».

لما فَرَّغَ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الذي [في] آخره همزة تلي ألفاً زائدة، نحو: حَمْرَاء، وَكِسَاء، وَرِذَاء.

فخرج بالاسم الفعل، نحو: «يَشَاء»، ويقوله: «تلي ألفاً زائدة» ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة، كماء، وآءِ جَمْعِ آءِ، وهو شَجَر. والممدود أيضاً كالمقصور: قياسي، وسماعي.

فالقياسي: كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر، مُلتَزِمُ زيادةُ ألفٍ قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: اِرْعَوَى اِرْعَوَاءً، وَارْتَأَى اِرْتِئَاءً، وَاسْتَقْصَى اسْتَقْصَاءً؛ فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكذا مصدر كل فعلٍ معتلٌ يكون على وَزْنِ أَفْعَلَ، نحو: أعطى إعطاءً؛ فإن نظيره من الصحيح: أكرم إكراماً⁽¹⁾⁽²⁾.

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ يَنْقِلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا⁽³⁾

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي.

وضابطهما: أن ما ليس له نظير اطرَد فتح ما قبل آخره، فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطرَد زيادة ألف قبل آخره، فمده مقصور على السماع.

(١) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت، كُرْغَاء وَنُغَاء وَمُكَاء وَدُعَاء وَخُدَاء، أو كان دالاً على داء، مثل مُشَاء، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالاً، نحو: والى ولاء، وعادى عداء.

(٢) ومثل ذلك مُفْرَدُ ما جمعه «أفعلتة» نحو «كساء وأكسية»، و«رداء وأردية»، فإن نظيره من الصحيح «حمار وأحمر»، و«سلاح وأسلحة».

وكذا ما صيغ من المصادر على «تفعال»، ومن الصفات على «ففعال»، أو «مفعال»؛ ك«التَّغْدَاء»، و«العِدَاء»، و«المِعْطَاء»؛ لأن نظيرها من الصحيح: «التذكار» و«الخِيار»، و«المهذار».

(٣) «والعادم» مبتدأ، والعادم مضاف، و«النظير» مضاف إليه «ذا» حال من الضمير المستتر في قوله: بنقل، الآتي، وذا مضاف، و«قصر» مضاف إليه «وذا مد» مركب إضافي معطوف على قوله: ذا قصر «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «كالحجا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالحجا «وكالحذا» معطوف على قوله: كالحجا.

فمن المقصور السماعي: الفتى: واحد الفتيان، والحجبا: العقل، والثرى: التراب،
والسناء: الضوء.

ومن الممدود السماعي: الفتاء: حدائثة السن، والسناء: الشرف، والثراء: كثرة المال،
والجداء: النعل.

٧٧٧ - وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ^(١)

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة.

واختلف في جواز مد المقصور؛ فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى

الجواز، واستدلوا بقوله: [الرجز]

ش ٣٥٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍِ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(٢)

فمدّ «اللهاء» للضرورة، وهو مقصور.

(١) «وقصر» مبتدأ، وقصر مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له؛ لأنه اسم مفعول «والعكس» مبتدأ «بخلف» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من الفعل الذي هو يقع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) نسب أبو عبيد البكري في شرح «الأمالي» هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز، وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

اللغة: «شيشاء» بشينين معجمتين أو لهما مكسورة وبينهما ياء مثناة، ممدوداً: هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيشاء «ينشب» أي: يعلق «المسعل» بفتححتين بينهما سكون: موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر، وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: يا لك شيء! مثلاً «من تمر» بيان للكاف في لك، أي أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف في لك، وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«من» زائدة، و«تمر» مبتدأ مؤخر، وفيه أعراب آخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: «من تمر»، «ينشب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «شيشاء»، «في المسعل» جار ومجرور متعلق ب«ينشب» «واللهاء» معطوف على المسعل.

الشاهد فيه: قوله: «واللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللهاء» بالقصر، كما ذكرناه في لغة البيت.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحاً

- ٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا^(١)
 ٧٧٩ - كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَتَى^(٢)
 ٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا تُقْلِبُ وَأَوَّاءُ الْأَلْفِ وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ^(٣)

(١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسر قوله: اجعله، الآتي، والتقدير: اجعل آخر مقصور... إلخ، وآخر مضاف، و«مقصور» مضاف إليه «تثني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من تثني وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمقصور، والرابط بين جملة النعت ومنعوته ضمير منصوب بتثني محذوف، أي: تثنيه «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله: مرتقياً، الآتي «مرتقياً» خبر كن، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خبر المبتدأ، وأصل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمتى.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «تقلب» فعل مضارع مبني للمجهول «وأوَّاءُ» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل لتقلب، وهو مفعوله الأول «وأولها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأول «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «قبل» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الاسم المتمكن^(١) إن كان صحيح الآخر^(٢) أو كان منقوصاً، لِحِقَّتُهُ علامةُ التثنية من غير تغيير؛ فتقولُ في «رَجُلٍ، وجارية، وقاضٍ»: «رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ»^(٣).
وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره، على ما نذكره الآن.
وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه.

فإن كانت أَلْفُ المقصور رابعةً فصاعداً قُلبت ياءً؛ فتقول في «مَلْهَى»: «مَلْهَيَانِ»، وفي «مُسْتَفْصَى»: «مُسْتَفْصَيَانِ»^(٤)، وإن كانت ثالثةً: فإن كانت بدلاً من الياء، كـ«فَتَى» و«رَحَى» قُلبت أيضاً ياءً، فتقول: «فَتَيَانِ، وَرَحَيَانِ»، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأميلت^(٥)، فتقول في «مَتَى» علماً: «مَتَيَانِ»، وإن كانت ثالثةً بدلاً من واو، كـ«عَصَا» و«قَفَا» قُلبت واواً، فتقول: «عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ»، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولم تُمل، كـ«إِلَى» علماً، فتقول: «إِلَوَانِ»^(٦).

فالحاصلُ: أن أَلْفَ المقصور تقلب ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابعةً فصاعداً.

الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الثالث: إذا كانت [ثالثة] مجهولة الأصل وأميلت.

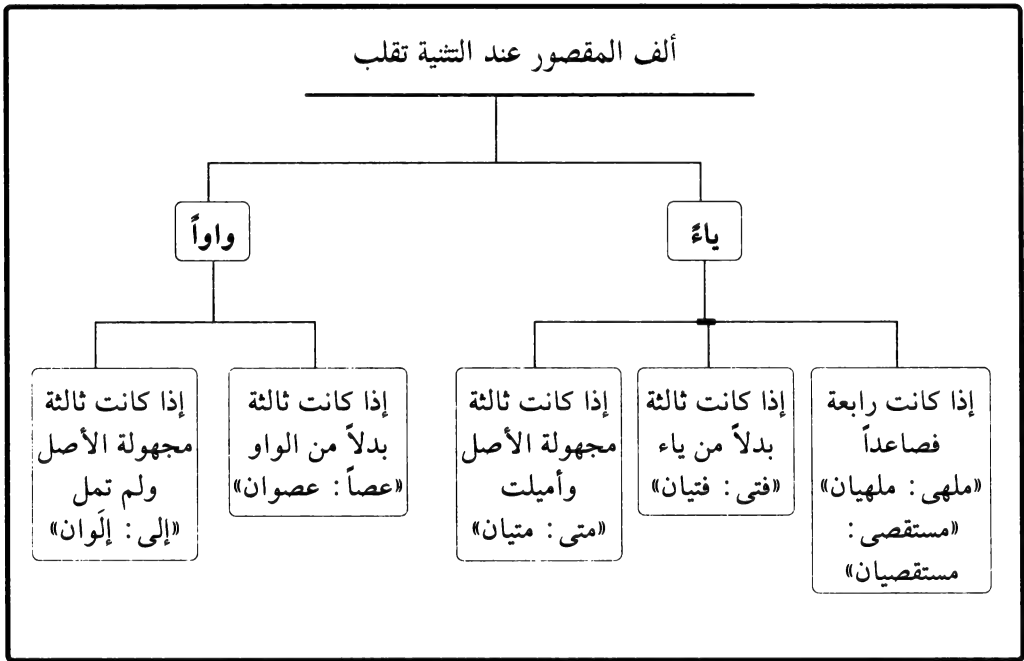
وتقلب واواً في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الواو.

-
- (١) المتمكن: المُعْرَب، كما سلف مراراً.
(٢) أو مُنَزَّلًا منزلة الصحيح، وهو الذي آخِزُه واو، أو ياءً، وقبلهما سكون، سواء أكانت الواو أو الياء مخففتين نحو: «دلو»، و«ظبي»، أم مثقلتين؛ نحو «مُنْسِي»، و«مَغْرُو».
(٣) وتُرَدُّ ياء المنقوص المحذوفة إذا نُثِي؛ نحو «رام» و«راميان».
(٤) وذلك إذا كان أصلُ الألف واواً؛ كما في مثاليه، وكذلك إذا كان أصلها ياءً؛ كما في «ممشيان» واحدهما «ممشى» من «مشى يمشي مَشْيًا».
(٥) قَلْبُ الألف ياءً أحقُّ من قلبها واواً رغم جهالة الأصل؛ إذ إن إمالة الألف إلى الياء ميلٌ وتقريبٌ إليها. وهذه الإمالة سماعيةٌ، ومعناها: لفظُ الألف لا على صورتها بل على صورة بين الألف والياء.
(٦) وكلُّ ما ساقه دليلٌ على أن الألف لا تكون أصليةً في ثلاثيٍ مقصور مُعْرَب، بل هي منقلبةٌ عن أصلٍ دوماً.

الثاني: إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُمَلَّ.

وأشار بقوله: «وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفَ» إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العَمَلُ المذكور في المقصور - أعني قلب الألف ياء أو واواً - لحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرّاً ونصباً.



٧٨١ - وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنْيَا وَنَحْوِ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا^(١)

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «كصحراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «ثني» الآتي «ثنيا» ثني: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ثني ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «نحو» الواو حرف عطف، أو للاستئناف، نحو: مبتدأ، ونحو مضاف، و«علباء» مضاف إليه «كساء، وحيا» معطوفان على علباء بعاطف مقدر في الأول، وقد قصر الثاني للضرورة.

٧٨٢ - بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصِرَ^(١)

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور، شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود. والممدود: إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل، أو أضلاً.

فإن كانت بدلاً من ألف التانيث، فالمشهور قلبها واواً؛ فتقول في: «صَحْرَاءَ، وَحَمْرَاءَ»: «صَحْرَاوَانِ، وَحَمْرَاوَانِ».

وإن كانت للإلحاق، كعِلْبَاءَ، أو بدلاً من أصل، نحو: «كِسَاءَ، وَحَيَاءَ»^(٢) جاز فيها وجهان؛ أحدهما: قلبها واواً، فتقول: «عِلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ».

والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: «عِلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ» والقلب في المُلْحَقَةِ أَوْلَى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصلٍ أَوْلَى من قلبها واواً^(٣).

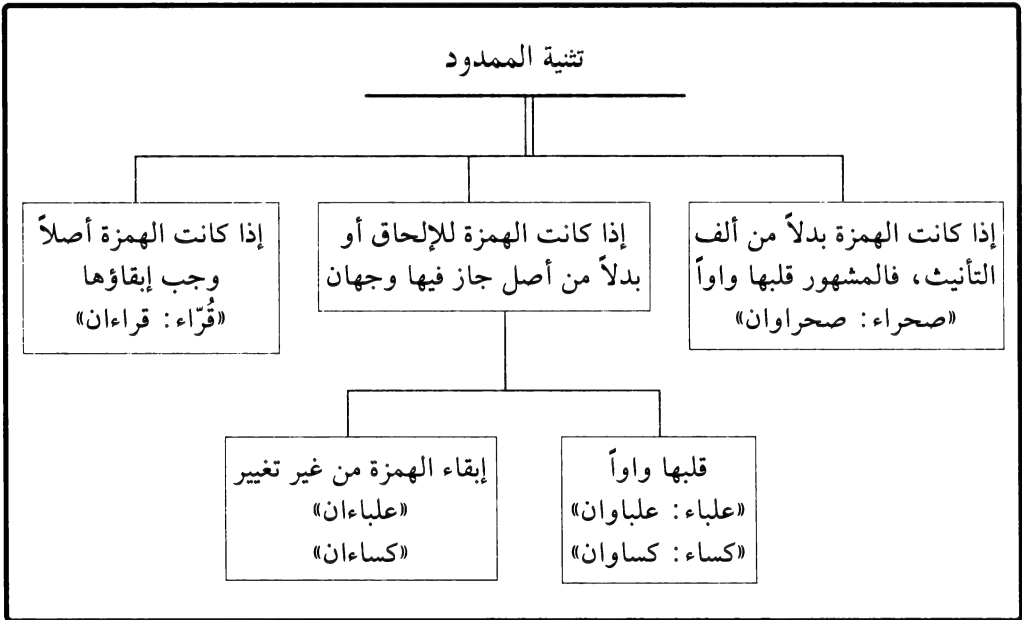
(١) «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «نحو» في البيت السابق «أو عاطفة همز» معطوف على «او» وغير مفعول تقدم على عامله وهو قوله: «صحح» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول: مبتدأ «شذ» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل، والجملة لا محل لها صلة «على نقل» جار ومجرور متعلق بقوله: قصر، الآتي «قصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) أصل كساء: كساو؛ بدليل قولك: «كسوت فلاناً كسوة» فوَقَعَت الواو في كساء إثر ألف زائدة قلبت همزة، وأصل حياء: حياي، بدليل قولك: «حييت» وقولك: «حيي فلان يحيا» و«حي» فوَقَعَت ياء حياي إثر ألف زائدة قلبت همزة؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا، أم كانت في وسط الكلمة كما في «صائم، وقائم، وقائل» من القول، وكما في «بائع، وصائر، وقائل» من القيلولة.

(٣) أما ترجيح القلب في الملحقة فذلك لتشبيه الهمزة هنا بهمزة «حمراء» ونحوها؛ لأن كلاً منهما بدلٌ من حرف زائد.

وإن كانت الهمزة الممدودة أضلاً وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قراء، ووضاء»^(١): «قراءان، ووضاءان».

وأشار بقوله: «وما شُدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِر» إلى أن ما جاء من تشية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر، اقتصر فيه على السماع، كقولهم في «الخوزلي»^(٢): «الخوزلان» والقياسُ «الخوزليان»، وقولهم في «حمراء»: «حمرايان» والقياسُ «حمراوان».



٧٨٣ - واحذف من المقصور في جمع على حدّ المثنى ما به تكملاً^(٣)

- (١) قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة، تقول: «رجل قراء»، أي: حسن القراءة، و«وضاء» - بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاعة، وهي حسن الوجه.
- (٢) الخوزلي: ضربٌ من المشي فيه ثقُلٌ وتبخترٌ، ومثله الخيزلُ، والخيزلي.
- (٣) «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من المقصور، في جمع» جاران ومجروران متعلقان باحذف «على حد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع، وحد مضاف، و«المثنى» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاحذف «به» جار ومجرور متعلق بقوله: تكملاً، الآتي «تكملاً» تكمل: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من تكمل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

٧٨٤ - وَالْفَتْحُ أَبْقِي مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ^(١)

٧٨٥ - فَالْأَلْفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءَ ذِي التَّاءِ أَلْزَمَنَّ تَنْجِيَهُ^(٢)

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الْمَثْنِيِّ - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامة من غير تغيير؛ فتقول في «زيد»: زَيْدُونَ.

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ ياءُه، وضمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء؛ فتقول [في قاص]: قَاصُونَ، رَفَعًا^(٣)، وَقَاصِيْنَ، جَرًّا وَنَصْبًا.

وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمعَ عُوْمِلَ معامَلَتُهُ فِي التَّثْنِيَةِ؛ فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل، أو للإلحاق، جاز [فيه] وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واوًا، فيقال في «كساء» علمًا: «كِسَاوُونَ، وَكِسَاوُونَ»، وكذلك عِلْبَاءُ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في «قراء»: «قُرَّاءُونَ».

وأما المقصور، وهو الذي ذكره المصنف، فُتْحِذَفَ أَلْفُهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتبقى

(١) «والفتح» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أبق» الآتي «أبق» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مشعراً» حال من الفتح، أو من الضمير المستتر في أبق «بما» جار ومجرور متعلق بمشعر «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بالياء، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالياء «وإن» شرطية «جمعته» جمع: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول «بتاء» جار ومجرور متعلق بجمعت «وألف» معطوف على تاء.

(٢) «فالألف» الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت السابق، والألف: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبا» مفعول مطلق، وقلب مضاف، وها مضاف إليه «في التثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله، وهو قوله: «ألزمن» الآتي، وتاء مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«التا» مضاف إليه «ألزمن» ألزم: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنجيه» مفعول ثانٍ لألزم.

(٣) حذفت الياء والكسرة قلبها الدالة عليها؛ لثقل بقاء الكسرة، وللزوم قلب الواو ياءً إذا وقعت بعد كسرة. والذي جرى: «قاصيون»، حذفت الضمة على الياء استثناءً، ثم حذفت الياء منعاً من التقاء الساكنين، وضمَّت الضاد مناسبةً للواو.

الفتحة دالَّةٌ عليها، فتقول في مُصْطَفَى: «مُصْطَفَوْنَ» رفعاً^(١)، و«مُصْطَفَيْنَ» جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء^(٢)، وإن جُمِعَ بألفٍ وتاء، قُلبت أَلْفُهُ كما تقلب في التثنية؛ فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَاتٍ» وفي «فَتَى، وَعَصَا» عَلَمِي مؤنث: «فَتَيَاتٍ، وَعَصَوَاتٍ»^(٣).

وإن كان بعد ألف المقصور تاء، وَجِبَ حينئِذٍ حَذْفُهَا؛ فتقول في «فتاة»: «فَتَيَاتٍ»، وفي «فَنَاة»: فَنَوَاتٍ^(٤).

٧٨٦ - وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أُنْثَى إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شَكِلٌ^(٥)

٧٨٧ - إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا^(٦)

(١) مصْطَفَوْنَ ← مصْطَفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصْطَفَوْنَ (حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(٢) مصْطَفَوَيْنَ ← مصْطَفَاون (قلبت الواو ألفاً لحركتها بعد فتحة) ← مصْطَفَيْنَ (حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة الدالة عليها).

(٣) أما «حُبْلَى» ونحوها فقلبت الألف ياءً لأنها رابعة، وأما المثالان الأخيران وأضرابُهُما فَرُدَّت الألف إلى أصلها من ياءٍ أو واو.

(٤) أي: يُعَامَلُ الاسمُ معاملةً ما لا تاءَ له، ثم يُجْمَعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً.

(٥) «السالم» مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أنثى» الآتي، والسالم مضاف، و«العين» مضاف إليه «الثلاثي» نعت للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «أنثى» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إتباع» مفعول ثانٍ لأنثى، وإتباع مضاف، و«عين» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «فاءه» فاء: مفعول ثانٍ لإتباع، وفاء مضاف، والضمير مضاف إليه «بما» جارٍ ومجرور متعلق بإتباع «شكل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفاء، والجملة من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعاقد ضمير محذوف مجرور بباءٍ أخرى، ومتى اختلف متعلق الجارين: الذي جر الموصول، والذي جر العائد، فالحذف شاذٌ أو قليل على ما تقرر في موضعه.

(٦) «إن شرطية ساكن» حال من الضمير المستتر في قوله: «بدا» الآتي، وساكن مضاف، و«العين» مضاف إليه «مؤنثاً» حال ثانية «بدا» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السالم «العين» مختتماً «حال ثالثة «بالنساء» جارٍ ومجرور متعلق بمختتم «أو عاطفة «مجرداً» معطوف على قوله: «مختتماً» السابق.

٧٨٨ - وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ حَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَوْا^(١)
 إذا جُمِعَ الاسمُ التَّلَاثِيُّ، الصحيحُ العينُ، الساكنُها، المؤنَّثُ، المختومُ بالتاءِ أو المجرَّدُ
 عنها، بألفٍ وتاء، أُتْبِعَتْ عينُه فَأَاءُهُ في الحركة مطلقاً، فتقول: في «دَعْدٍ»: «دَعَدَات»، وفي
 «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَات»، وفي «جُمَلٍ، وُبُسْرَةٍ^(٢): «جُمَلَات، وُبُسْرَات» بضم الفاء والعين، وفي
 «هِنْدٍ، وِكِسْرَةٍ»: «هِنْدَات، وِكِسْرَات» بكسر الفاء والعين.

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسيكينُ والفتحُ، فتقول: «جُمَلَات، وِجُمَلَات،
 وُبُسْرَات، وِبُسْرَات، وهِنْدَات، وهِنْدَات، وِكِسْرَات، وِكِسْرَات»، ولا يجوز ذلك بعد
 الفتحة، بل يجب الإتيانُ.

واحتترز بالتَّلَاثِيَّ من غيره، كجعفر، علم مؤنَّث، وبالاسم عن الصفة، كضخمة،
 وبالصحيح العين من معتلها، كجوزة، وبالساكن العين من محركها، كشجرة؛ فإنه لا إتيانُ
 في هذه كلها، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: «جَعْفَرَات،
 وَضُخَمَات، وَجَوَزَات، وَشَجَرَات»^(٣)، واحتَرَزَ بالمؤنَّث من المذكر، كبَدْرٍ؛ فإنه لا يُجْمَعُ
 بالألف والتاء.

٧٨٩ - وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ^(٤)

(١) «وسكن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «التالي» مفعول به لسكن «غير» بالنصب
 مفعول للتالي، أو بالجر مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «أو» عاطفة «خففه» خفف: فعل
 أمر معطوف على سكن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالفتح» جار
 ومجرور متعلق بخفف «فكلاً» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «رووا» الآتي «قد» حرف تحقيق «رووا»
 فعل ماض وفاعله.

(٢) جُمَلٌ: اسم امرأة. وِبُسْرَةٌ: واحدة «بُسْر»، وهو التمر الذي لم ينضج وقد تغير لونه.

(٣) وكذلك إذا كانت العين مضعفة في نحو «جنته» وجنات؛ إذ لو حُرِّك لفاتت الفائدة من الإدغام في المخفف.

(٤) «ومنعوا» فعل وفاعل «إتباع» مفعول به لمنعوا، وإتباع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف،
 و«ذروة» مضاف إليه «وزبية» معطوف على ذروة «وشذ» فعل ماض «كسر» فاعل شذ، وكسر مضاف،
 و«جروة» مضاف إليه.

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واوا؛ فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء، فلا يقال في «ذِرْوَةٌ»: ذِرَوَاتٍ - بكسر الفاء والعين - استثقلاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرَوَاتٍ، أو ذِرَوَاتٍ، وشذ قولهم: «جِرَوَاتٍ» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء، نحو: «زُبَيْبَةٌ»^(١) فلا تقول: «زُبَيْبَاتٍ» بضم الفاء والعين، استثقلاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين؛ فتقول: «زُبَيْبَاتٍ أو زُبَيْبَاتٍ».

٧٩٠ - وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمَ شُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى^(٢)
يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر، عُذَّ نادراً، أو ضرورة، أو لُغَةً لِقَوْمٍ^(٣).

فالأول كقولهم في «جِرْوَةٌ»: «جِرَوَاتٍ» بكسر الفاء والعين.

والثاني: كقوله: [الطويل]

ش ٣٥٤ - وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(٤)

(١) الزُبَيْبَةُ: الحفرة يُصَادُ فيها السَّبُع.

(٢) «ونادر» خبر مقدم «أو» عاطفة «ذو» معطوف على نادر، وذو مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قدمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «لأناس» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «انتمى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع.

(٣) فلا يُقَاسُ عليه.

(٤) هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عذرة، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل «أماليه»، ومطلعها قوله:

خَلِيلِي مِنْ غُلِيَا هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءِ غُوجَا الْيَوْمِ وَانْتَظَرَانِي

اللغة: «زفرات» جمع زفرة، وهي: إدخال النفس في الصدر، والشهيق إخراجها، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها وقدرت عليها «يدان» قوة وقدرة.

فسكّن عين «زَفَرَات» ضرورة، والقياسُ فتحُّهَا إِتْبَاعاً.

والثالث: كقول هُذَيْل في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوهما: «جَوَزَات وَبَيْضَات» بفتح الفاء

والعين^(١)، والمشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت غَيْرَ صحيحةٍ.



= الإعراب: «وحملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زفرات» مفعول ثانٍ لحمل، وزفرات مضاف، و«الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بزفرات» جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف، و«العشي» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسها الفتح إِتْبَاعاً لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر.

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

أُخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحُ

قال ابن سيده: «هذا شاذٌّ لا يُعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه» اهـ.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ - أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ تُمْ فِعْلَةٌ تُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ^(١)
 جمع التَّكْسِيرِ هو: ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثنين بتغييرِ ظاهرٍ، كرجُلٍ ورجالٍ، أو مُقَدَّرٍ، كقُلُوبٍ، للمفرد والجمع، والضممة التي في المفرد كضممة قُفْلٍ، والضممة التي في الجمع كضممة أُسَدٍ^(٢)، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية^(٣)، ويُستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً.
 وأمثلة جمع القلة: «أَفْعَلَةٌ» كأسْلِحَةٍ، و«أَفْعُلٌ» كأفْلُسٍ، و«فِعْلَةٌ» كفِتْيَةٍ، و«أَفْعَالٌ» كأفْرَاسٍ.

وما عدا هذه الأربعة من جموع التَّكْسِيرِ فجموعٌ كثيرة.

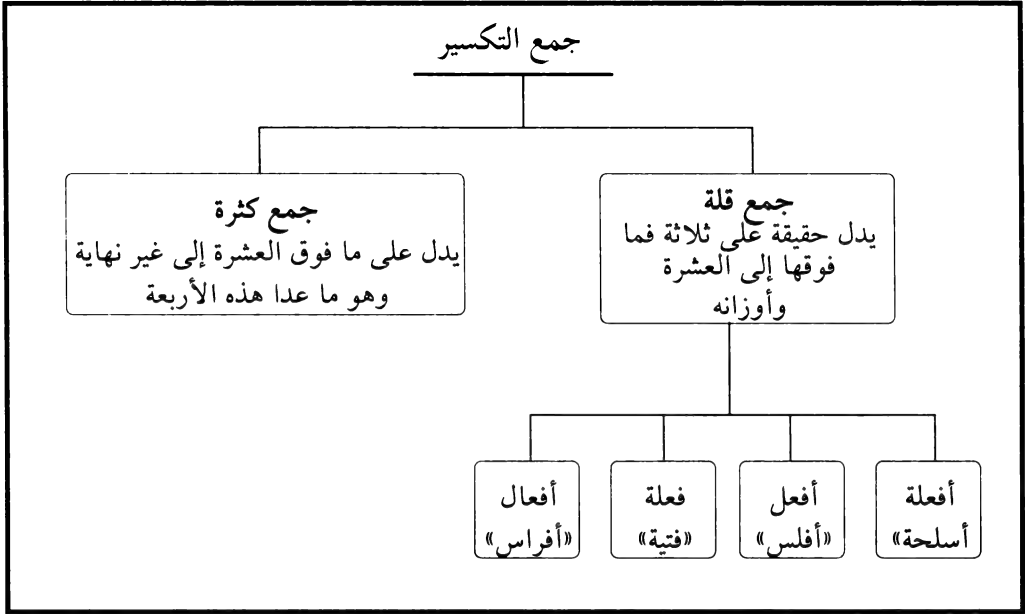
(١) «أَفْعَلَةٌ» مبتدأ «أَفْعُلٌ» ثم فِعْلَةٌ، ثم أَفْعَالٌ معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده «جموع» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وجموع مضاف، و«قِلَّةٌ» مضاف إليه.

(٢) يقع التغيير في صُورِ جمعها: تغيير الشكل (حركة الحرف)، والزيادة، والنقص. وتفصيلها: أن المثال الأول «رَجُلٌ ورجالٍ» فيه زيادةٌ ألف، وتغيير حركات المفرد «رَجُلٍ». وأما المثال الأخير «أُسَدٌ مفردُهُ «أُسَدٌ» فالتغيير فيه في الحركات فحسب.

وقد يكون التغيير في زيادة أحرف مثل «قِنُو وقِنوان».

وقد يكون في نقص أحرف مثل: «عُرْفَةٌ وعُرْفٌ»، وفيه تغيير حركات أيضاً، وقد يكون دون تغيير مثل «تُحَمَّةٌ وتُحَمٌ». وأما التغيير المقدر فهو اعتبار أن «فُلُك» المفرد - وهو مثال الشارح - صَمَّتُهُ موازاةً لَنَحْوِ «قُفْلٍ». وأما إن كان «فُلُك» جمعاً، فصَمَّتُهُ موازاةً لَنَحْوِ «أُسَدٍ».

(٣) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً، أما جمع الكثرة، فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالته هذه حقيقة لا مجاز.



٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضِعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ^(١)
 قد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كَرَجُلٍ وَأَرْجُلٍ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ، وَقُوَادٍ
 وَأَفْتِدَةٍ.
 وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ^(٢).

(١) «وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «بكثرة» جار ومجرور متعلق بقوله: يفي، الآتي «وضِعاً» تمييز، أو حال بتقدير مشتق، أو منصوب على نزع الخافض «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يفي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالصفي.

(٢) فاستعمال هذه الجُمُوع وأضرابها، كلُّ في موضع الآخر: الكثرة موضع القلة، والقلة موضع الكثرة؛ من باب الاستعمال نيابة؛ لأن العرب لم تَضَعْ جُمُوعَ قَلَّةٍ أو جُمُوعَ كَثْرَةٍ في تلك المواضع فاستعني بالمنوب عن المنوب عنه.

٧٩٣ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ^(١)

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالعِنَاقِ وَالدَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّ الأَحْرَفِ^(٢)

أَفْعُلُ: جمع لكل اسم [ثلاثي] على فَعْلٍ صحيح العين، نحو: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَظَبِي وَأَظْبٍ، وَأَضْلُهُ: أَظْبِي، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار: أَظْبِي، فعومل معاملة قاضٍ^(٣).

وخرج بالاسم الصفة؛ فلا يجوز [نحو]: ضَخْمٌ وَأَضْخُمٌ، وجاء عَبْدٌ وَأَعْبُدُ، لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء، وخرج بصحيح العين المعتل العين، نحو: تَوْبٌ وَعَيْنٌ، وشَدَّ عَيْنٌ وَأَعَيْنٌ، وَتَوْبٌ وَأَنْوَبٌ^(٤).

(١) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسماً» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: اسماً، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: اسماً «عيناً» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجعل» الآتي مقدم عليه، وأصله مفعوله الثاني «اسماً» حال من الرباعي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول.

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان، أو بما تعلق به خبرها، أو بما في الكاف - في قوله: كالعناق - من معنى التشبيه، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان، وقوله: «وتأنيث، وعد الأحرف» معطوفان على «مد».

(٣) ومثل ظبي وأظب قولهم: ثدي وأند، وكذلك ما لاهه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، فُلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء نظرفها وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاضٍ.

(٤) قد ورد جمع ثوب على أثواب، وهو قياس نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس:

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّْي خَلِيقَةٌ فَسَلِّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب، وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَنْوَابًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

أَمْلَحَ لَأَلْدَا وَلَا مُحَبَّبَا

وأفعل أيضاً جمع لكل اسم مؤنث^(١) رباعي قبل آخره مدّة، كَعَنَاقٍ وَأَعْنُق^(٢)، وَيَمِينٍ
وَأَيْمُنٍ.

وشذ من المذكر: شِهَابٌ وَأَشْهُبٌ، وَعُرَابٌ وَأَعْرَبٌ.

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ^(٣)

٧٩٦ - وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ^(٤)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فَعَلٍ صحيح العين؛ وذكر هنا أن ما لا يَطَّرِدُ
فيه من الثلاثي أفعل يُجْمَعُ على أفعالٍ، وذلك كَثُوبٍ وَأَثُوبٍ، [وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ]، وَعَضْدٍ
وَأَعْضَادٍ، وَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَعَنَبٍ وَأَعْنَابٍ، وَإِبِلٍ وَأَبَالٍ، وَقُفْلٍ وَأَقْفَالٍ.

= وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب - وهو المسن من الإبل - وأنيب، وذلك كله
شاذ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو، وبهذا زوي قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأُطْفِئْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْزُرُ

(١) مؤنث بغير علامة تأنيث؛ فإن كان التأنيث بعلامة التأنيث فلا يُجْمَعُ على «أفعل» فلا يجمع كذلك نحو
«حمامة».

(٢) العَنَاق: الأنتى من ولد الماعز.

(٣) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق
بقوله: مطرد، الآتي «مطرد» خبر المبتدأ، الذي هو أفعل، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة
الموصول «من الثلاثي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: مطرد «اسماً»
حال من الثلاثي «بأفعال» جار ومجرور متعلق بقوله: يرد، الآتي «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يرد وفاعله المستتر
فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وهو غير.

(٤) «وغالباً» منصوب بنزع الخافض «أغناهم» أغنى: فعل ماضٍ، وهم: مفعول به لأغنى «فعلان» فاعل أغنى
«في فعل» جار ومجرور متعلق بأغنى «كقولهم» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف،
والتقدير: وذلك كائن كقولهم، وقول مضاف، والضمير مضاف إليه «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً،
أي: هذه صردان، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب مقول القول.

وأما جمع فعلٍ الصحيح العين على أفعال فشاذا: كَفَرَّخِ وَأَفْرَاحِ^(١).
 وأما فُعلٌ، فجاء بعضه على أفعال: كَرُطِبَ وَأَرُطَابُ، والغالبُ مجيئه على فِعْلَانِ،
 كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ^(٢)، وَنَعَرَ وَنِعْرَانٍ^(٣).
 ٧٩٧ - فِي اسْمِ مُذَكَّرِ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدُ^(٤)
 ٧٩٨ - وَالزَّمَةُ فِي فِعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ^(٥)
 «أَفْعَلَةٌ» جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمِ مُذَكَّرِ رُبَاعِيٍّ ثَالِثُهُ مَدَّةٌ، نَحْوُ: قَدَالٍ وَأَقْدِلَةٌ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٌ،
 وَعَمُودٍ وَأَعْمَدَةٌ.
 وَالتَّزِيمُ «أَفْعَلَةٌ» فِي جَمْعِ الْمُضَاعَفِ أَوْ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ مِنْ «فِعَالٍ» أَوْ «فِعَالٍ»: كَبَيَّاتٍ وَأَبَيْتَةٌ،
 وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٌ؛ وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفَنَاءٌ وَأَفْنِيَّةٌ^(٦).

- (١) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:
 مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ زُغِبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجَرُ
 أَلْقَيْتَ كَأَسْبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ
 ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص.
- (٢) الصُّرْدُ: طائرٌ ضخم الرأس يصطاد العصافير.
- (٣) النغر - بضم النون وفتح الغين - البلبل، أو فرخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.
- (٤) «في اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطرد» الآتي في آخر البيت «مذكر رباعي» صفتان لاسم «بمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم، أو حال منه، ومد مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «أفعلة» مبتدأ «عنهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطرد» الآتي «أطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعلة، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أفعلة».
- (٥) «والزمة» لزم: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل، والضمير البارز الذي يعود إلى أفعلة في البيت السابق مفعول به «في فعال» جار ومجرور متعلق بالزم «أو فعال» معطوف عليه «مصاحبي» حال من المتعاطفين، ومصاحبي مضاف، و«تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف.
- (٦) القَدَالُ: معقد العذار من الفرس خلف الناصية، ومجتمع مؤخر الرأس عموماً.
 وَالبَيَّاتُ: متاعُ البيت وَجَهازُهُ، وَالزَادُ، وَجُمِعَ عَلَى «أَفْعَلَةٍ»: «أَبَيْتَةٌ» فَحَرَكَتِ البَاءَ بِحَرَكَةِ التَّاءِ الْأُولَى لِاجْتِمَاعِ تَائِبَيْنِ، وَأُدْغِمَتَا.
 وَالقَبَاءُ: مِنَ الثِّيَابِ.

- ٧٩٩ - فَعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدْرَى^(١)
من أمثلة جمع الكثرة: «فَعْلٌ» وهو مُطْرَد في [كَلٌّ] وَصَف يكون المذكَر منه على «أفَعَل»،
والمؤنث [منه على] «فَعْلَاء»، نحو: أَحْمَرَ وَحُمْرٍ، وَحَمْرَاءَ وَحُمْرٍ^(٢).
- ومن أمثلة جمع القلة: «فِعْلَةٌ»، ولم يَطْرَد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، ومن
الذي حُفِظ منه: فَتَى وَفَتِيَّةً، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَةٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ.
- ٨٠٠ - وَفَعْلٌ لاسِمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اِعْتِلَالاً فَقَدْ^(٣)
٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفَعْلٌ جَمْعاً لِفِعْلَةٍ عُرِفَ^(٤)

- (١) «فعل» مبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونحو مضاف، و«أحمر» مضاف إليه
«وحمرا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعا» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «يدرى» الآتي
«بنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: يدري، الآتي «يدرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ، وهو مفعوله الأول، والجملة من يدري ونائب فاعله
المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٢) فإن كان عينه ياءً وَجَبَ كَسْرُ فَاثِهِ؛ لِثَلَاثَةِ تَقْلِبِ عَيْنِهِ وَأَوَّابِ سَبَبِ كَوْنِهَا يَاءً سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمِّ، مِثَالُ ذَلِكَ «يُبْضُ».
ويجوز ضم عينه في الشعر بثلاثة شروط: صحة العين (عدم اعتلالها)، صحة اللام، عدم التضعيف.
يُنظَرُ: «شرح الأشموني» ٤/ ١٨٠.
- (٣) «وفعل» مبتدأ «لاسِمٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «رباعي» نعت لاسم «بمد» جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من اسم، أو نعت ثان له «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل
جر صفة لمد «قبل» ظرف متعلق بزيد، وقبل مضاف، و«لام» مضاف إليه «إعلالاً» مفعول مقدم على عامله،
وهو قوله: فقد، الآتي «فقد» فعل ماض، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام، والجملة
في محل جر صفة للام.
- (٤) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يضاعف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم» «في الأعم» جار
ومجرور متعلق بقوله: يضاعف «ذو» نائب فاعل ليضاعف، وذو مضاف، و«الألف» مضاف إليه «وفعل»
مبتدأ «جمعا» حال من الضمير المستتر في «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله: جمعا، أو
بقوله: عرف «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
فعل الواقع مبتدأ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

٨٠٢ - وَنَحْوِ كَبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ^(١)
 من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ» وهو مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ اسْمٍ^(٢) رَبَاعِيٌّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ؛
 بشرط كونه صحيح الآخر، وَغَيْرُ مُضَاعَفٍ إِنْ كَانَتِ الْمُدَّةُ أَلْفًا، وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
 الْمَذْكَرِ وَالْمؤنثِ، نَحْوُ: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ، وَكُرَاعٌ وَكُرْعٌ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ، وَقُضَيْبٌ
 وَقُضْبٌ، وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ.

وَأَمَّا الْمَضَاعَفُ: فَإِنْ كَانَتِ مَدَّتُهُ أَلْفًا، فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ غَيْرُ مُطَّرِدٍ، نَحْوُ: عِنَانٌ وَعُنُنٌ،
 وَجَبَاجٌ وَحُجُجٌ^(٣)؛ فَإِنْ كَانَتِ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلْفٍ، فَجَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ مُطَّرِدٌ، نَحْوُ: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ،
 وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: «فُعْلٌ»، وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ عَلَى «فُعْلَةٍ» أَوْ عَلَى «فُعْلَى» أَنْثَى
 الْأَفْعَلِ، فَالْأَوَّلُ: كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ؛ وَالثَّانِي: كَكُبْرَى وَكُبْرٍ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ.
 وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ: «فِعْلٌ»، وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ عَلَى «فِعْلَةٍ»، نَحْوُ: كِسْرَةٍ وَكِسْرٍ،
 وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ، وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُ «فِعْلَةٍ» عَلَى «فِعْلٍ»، نَحْوُ: لِحْيَةٍ وَلُحْيٍ،
 وَحَلِيَّةٌ وَحُلْيٍ.

(١) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق، ونحو مضاف، و«كبرى» مضاف إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف، لفعلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر «وقد» حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع: فاعل يجيء، وجمع مضاف، والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعه» أو بقوله: «يجيء».

(٢) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة، فإن كانت المدة واوًا - بأن تكون الصفة على فعول بفتح الفاء - كثر جمعها على فُعْلٍ، نحو: صبور وغبور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغبور، وفخر، وإن كانت المدة ألفًا أو ياء، فإن جمع الصفة على فُعْلٍ حينئذ شاذ، نحو: نذير ونذر وصناع وصنع. وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع؛ فإن كانت عينه واوًا، نحو: سوار وسواك، وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء، نحو: سيال - بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر - جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها، وحينئذ تُقلب ضمة الفاء كسرة؛ لثلاثا تنقلب الياء واوًا فيلتبس بالواوي العين.

(٣) الحجاج - بالكسر والفتح -: العظم النابت عليه شعرُ الحجاب.

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعَلَهُ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ^(١)
ومن أمثلة جمع الكثرة: «فَعَلَهُ»، وهو مُطْرَدٌ فِي [كل] وَصَفِ عَلَى فَاعِلٍ مَعْتَلٍ اللَّامِ لِمَذْكَرٍ
عَاقِلٍ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ^(٢).

ومنها: «فَعَلَهُ»، وهو مُطْرَدٌ فِي وَصَفِ عَلَى فَاعِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ، نَحْوِ: كَامِلٍ
وَكَمَلَهُ، وَسَاجِرٍ وَسَحْرَةٍ، وَاسْتَعْنَى الْمَصْنَفُ عَنِ ذِكْرِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ بِالتَّمَثِيلِ بِمَا اشْتَمَلَ
عَلَيْهَا، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٌ.

٨٠٤ - فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنٍ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنٌ^(٣)
من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَلَى»، وهو جمع لوصف على فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ دَالٌّ عَلَى
هَلَاكِ أَوْ تَوَجُّعٍ: كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرْحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي
الْمَعْنَى مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ: كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى، وَمِنْ فَعِيلٍ: كَزَمِنٍ وَزَمْنَى، وَمِنْ فَاعِلٍ:
كِهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَمِنْ فَعِيلٍ: كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى [وَأَفْعَلٌ نَحْوِ: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى]^(٤).

٨٠٥ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لِأَمَّا فَعَلَهُ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهُ^(٥)

(١) «في نحو» جار ومجرور متعلق باطراد الآتي، أو بفعل يدل عليه اطراد، ونحو مضاف، و«رام» مضاف إليه
«ذو» خبر مقدم، وذو مضاف، و«اطراد» مضاف إليه «فعله» مبتدأ مؤخر «وشاع» الواو عاطفة أو للاستئناف،
وشاع: فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«كامل» مضاف إليه «وكملة» معطوف على «كامل».

(٢) «قضية» ونحوها قلبت فيها الياء ألفاً بسبب كونها مفتوحة بعد فتحة.

(٣) «فعلى» مبتدأ «لوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «قتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن قتييل «وزمن، وهالك» معطوفان على قتييل «وميت» مبتدأ «به»
جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «قمن» خبر المبتدأ.

(٤) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى مفعول في
الجمع على فَعَلَى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة،
وبقي سادس وهو فعلان، نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة: «وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى».

(٥) «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسماً» حال من فعل «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: اسماً، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب
نعت لقوله: اسماً «لاماً» تمييز «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله:
«قلله» الآتي «وفعل» معطوف على فعل «قلله» قلل: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الوضع، والهاء مفعول به، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

من أمثلة جمع الكثرة: «فِعْلَةٌ»، وهو جمع لفعلٍ اسماً صحيح اللام، نحو: قُرْطٌ وقِرْطَةٌ، ودُرْجٌ ودِرْجَةٌ، وكُوْزٌ وكِوْزَةٌ، ويحفظ في اسم على فِعْلٍ، نحو: قِرْدٌ وقِرْدَةٌ، أو على فَعْلٍ، نحو: غَرْدٌ وغِرْدَةٌ^(١).

٨٠٦ - وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ^(٢)

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا^(٣)

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعْلٌ»، وهو مقيس في وصفٍ صحيح اللام على فاعل أو فاعلة، نحو: ضاربٌ وضُرْبٌ، وصائمٌ وضُومٌ، وضاربةٌ وضُرْبٌ، وصائمةٌ وضُومٌ.

ومنها: «فُعَالٌ»، وهو مقيس في وصفٍ صحيح اللام على فاعلٍ لمدنجرٍ، نحو: صائمٌ وضُومٌ، وقائمٌ وقُومٌ.

وَنَدْرٌ «فُعْلٌ» وَ«فُعَالٌ» فِي الْمَعْتَلِّ اللَّامِ الْمَدَنِيِّ، نَحْوُ: عَاذٍ وَعُذِّي، وَسَارٍ وَسَرِّي، وَعَافٍ وَعُفِّي، وَقَالُوا: عُزَاءٌ، فِي جَمْعِ عَاذٍ، وَسَرَاءٌ، فِي جَمْعِ سَارٍ، وَنَدْرٌ أَيْضاً [فِي جَمْعِ] فَاعِلَةٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [البسيط]

ش ٣٥٥ - أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ ضِدَادٍ^(٤)

[يعني جمع صَادَةٌ].

(١) العُرْدُ - بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً - ضرب من الكمأة، وجمعه عُردَةٌ بوزن قردة، وغراد كجبال.

(٢) «وفعلٌ» مبتدأ «لفاعلٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعله» معطوف على فاعل «وصفين» حال من فاعل وفاعله «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«عاذلٌ» مضاف إليه «وعاذلة» معطوف على عاذل.

(٣) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «وذا» اسم إشارة مبتدأ «في المعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «ندرا» الآتي «لاماً» تمييز «ندرا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) البيت للقطامي، واسمه عُمَيْرُ بن شَيْبَمِ بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَعْنِ الْحَيَاةِ كَمَا وَدَعْنَنِي وَجَعَلَنَ الشَّيْبَ مِعَادِي =

٨٠٨ - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا^(١)

من أمثلة جمع الكثرة: «فِعَال»، وهو مُطْرَد في «فَعْل» و«فَعْلَةٌ» اسمين، نحو: «كَعَب وَكَعَاب، وَثُوبٌ وَثِيَاب، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٍ» أو وصفين، نحو: «صَعْبٌ وَصِعَاب»، وَصَعْبَةٌ وَصِعَاب، وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ يَاءٌ، نحو: ضَيْفٌ وَضِيَّاف، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاع.

٨٠٩ - وَفَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ^(٢)

= اللغة: «الكواعب» جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب نديها ونهد «ودعن الحياة» دعاء عليهن بالموت، لأنهن قطعنه وبتتن حبل وصاله «أبصارهن» أراد أنهن يدمن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصباية، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غَضًا.
الإعراب: «أبصارهن» أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله: «مائلة» الآتي «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز مفعول أول «عني» جار ومجرور متعلق بقوله: «صداد» الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين، أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه، والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي، فكأنه ليس في الكلام إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى، وغير مضاف، و«صداد» مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «صداد» الذي هو جمع صادة، حيث استعمل فعلاً - بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة - في جمع فاعلة.

(١) «فعل» مبتدأ أول «وفعلة» معطوف عليه «فعال» مبتدأ ثانٍ «لهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وقل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» السابق «عينه» عين: مبتدأ، وعين مضاف، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه «اليا» قصر للضرورة: خبر المبتدأ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بفي «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

(٢) «وفعل» مبتدأ أول «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعال» مبتدأ ثانٍ مؤخر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «في لاه» في لام: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه، ولام مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه «اعتلال» اسم يكن تأخر عن خبره.

- ٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ (١)
 أي: اطرُد أيضاً «فَعَالٌ» في «فَعَلٌ» و«فَعَلَةٌ»، ما لم يكن لهما معتلاً أو مضاعفاً، نحو:
 «جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجَمَالٌ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ، وَتَمْرَةٌ وَتِمَارٌ».
 واطرُد أيضاً «فَعَالٌ» في فِعْلٍ وَفُعْلٍ، نحو: «ذُئِبٌ وَذِئَابٌ، وَرُمِحٌ وَرِمَاحٌ».
 واحترز من المعتل اللام: كَفَتَى، ومن المضعف: كَطَلَلِ.
- ٨١١ - وفي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضاً اطرُدُ (٢)
 واطرُد أيضاً «فَعَالٌ» في كل صفة على «فَعِيلٍ» بمعنى فاعل: مقترنة بالتاء أو مُجَرَّدَةٌ عنها،
 كـ«كِرِيمٌ وَكِرَامٌ، وَكِرِيمَةٌ وَكِرَامٌ، وَمَرِيضٌ وَمَرِاضٌ، وَمَرِيضَةٌ وَمَرِاضٌ».
- ٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْشَيْهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا (٣)
 ٨١٣ - وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي (٤)

- (١) «أو» عاطفة «يك» فعل مضارع ناقص، معطوف على «يكن» في البيت السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفاً» خبر يك، «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» معطوف على ذو التاء «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.
- (٢) «وفي فَعِيلٍ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ورد» الآتي «وصف» حال من فَعِيلٍ، ووصف مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «ورد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «اطرُد» الآتي «في أنشاء» مثله «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرُد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال.
- (٣) «وشاع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال «في وصف» جار ومجرور متعلق بقوله: «شاع» السابق «على فعلانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أنشيه» معطوف على قوله: «فعلانا» السابق «أو» عاطفة «على فعلانا» معطوف على قوله: «على فعلانا» السابق.
- (٤) «ومثله» مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «فعلانة» مبتدأ مؤخر «والزمه» الزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «في نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «الزمه» السابق، ونحو مضاف، و«طويل» مضاف إليه «وطويلة» معطوف على طويل «تفي» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهو قوله: «الزمه» والياء للإشباع.

أي: واطَّرد أيضاً مجيء «فِعَال» جمعاً لوصف عَلَى «فَعْلَان» أو عَلَى «فَعْلَانَةٍ» أو عَلَى «فَعْلَى»، نحو: «عَطَّشَان وَعِطَّاش، وَعَعْطَشَى وَعِطَّاش، وَنَدْمَانَةٌ وَنَدَامٌ». وكذلك اطَّرد «فِعَال» في وصف عَلَى «فَعْلَانٍ»، أو عَلَى «فَعْلَانَةٍ»، نحو: «خُمَصَان وَخِمَاص، وَخُمَصَانَةٌ وَخِمَاصٌ».

والتزم «فِعَال» في كل وصف عَلَى «فَعِيل» أو «فَعِيلَةٌ»، مُعْتَلِّ العَيْن، نحو: «طَوِيل وَطَوَال، وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ».

٨١٤ - وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطْرُدُ^(١)

٨١٥ - فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعْلٌ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فَعْلَانٌ حَصَلَ^(٢)

٨١٦ - وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا^(٣)

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فُعُول» وهو مُطَّرِد في اسمٍ ثلاثي عَلَى «فَعِل»، نحو: «كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَوَعِيلٌ وَوُعُولٌ» وهو ملتزم فيه غالباً.

(١) «وبفعول» الواو عاطفة أو للاستئناف، بفعول: جار ومجرور متعلق بقوله: «يخص» الآتي «فعل» مبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«كبد» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «فعل» «غالباً» حال من الضمير المستتر في يخص «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي، والكاف حرف خطاب «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعول في أول البيت.

(٢) «في فعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «يطرد» في البيت السابق «اسماً» حال من فعل «مطلق» حال ثانية، ومطلق مضاف، و«الفا» قصر للضرورة: مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وللفعال» الواو عاطفة أو للاستئناف، للفعال: جار ومجرور متعلق بقوله: «حصل، الآتي «فعلان» مبتدأ «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من الفعل الماضي وهو «حصل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «شاع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان «في حوت» جار ومجرور متعلق بقوله: «شاع» «وقاع» معطوف على حوت «وما» اسم موصول معطوف على حوت أيضاً «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وقل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعلان «في غيرهما» في غير: جار ومجرور متعلق بقوله: «قل، وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه.

وَاطَّرَدَ «فُعُول» أيضاً في اسمِ عَلَى «فَعَلٍ» بفتح الفاء، نحو: «كَعَبٍ وَكُعُوبٍ، وَفَلَسٍ وَفُلُوسٍ»، أو عَلَى «فِعْلٍ» بكسر الفاء، نحو: «حِمْلٍ وَحُمُولٍ، وَضِرْسٍ وَضِرُوسٍ»، أو عَلَى «فُعْلٍ» بضم الفاء، نحو: «جُنْدٍ وَجُنُودٍ، وَبُرْدٍ وَبُرُودٍ»^(١).

ويحفظ «فُعُول» في «فَعَلٍ»، نحو: «أَسَدٍ وَأُسُودٍ» ويفهم كونه غير مَطَّرَدٍ من قوله: «وَفَعَلٍ له» ولم يقيدده باطراد.

وأشار بقوله: «وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ حَصَلٌ» إلى أن من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلَانًا»؛ وهو مُطَّرَدٍ في اسمِ عَلَى «فُعَالٍ»، نحو: «غَلَامٍ وَغِلْمَانٍ، وَغَرَابٍ وَغِرْبَانٍ». وقد سبق أنه مطرد في فُعْلٍ: كَصِرْدٍ وَصِرْدَانٍ.

وَاطَّرَدَ «فِعْلَانٍ» أيضاً في جمع ما عينه واو: من «فُعْلٍ»، أو «فَعَلٍ» نحو: «عُودٍ وَعِيدَانٍ، وَحُوتٍ وَحِيَتَانٍ»^(٢)، وقاعٍ وقيعانٍ، وتاجٍ وتيجانٍ^(٣)»^(٤).

وَقَلَّ «فِعْلَانٍ» في غير ما ذكر، نحو: «أَخٍ وَإِخْوَانٍ، وَغَزَالٍ وَغِزْلَانٍ».

٨١٧ - وَفِعْلاً اسْمًا وَفِعِيلاً وَفَعْلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فِعْلَانٌ شَمِلٌ^(٥)

من أبنية جمع الكثرة: «فِعْلَانٌ»، وهو مَقْيَسٌ في اسم صحيح العينِ عَلَى «فَعْلٍ»، نحو:

(١) إلا أن يكون «فَعْلٌ» أو «فُعْلٌ»، أو «فِعْلٌ» معتلّ العين بالواو فلا يُجْمَعُ على «فُعُول».

وإلا أن يكون «فُعْلٌ» معتلّ اللام بالياء، وقد شذَّ «نُؤْيٌ وَنُؤْيٌ».

وإلا أن يكون «فُعْلٌ» مضعفاً، وقد شذَّ «حُصٌّ وَحُصُوصٌ».

ينظر «أوضح المسالك» ٢٠٦/٤ - ٢٠٧.

(٢) وكذلك: نونٍ ونيبانٍ، وكوزٍ وكيزانٍ، والنون: حوت.

(٣) وكذلك: دارٍ وديرانٍ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً.

(٤) أصل «تاجٍ» ونحوها: «تَوَجَّجٌ» انقلبت الواو المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً.

(٥) «وفِعْلاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «شمل» الآتي آخر البيت «اسماً» حال من قوله: فعلاً

«وفِعِيلاً»، وفعلٌ «معطوفان على قوله: «فعلاً» السابق، ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة «غير»

حال من «فعلٍ» وغير مضاف، و«معلٌ» مضاف إليه، و«معلٌ» مضاف، و«العين» مضاف إليه «فعلان» مبتدأ

«شمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان، والجملة من شمل وفاعله

المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وزن فعلان شمل فعلاً اسماً وفِعِيلاً وفعل بشرط كون

الأخير غير معتلّ العين.

ظَهَرَ وَظُهُرَانِ، وَبَطْنٍ وَبُطْنَانٍ، أَوْ عَلَى «فَعِيلٍ»، نَحْوُ: «قَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ، وَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ»، أَوْ عَلَى «فَعَلٍ»، نَحْوُ: «ذَكَرَ وَذُكْرَانٍ، وَحَمَلَ وَحُمْلَانٍ».

٨١٨ - وَلَكْرِيمٍ وَبَخِيلٍ فَعَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا^(١)

٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلِ لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ^(٢)

من أمثلة جمع الكثرة: «فُعَلَاءُ»، وهو مقيس في «فَعِيلٍ» بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: «ظَرِيفٌ وَظُرَفَاءُ، وَكَرِيمٌ وَكُرَمَاءُ، وَبَخِيلٌ وَبُخَلَاءُ».

وأشار بقوله: «كذا لما ضاهاهما» إلى أن ما شابه «فَعِيلًا» في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة يُجَمَعُ على «فُعَلَاءُ»، نحو: «عاقل وعُقَلَاءُ، وصالح وصُلَحَاءُ، وشاعر وشُعَرَاءُ»^(٣).

وينوب عن «فُعَلَاءُ» في المضاعف والمعتل: «أَفْعَلَاءُ»، نحو: «شَدِيدٌ وَأَشِدَّاءُ، وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءُ».

وقد يجيء «أَفْعَلَاءُ» جمعاً لغير ما ذكر، نحو: «نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءُ، وَهَيِّنٌ وَأَهْوِنَاءُ».

٨٢٠ - فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ^(٤)

(١) «ولكريم» الواو عاطفة أو للاستئناف، لكريم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وبخيل» معطوف على كريم «فعلا» قصر للضرورة: مبتدأ مؤخر «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعلا» الآتي على أنه مفعوله الثاني «لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «قد» حرف تحقيق «جعلا» جعل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا، وهو مفعوله الأول، وقد مضى مفعوله الثاني، والألف للإطلاق.

(٢) «وناب» فعل ماضٍ «عنه» جار ومجرور متعلق بناب «أفعلاء» فاعل ناب «في المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لاماً» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل لأمأ «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «قل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من «قل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «ولئيم ولؤماء»، و«شجاع وشجعاء» فالمشابهة قد تكون لفظية (في الوزن)، وقد تكون معنوية فحسب.

(٤) «فواعل» مبتدأ «لفوعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفاعل، وفاعلاء» معطوفان على فوعل «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«نحو» مضاف إليه، ونحو مضاف، و«كاهل» مضاف إليه.

٨٢١ - وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٍ وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ^(١)
 من أمثلة جمع الكثرة: «فَوَاعِلٌ»، وهو لاسم على «فَوَعَلَ»، نحو: «جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ»، أو
 على «فَاعِلٍ»، نحو: «طَابِعٍ وَطَوَابِعٍ»، أو على «فَاعِلَاءٍ» نحو: «قَاصِعَاءٌ وَقَوَاصِعٌ»^(٢) أو على
 «فَاعِلٍ»، نحو: «كَاهِلٍ، وَكَوَاهِلٍ».

و«فَوَاعِلٍ» أيضاً جمع لوصف على «فَاعِلٍ» إن كان لمؤنث عاقل، نحو: «حَائِضٍ
 وَحَوَائِضٍ»^(٣)، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: «صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ».

فإن كان الوصف الذي على «فَاعِلٍ» لمذكر عاقل، لم يجمع على «فَوَاعِلٍ»، وشذ «فارس
 وفوارس، وسابق وسوابق».

و«فواعل» أيضاً جمع لـ«فاعلة» نحو: «صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم».

٨٢٢ - وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشَبَّهَهُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةً^(٤)
 من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَائِلٌ»، وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثاً بالتاء، نحو:
 «سَحَابَةٌ وَسَحَابٍ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، وَحَلُوبَةٌ
 وَحَلَائِبٌ»، أو مجرداً منها، نحو: «سَمَالٌ وَسَمَائِلٌ»^(٥)، وَعُقَابٌ وَعُقَائِبٌ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ.

(١) «وحائض، وصاهل، وفاعله» معطوفات على «كاهل» في البيت السابق «وشذ» فعل ماض، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل «في الفارس» جار ومجرور متعلق بقوله: «شذ» مع «ظرف
 متعلق بمحذوف حال، ومع مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «مائله» مائل: فعل ماض، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها، والضمير البارز
 مفعول به، والجملة من مائل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

(٢) القاصعاء: جُحْرُ الزَّبُوعِ.

(٣) سواءً أكانت صفةً، أم عَلَمًا، أو اسماً غير علم تقول: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصي.

(٤) «بفعائل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اجمعن» الآتي «اجمعن» اجمع: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالة» مفعول به لاجمعن «وشبهه» معطوف على فعالة «ذا» حال من
 المفعول به، و«ذاتاء» مضاف، و«تاء» مضاف إليه «أو» عاطفة «مزالة» مزال: معطوف على «ذاتاء» ومزال
 مضاف، والهاء الذي يعود على تاء مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول
 ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له.

(٥) الشمال - بفتح الشين -: الريح تهب من جهة الشمال الذي هو عكس الجنوب، لا عكس اليمين.

- ٨٢٣ - وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَدْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا^(١)
من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِي»، و«فَعَالَى»، ويشتركان فيما كان على «فَعَلَاء» اسماً:
ك«صَحْرَاءُ وَصَحَارِي وَصَحَارَى»، أو صفة: ك«عَدْرَاءُ وَعَدَارِي وَعَدَارَى»^(٢).
- ٨٢٤ - وَاجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ^(٣)
من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِي» وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مُشَدَّدة غير متجددة
للنسب، نحو: «كُرْسِيٌّ وَكُرَاسِيٌّ، وَبَرْدِيٌّ وَبِرَادِيٌّ»^(٤)، ولا يقال: «بُصْرِيٌّ وَبَصَارِيٌّ»^(٥).
- ٨٢٥ - وَبِالْفَعَالِ وَبِشَبْهِهِ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى^(٥)
٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرَّدَ الْأَخْرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ^(٦)

- (١) «وبالفعالي» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعا» الآتي «والفعالي» معطوف على الفعالي «جمعا» جمع: فعل
ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق «صحراء» نائب فاعل جمع «والعدراء» معطوف على صحراء
«والقيس» مفعول به مقدم لاتبع «اتبع» اتبع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف
منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف.
- (٢) بشرط أن لا يكون للصفة على «فعلاء» مذكراً على «أفعل»؛ فإن كان جُمعت على «فُعَل» كما سلف.
- (٣) «واجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعالي» مفعول أول لاجعل «لغير» جار
ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثاني، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«نسب»
مضاف إليه «جدد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
نسب، والجملة من جدد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لنسب «الكُرْسِي» جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالكرسي «تتبع» فعل مضارع مجزوم في جواب
الأمر، وهو قوله: اجعل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العرب» مفعول به لتتبع.
- (٤) البردي: نباتٌ يشبه القصب يكتبون على قشره.
- (٥) «وبالفعال» الواو عاطفة، أو للاستئناف، بفعال: جار ومجرور متعلق بقوله: «انطقا» الآتي «وشبهه» الواو
عاطفة، شبه: معطوف على فعال، وشبه مضاف، والهاء مضاف إليه «انطقا» انطق: فعل أمر، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف «في جمع» جار ومجرور
متعلق بقوله: انطقا، وجمع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «فوق» ظرف متعلق بقوله: ارتقى،
وفوق مضاف، و«الثلاثة» مضاف إليه «ارتقى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.
- (٦) «من غير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق، وغير مضاف، و«ما» اسم
موصول: مضاف إليه «مضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، =

٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ^(١)

٨٢٨ - وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِيَّ احْدَفُهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمًا^(٢)

من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَالِلٌ» وشبهه^(٣)، وهو: كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان. فيُجمع بِفَعَالِلٍ كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: «جَعْفَرٌ وَجَعَاْفَرٌ، وَزِبْرِجٌ وَزِبَارِجٌ، وَبُرْثِنٌ وَبَرَاثِنٌ» ويُجمع بشبهه كل اسم رباعي مَزِيدٍ فيه^(٤)، كـ«جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، وَصَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ».

= والجملة من مضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «ومن خماسي» جار ومجرور معطوف بالواو على قوله: من غير... إلخ «جرد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي، والجملة في محل جر نعت للخماسي «الآخر» مفعول به مقدم لقوله: انف، الآتي «انف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالقياس» جار ومجرور متعلق بانف.

(١) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» نعت للرابع «بالمزيد» جار ومجرور متعلق بالشبيه «قد» حرف تقليل «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع، والجملة من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بقوله: يحذف، ودون مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «تم» الآتي «تم» فعل ماض «العدد» فاعله، والجملة من تم وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والمراد بما به تم العدد: الحرف الخامس من الخماسي.

(٢) «وزائد» مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله: «احذفه» الآتي، والتقدير: واحذف زائد العادي... إلخ، وزائد مضاف، و«العادي» مضاف إليه، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل من قولك: عداه يعدوه: إذا جاوزه «الرباعي» مفعول به للعادي، وقد سكن ياءه ضرورة «احذفه» احذف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد «لينا» خبر يك «إثره» إثر: منصوب على الظرفية؛ متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإثر مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «اللذ» اسم موصول لغة في الذي: مبتدأ مؤخر «ختما» ختم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ختم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير، يعني أن حرف اللين يأتي عقبه الحرف الآخر من الكلمة.

(٣) شبه «فَعَالِلٌ»: ما يماثله في عدد الحروف وضيبتها، وإن خالفه وزناً، مثل «مَفَاعَلٌ» و«فَيَاعَلٌ» و«فواعل».

(٤) هو رباعي بعد الزيادة، لا رباعي الأصول.

واحترز بقوله: «من غير ما مضى» من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه: كأحمر وحمراء، ونحوهما مما سبق [ذكره].

وأشار بقوله: «ومن خماسي، جُرد الآخر أنفٍ بالقياس» إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فعائل قياساً، ويُحذف خامسُهُ، نحو: «سَفَارَج» في سَفَرَجَل، و«فَرَاذِد» في فَرَزْدَق، و«خَوَارِن» في خَوَزْنَق.

وأشار بقوله: «والرابع الشبيه بالمزيد.. البيت» إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مُشبهاً للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة⁽¹⁾، كنون «خَوَزْنَق»، أو كان من مخرج حروف الزيادة، كدال «فَرَزْدَق»⁽²⁾ - فيجوز أن يقال: «خَوَارِق، وفَرَازِق»، والكثيرُ الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو: «خَوَارِن، وفَرَاذِد».

فإن كان الرابع غير مُشبه للزائد، لم يجزُ حذفُهُ، بل يتعين حذفُ الخامس؛ فتقول في «سَفَرَجَل»: «سَفَارَج» ولا يجوز «سَفَارَل».

وأشار بقوله: «وزائد العادي الرباعي.. البيت»⁽³⁾ إلى أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرفُ حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرفاً مَدَّ قبل الآخر؛ فتقول في «سَبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدُوْكَس»: «فَدَاكْس»⁽⁴⁾، وفي «مُدْحَرَج»: «دَحَارَج».

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفاً مَدَّ قبل الآخر لم يُحذف، بل يُجمع الاسم على «فعاليل» نحو: «فَرَطَّاس وقرطيس، وقنديل وقناديل، وعُصْفُور وعصافير».

(1) وهي المجموعة في «سألتمونيها»، أو «أمان وتسهيل»، أو «وسألته مني».

(2) خرجت الدال - وليست من حروف الزيادة - مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة.

(3) العادي: فاعل عدا يعدو بمعنى جاوَزَ، أي: الزائد والمجاوز.

ومعنى العبارة: احذف الزائد على أربعة حروف أصلية.

(4) سبطرى: مشية فيها تبخترُ، والفدوكس: الأسد.

٨٢٩ - وَالسَّيْنُ وَالنَّاءُ مِنْ كـ «مُسْتَدْعٍ» أَزَلُّ إِذِ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلٌ^(١)
 ٨٣٠ - وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا^(٢)

إذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لا اختلَّ بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع - وهو «فَعَالِلٌ» و«فَعَالِيلٌ» - حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جَمْعُهُ على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض؛ فله حالتان:

إحدهما: أن يكون للبعض مَرِيَّةٌ على الآخِرِ.
 والثانية: ألا يكون كذلك.

والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأولى: «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جمعه: «مَدَاعٍ» فتحذف السين والناء، وتُبْقِي الميم؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى^(٣)، وتقول في «أَلْنَدِدِ»، و«يَلْنَدِدِ»: «أَلَادٌ»، و«يَلَادٌ» فتحذف النون، وتُبْقِي الهمزة من «أَلْنَدِدِ» والياء من «يَلْنَدِدِ» لتصدرُهما، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فِيهِ دَالَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى، نحو: أقوم ويقوم^(٤)، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

وَالْأَلْنَدِدُ وَالْيَلْنَدِدُ: الْحَصِيمُ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَلْنَدِدٌ وَيَلْنَدِدٌ، أَي: حَصِيمٌ، مِثْلُ الْأَلْدِّ.

(١) «والسين» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «والنا» قصر للضرورة: معطوف على السين «من» جارة «كمستدع» الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف مضاف، ومستدع: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ» حرف دال على التعليل «بينا» جار ومجرور متعلق بقوله: «مخل» الآتي، وبنا مضاف، و«الجمع» مضاف إليه «بقاهما» بقا: مبتدأ، وقد قصره للضرورة، وبقا مضاف، وهما: مضاف إليه «مخل» خبر المبتدأ.

(٢) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «من سواه» الجار والمجرور متعلق بأولى، وسوى مضاف، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا» جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز» مبتدأ «واليا» معطوف على الهمز «مثله» مثل: خبر المبتدأ، ومثل مضاف، وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن» شرطية «سبقا» سبق: فعل ماضٍ، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم.

(٣) وهو معنى الفاعلية في هذا المثال.

(٤) وهو معنى المضارعة.

٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدِفِ اِنْ جَمَعْتَ مَا كَـ «حَيَزْبُونٍ» فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمًا^(١)
 إذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك، حُذِفَ ما لا يتأتى معه [صيغة الجمع] وأبقي الآخر؛ فتقول في «حَيَزْبُونٍ»: «حَرَابِينَ»؛ فتحذف الياء، وتبقى الواو فتَقْلَبُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأوْثِرَتِ الواوُ بالبقاء لأنها لو حُذِفَتْ لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء؛ لأنَّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. والحَيَزْبُونُ: العَجُوز.

٨٣٢ - وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي وَكُلَّ مَا ضَاهَاهُ كَـ «الْعَلَنْدِي»^(٢)
 يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةً على الآخر، كنت بالخيار؛ فتقول في «سَرَنْدِي»: «سَرَانِدٍ» بحذف الألف وإبقاء النون، و«سَرَادٍ» بحذف النون وإبقاء الألف^(٣)،

(١) «والياء» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي «لا» عاطفة «الواو» معطوف على الياء «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «جمعت» جمع: فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «ما» اسم موصول: مفعول به لجمعت، مبني على السكون في محل نصب «كحيزبون» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «حكم» خبر المبتدأ «حتما» حتم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لحكم.

(٢) «وخيروا» فعل وفاعل «في زائدي» جار ومجرور متعلق بخيروا، وزائدي مضاف، و«سرندي» مضاف إليه «وكل» معطوف على سرندي، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ضاهاه» ضاهى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والهاء العائدة إلى سرندي مفعول به، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة «كالعندي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كالعندي.

(٣) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تُكْتَبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع؛ فتَقْلَبُ هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء في: جوارٍ وغواشٍ ودواعٍ.

وكذلك «عَلَنْدَى»؛ فتقول: «عَلَانِد» و«عَلَادٍ»، ومثلهما «حَبَنْطَى» فتقول: «حَبَانِط» و«حَبَاِط»؛ لأنهما زيادتان زِيدَتَا مَعًا لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرِجَلٍ، وَلَا مَزِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى، وهذا شَأْنُ كُلِّ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ.

وَالسَّرَنْدَى: الشَّدِيدُ، وَالْأُنْثَى سَرَنْدَاةٌ، وَالْعَلَنْدَى - بِالْفَتْحِ - الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَرَبِمَا قِيلَ: جَمَلٌ عُلْنَدَى - بِالضَّمِّ - وَالْحَبَنْطَى: الْقَصِيرُ الْبَطِينُ، يُقَالُ: رَجُلٌ حَبَنْطَى، بِالتَّنْوِينِ، وَامْرَأَةٌ حَبَنْطَاةٌ.



التَّصْغِيرُ (١)

- ٨٣٣ - فَعِيلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ «قَذِيٍّ» فِي «قَذَى» (٢)
- ٨٣٤ - فَعِيلٌ مَعَ فَعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا (٣)
- إِذَا صَغَّرَ الْأِسْمَ (٤) الْمَتَمَكَّنَ (٥) ضَمَّ أَوَّلَهُ، وَفُتِحَ ثَانِيَهُ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُقْتَصَرُ

- (١) التصغير: تغيير مخصوص في بنية الكلمة، لفوائد مقصودة. ويُسمى كذلك «التحقير»، وله - كما سيأتي - أوزان خاصة تُستعمل إيجازاً للدلالة على اتصاف المصغَّر بواحدة من الصفات التي تُسمى فوائد التصغير.
- (٢) «فَعِيلًا» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صغرت» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، وتقدير الكلام: إذا صغرت الثلاثي فاجعله على وزن فعيل «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«قذِيٍّ» مضاف إليه «في قذِيٍّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قذِيٍّ المصغر.
- (٣) «فَعِيلٌ» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي، ومع مضاف، و«فَعِيلٌ» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فاق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام، ومفعول فاق محذوف، والتقدير: لما فاق الثلاثي، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وجعل مضاف، و«درهم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «درهماً» مفعول ثان للمصدر.
- (٤) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره، نحو: جليل، تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما يتوهم كثرته، نحو: درهيمات، تصغير جمع درهم.

الرابعة: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن، نحو: قبيل العصر، وإما في المكان، نحو: فوق الدار، وإما في الرتبة، نحو: أصغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وَكُلُّ أَنْسَابٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنْبَالُ

وأكثر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان.

(٥) فلا تُصَغَّرُ الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ، وَقَدْ شَدَّتْ أَشْيَاءٌ يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى السَّمَاعِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، سِيَّاتِي بَعْضُهَا لِاحْتِقَاقِ =

على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً؛ فتقول في «فَلْسٍ»: «فَلَيْسٌ» وفي «قَدَى»: «قُدَى».
 وإن كان رباعياً فأكثر، فُعل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء؛ فتقول في «دُرَيْهَمٌ»،
 وفي «عصفور»: «عُصْفِيرٌ».

فأمثلة التصغير ثلاثة: «فُعَيْلٌ»، «فُعَيْعِلٌ»، و«فُعَيْعِلٌ».

٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَفْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ^(١)
 أي: إذا كان الاسم مما يُصَغَّرُ على «فُعَيْعِلٌ»، أو على «فُعَيْعِلٌ» تُوصَّلُ إلى تصغيره بما
 سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على «فَعَالِلٌ» أو «فَعَالِلٌ» من حذف حرفٍ أصلي أو زائد،
 فتقول في «سَفَرَجَلٌ»: «سُفَيْرِجٌ»، كما تقول: «سَفَارِجٌ»، وفي «مستدع»: «مُدْبِعٌ»، كما
 تقول: «مَدَاعٍ»، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع^(٢)، وتقول في «عَلَنْدَى»^(٣):
 «عُلَيْدٌ» وإن شئت [قلت]: «عُلَيْدٌ»، كما تقول في الجمع: «عَلَانِدٌ» و«عَلَادٍ».

= ويشترط لتصغير الاسم أيضاً أن يكون خالياً من صِيغِ التصغير وشبهها؛ فلا يُصَغَّرُ نحو «دُرَيْدٌ» و«كُمَيْتٌ»،
 و«سُوَيْدٌ».

ويشترط أن يكون معناه قابلاً للتصغير، فلا تُصَغَّرُ المعطَّمات كأسماء الله تعالى، والأنبياء، والملائكة وكلُّ
 ما ينافي تصغيره تعظيمه.

ومن ذلك أن لا يُصَغَّرُ نحو «كبير» و«عظيم» و«خطير» وأضرابها.

ولا تُصَغَّرُ جموع الكثرة، ولا «كُلٌّ».

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده «به» جار ومجرور متعلق بقوله:
 «وصل» الآتي «لمنتهى» مثله، ومنتهى مضاف، و«الجمع» مضاف إليه «وصل» فعل ماض مبني للمجهول،
 وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «به»، إلى أمثلة» جاران ومجروران متعلقان
 بقوله: «صل» الآتي في آخر البيت، وأمثلة مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من صل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة، إن
 أعربت ما في أول البيت مفعولاً به.

(٢) لأجل ذلك قال سيبويه في «الكتاب» ٤١٧/٣: فالتصغير والجمع من باب واحد.

أراد «جمع التكسير» وعللوا قوله بأن كليهما يغيّر اللفظ والمعنى.

(٣) وهو الغليظ من كل شيء، وشجرٌ شائكٌ.

- ٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ^(١)
 أي: يجوز أن يُعَوِّضَ مما حُذِفَ في التصغير أو التكمير ياءً قبل الآخر؛ فتقول في
 «سَفَرَجَل»: «سُفَيْرِيج» و«سَفَارِيج»، وفي «حَبْنَطِي»: «حُبِينِيط» و«حَبَانِيط».
- ٨٣٧ - وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا^(٢)
 أي: قد يجيء كل من التصغير والتكمير على غير لفظ واحد، فيحفظ ولا يقاس عليه،
 كقولهم في تصغير مَغْرَب: «مُغَيْرِبَان» وفي عَشِيَّة: «عُشَيْشِيَّة»، وقولهم في جمع رَهْط:
 «أَرَاهِط»^(٣) وفي باطل «أَباطيل».
- ٨٣٨ - لِيَتْلُوَ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ^(٤)

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر، وتعويض مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «قبل» ظرف متعلق بتعويض، وقبل مضاف، و«الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «بعض» اسم كان، وبعض مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «فيهما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحذف» الآتي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم، والجملة من انحذف وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله: حائد «كل» مبتدأ مؤخر، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «خالف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «في البابين» جار ومجرور متعلق بخالف «حكماً» مفعول به لخالف «رسمًا» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم، والألف للإطلاق، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله: «حكماً».

(٣) ومن ذلك قول الشاعر:

يَا بُؤْسٌ لِّلْحَرْبِ الْتِي وَصَعَتْ أَرَاهِطٌ فَاسْتَرَأُحُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا رهطاً على أراهط، كفلس وأفلس، ثم جمعوا أراهطاً على أراهط، كأكلب وأكالب.

(٤) «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «انحتم» الآتي في آخر البيت، وتلو مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، والتلو بمعنى التالي، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و«يا» مضاف، و«التصغير» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو، وقبل مضاف، و«علم» مضاف إليه، و«علم مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على علم تأنيث، ومدة مضاف، =

٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ^(١)

أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير إن وليته تاء التأنيث؛ أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو أَلِفُ أَفْعَالٍ جمعاً، أو أَلْفُ فَعْلَانِ الذي مؤنثه فَعْلَى^(٢)؛ فتقول في تَمْرَةٍ: «تُمَيْرَةٌ»، وفي حُبْلَى: «حُبَيْلَى»، وفي «حَمْرَاءَ»: «حُمَيْرَاءَ»، وفي أَجْمَالَ: «أَجِيمَالَ»، وفي سَكَرَانَ: «سُكَيْرَانَ».

فإن كان «فَعْلَانِ» من غير باب سَكَرَانَ، لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه، بل يُكَسَّرُ، فتُقلب الألف ياءً؛ فتقول في «سِرْحَانَ»: «سُرَيْحِينَ»، كما تقول في الجمع: «سَرَاحِينَ».

ويُكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكن حَرْفَ إِعْرَابٍ؛ فتقول في «درهم»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عصفور»: «عُصْفِيرٌ»، فإن كان حَرْفَ إِعْرَابٍ حَرَكْتَهُ بحركة الإعراب، نحو: «هذا فُلَيْسٌ، ورَأَيْتُ فُلَيْسًا، ومَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ».

= والهاء مضاف إليه «الفتح» مبتدأ «انحتم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح، والجملة من الفعل الذي هو انحتم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «كَذَاكَ كَذَا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «مدة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «سبق» الآتي، ومدة مضاف، و«أفعال» مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة «أو» عاطفة «مد» معطوف على مدة أفعال، ومد مضاف، و«سكران» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله: التحق، الآتي «التحق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من التحق وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) يُشترط في فَعْلَانِ الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.

الثاني: ألا يكون مؤنثه على فعلانة.

الثالث: ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين.

فلو كانت نونه أصلية، كحسان من الحسن وعفان من العفونة، قيل في مصغره: حسيسين وعفيفين، ولو كانت أثناء على فعلانة، كسيفان، قيل في تصغيره: سيفين، ولو كانوا جمعوه على فعالين، كسلطان، قيل في تصغيره: سليطين.

- ٨٤٠ - وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا^(١)
- ٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ^(٢)
- ٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا^(٣)
- ٨٤٣ - وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلًّا^(٤)
- لا يُعْتَدُّ فِي التَّصْغِيرِ بِأَلْفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ، وَلَا بِتَاءِ التَّائِيثِ، وَلَا بِزِيَادَةِ يَاءِ النَّسَبِ، وَلَا بِعَجَزِ الْمُضَافِ، وَلَا بِعَجَزِ الْمُرَكَّبِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، وَلَا بِعَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ، وَلَا بِعَلَامَةِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ.

- (١) «وَأَلْفُ» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيوييه، أو من ضميره المستكن في الخبر عند الجمهور «مدا» مد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف الاثنين، والألف للإطلاق، والجملة من مد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها «وتأوه» الواو عاطفة، تاء: معطوف على ألف التأنيث، وتاء مضاف، والهاء مضاف إليه «منفصلين» مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله: عد، الآتي «عدا» عد: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وهو مفعوله الأول، والجملة من عد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.
- (٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخرأ» منصوب على نزع الخافض «للسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد، وعجز مضاف، و«المضاف» مضاف إليه «والمركب» معطوف على قوله: المضاف.
- (٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر، و«زيادتا» مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، وبعد مضاف، و«أربع» مضاف إليه «كزعفرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كزعفران.
- (٤) «وقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر، وانفصال مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من دل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «على تثنية» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفة «جمع» معطوف على تثنية، وجمع مضاف، و«تصحیح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع، والجملة من جلا وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجمع، وقرأ المكودي قوله: «جمع» بالنصب، وجعله مفعولاً مقديماً لقوله: «جلا» وجملة «جلا»... إلخ عطفاً على جملة «دل على تثنية» وهو عندي أحسن.

ومعنى كون هذه لا يُعتدُّ بها أنه لا يَضُرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين؛ فيقال في «جُحْدُبَاء»^(١): «جُحْدِبَاء»، وفي «حَنْظَلَة»: «حَنْظِلَة»، وفي «عَبْقَرِيٌّ»: «عُبَيْقَرِيٌّ»، وفي «بعلبك»: «بُعَيْلِك»، وفي «عبد الله»: «عُبَيْد الله»، وفي «رُزْعِفْرَان»: «رُزْعِفِرَان»، وفي «مُسْلِمَيْن»: «مُسْلِمَيْن»، وفي «مُسْلِمَيْن»: «مُسْلِمَات»: «مُسْلِمَات».

٨٤٤ - وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا^(٢)

٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ^(٣)

أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجَبَ حَذْفُهَا في التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِجُ البناءَ عن مثال «فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل»؛ فتقول في «فَرْقَرَى»^(٤): «فَرْقِرَى»، وفي «لُعَيْزَى»^(٥): «لُعَيْغِزَى».

فإن كانت خامسةً وقبلها مدَّةٌ زائدةٌ، جاز حَذْفُ المدَّةِ المزيِّدة وإبقاء ألفِ التأنيثِ؛ فتقول في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى»، وجاز أيضاً حَذْفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء المدَّة؛ فتقول: «حُبَيْر».

(١) الجحْدُبَاء - بضم الجيم والذال جميعاً بينهما خاء ساكنة - ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٢) «وألف» مبتدأ، وألف مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ذو» نعت لألف التأنيث، وذو مضاف، و«القصر» مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم «زاد» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث «على أربعة» جار ومجرور متعلق بزاد «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يثبتا» فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ، والجملة من يثبت المنفي بلن وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وكان من حقها أن تقترن بالفاء، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «وعند» ظرف متعلق بقوله: «خير» الآتي، وعند مضاف، و«تصغير» مضاف إليه، وتصغير مضاف، و«حبارى» مضاف إليه «خير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بين» ظرف متعلق بقوله: خير، أيضاً، وبين مضاف، و«الحبيري» مضاف إليه «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «والحبير» معطوف على «الحبيري».

(٤) موضع.

(٥) وهو اللُّغْز.

- ٨٤٦ - وَازْدُدْ لِأَضِلِّ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ فَقِيْمَةً صَيْرَ قَوِيْمَةً تُصِبُ^(١)
- ٨٤٧ - وَشَدَّ فِي عَيْدٍ عُيَيْدٌ وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمِ^(٢)
- ٨٤٨ - وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَأَوَّ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ^(٣)

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين، وَجَبَ رُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ. فإن كان أَضْلُهُ الواو قلب واوًا؛ فتقول في «قيمة»: «قَوِيْمَةً»، وفي «باب»: «بُويِبٌ». وإن كان أَضْلُهُ الياء قلب ياء؛ فتقول في «موقن»: «مُيَيْقِنٌ»، وفي «ناب»: «نُيَيْبٌ». وشذ قولهم في «عِيْدٍ»: «عُيَيْدٌ»، والقياسُ «عُوَيْدٌ» بقلب الياء واوًا؛ لأنها أَصْلُهُ؛ لأنه من عَادَ يَعُوْدُ.

(١) «وارد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لأصل» جار ومجرور متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني «ثانياً» مفعول أول لاردد «لينا» صفة لقوله: ثانياً «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: ثانياً، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت ثان لقوله: «ثانياً» السابق «فقيمة» الفاء للتفريع، قيمة: مفعول تقدم على عامله وهو قوله: صير، وأصل الكلام: فصير قيمة قويمه «صير» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قويمه» مفعول ثان لصير «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «شد» فعل ماض «في عيد» جار ومجرور متعلق بشذ «عبيد» فاعل شد «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول «للجمع، من ذا» جاران ومجروران متعلقان بحتم «ما» اسم موصول: نائب فاعل لحتم مبني على السكون في محل رفع «لتصغير» جار ومجرور متعلق بقوله: علم، الآتي «علم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٣) «والألف» مبتدأ «الثاني، المزيد» نعتان للألف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف، وهو المفعول الأول «واوًا» مفعول ثان ليجعل، والجملة من يجعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: الألف «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الأصل» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجهل» الآتي «يجهل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «الأصل» والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

فإن كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مزيدةً أو مجهولةً الأصلِ وجب قلبُها واواً؛ فتقول في «ضَارِبٍ»: «ضَوَّيْرِبٍ»، وفي «عَاجٍ»: «عَوَيْجٌ».

والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير؛ فتقول في «بَابٍ»: «أَبْوَابٍ»، وفي «نَابٍ»: «أَنْيَابٍ»، وفي «ضَارِبَةٍ»: «ضَوَّارِبٍ»^(١).

٨٤٩ - وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ الثَّاءِ ثَالِثاً كَمَا^(٢)

المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف؛ فإذا صغَّر هذا النوع من الأسماء؛ فلا يخلو:

إما أن يكون ثنائياً مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها.

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها، رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في

«دَمٍ»: «دُمِيٌّ»، وفي «شَفَّةٍ»: «شُفَيْهَةٌ»، وفي «عِدَّةٍ»: «وُعَيْدَةٌ»، وفي «مَاءٍ» مُسَمًّى به: «مُويٌّ».

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التانيث، صغَّر على لفظه ولم يُردَّ إليه شيء؛

فتقول في «شَاكِ السِّلَاحِ»: «شَوَيْكٌ».

٨٥٠ - وَمَنْ بَتَّرَ حَيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا^(٣)

(١) وقد يكون أصل ثاني الاسم المعتلّ حرفاً صحيحاً، مثل ياء «دينارٍ» و«قيراطٍ» أصلهما نون وراء، ويصغران على «دُنَيْنِيرٍ» و«قُرَيْرِيطٍ»، فيُعاد إلى أصله.

(٢) «كَمَلَ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنقوص» مفعول به لكمل «في التصغير» جار ومجرور متعلق بكمل «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يحو» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص «غير» حال تقدم على صاحبه، وهو قوله: «ثالثاً» الآتي، وغير مضاف، و«التاء» مضاف إليه «ثالثاً» مفعول به لقوله: «يحو» السابق «كما» بالقصر لغة في ماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كما.

(٣) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بتَّرَ حَيْمٍ» جار ومجرور متعلق بقوله: «يصغر» الآتي «يصغر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «اكتفى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من اكتفى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله: اكتفى «كالعطيف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطفا» مفعول به ليعني، والألف للإطلاق.

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تَجْرِيده من الزوائد التي هي فيه^(١).

فإن كانت أصوله ثلاثة صُعِّرَ على «فُعِيل»، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّدَ عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقالُ في «المعطف»: «عُطِيفٌ»، وفي «حامد»: «حُمَيْدٌ»، وفي «حُبلى»: «حُبَيْلَةٌ»، وفي «سوداء»: «سُوَيْدَةٌ».

وإن كانت أصوله أربعة صُعِّرَ على فُعَيْعِل؛ فتقول في «قرطاس»: «قُرَيْطَسٌ»، وفي «عُصفور»: «عُصْفِيرٌ».

٨٥١ - وَاخْتِمِ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كَسِنِ^(٢)
 ٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ^(٣)
 ٨٥٣ - وَشَذُّ تَرْكٍ دُونَ لَبْسٍ وَنَدْرٌ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرِ^(٤)

(١) وهي الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

(٢) «واختم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باختم، وتاء مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختم «صغرت» صغر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله: صغرت «عار، ثلاثي» صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كسن.

(٣) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي هو اسم يكن، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثان ليرى، و«للبس» مضاف إليه، وجملة الفعل المبني للمجهول مع مفعوله في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر، وخمس» معطوفان على شجر.

(٤) «وشذ» فعل ماض «ترك» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل، ودون مضاف، و«لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «لحاق» فاعل ندر، و«لحاق» مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «ندر» السابق «ثلاثياً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «كثر» الآتي «كثر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بفي، والجملة من كثر وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

إِذَا صُغِّرَ الثَّلَاثِيُّ الْمُؤَنَّثُ الْخَالِي مِنْ عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ، لِحَقَّتْهُ التَّاءُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَشَدَّ حَذْفُهَا حِينَئِذٍ؛ فَتَقُولُ فِي «سِنَّةٍ»: «سِنَّتَةٌ»، وَفِي «دَارٍ»: «دَوِيرَةٌ» وَفِي «يَدٍ»: «يُدِيَةٌ».

فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ؛ فَتَقُولُ فِي «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ»: «شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ» بِلَا تَاءٍ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: «شُجَيْرَةٌ، وَبُقَيْرَةٌ، وَخُمَيْسَةٌ» لَاتَّبَسَ بِتَّصْغِيرِ «شَجَرَةٍ، وَبَقَرَةٍ، وَخَمْسَةٍ» الْمَعْدُودِ بِهِ مَذْكَرٌ.

وَمَا شَدَّ فِيهِ الْحَذْفُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهُمْ فِي «ذَوْدٍ، وَحَرْبٍ، وَقَوْسٍ، وَنَعْلٍ»: «ذَوَيْدٌ، وَحُرَيْبٌ، وَقُوَيْسٌ، وَنُعَيْلٌ».

وَشَدَّ أَيْضاً لِحَاقِ التَّاءِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي «قُدَّامٍ»: «قُدَيْدِيْمَةٌ».

٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُوذًا «الَّذِي الَّتِي وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا وَتِي»^(١) التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؛ فَلَا تُصَغَّرُ الْمَبْنِيَّاتُ، وَشَدَّ تَّصْغِيرِ «الَّذِي» وَفُرُوعِهِ، وَ«ذَا» وَفُرُوعَهُ^(٢)، قَالُوا فِي «الَّذِي»: «الَّذِيَا» وَفِي «الَّتِي»: «الَّتِيَا»، وَفِي «ذَا»، وَ«تَا»: «ذِيَا، وَتِيَا»^(٣).



(١) «وصغروا» فعل وفاعل «شدوذاً» حال من الواو في صغروا: أي شاذين «الذي» مفعول به لصغروا «التي» معطوف على الذي بعاطف مقدر «وذا» معطوف على الذي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ذا» أو متعلق بقوله: «صغروا» السابق، ومع مضاف، و«الفروع» مضاف إليه «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتي» معطوف على «تا».

(٢) وذلك لشبهها بالأسماء المتمكنة؛ إذ تُوصَفُ ويوصَفُ بها، وتُثَنَّى وتُجَمَّعُ، وتذَكَّرُ وتؤنَّثُ فَصَغَّرَتْ لَكِنْ عَلَى غَيْرِ أَوْزَانِ التَّصْغِيرِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي نَسَقَهَا صَمَّ الْأَوَّلِ وَكَسَرَ أَوْ فَتَحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.

(٣) من ذلك - في «التي» - قولهم في مثل من أمثالهم: «بعد اللتيا والتي» وقول الراجز:

بَعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيَا وَاللَّتِيَا
إِذَا عَلَلْتَهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في «ذا» قول الراجز، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ
أَنْبِي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّيِّ

النَّسَبُ

٨٥٥ - يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ^(١)

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جُعِلَ آخِرُهُ يَاءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورَةً مَبْتَدَأً قَبْلَهَا؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ»^(٢).

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا^(٣)

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «زادوا» الآتي «كيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: «ياء، ويا مضاف، و«الكُرْسِيِّ» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «لِلنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق ب«زادوا» و«كل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تليه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسر مضاف، والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) ما ذكره هو التغيير اللفظي الذي يُحْدِثُهُ النَّسَبُ، وهذا هو القياس، وشَدَّتْ نَسَبٌ. ومما لم يذكره أَنَّ من التغيير اللفظي الذي يُحْدِثُهُ النَّسَبُ أن إعراب الاسم ينتقل إلى الياء التي تظهر عليها حركة إعراب الاسم.

ولم يذكر أن النَّسَبَ يُحْدِثُ تَغْيِيرًا مَعْنَوِيًّا، وهو صيرورته اسماً للمنسوب، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه. ويُحْدِثُ تَغْيِيرًا حُكْمِيًّا، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة، في رفعه المضمَر والظاهر، ويكون مرفوعه نائب فاعل، تقول: «أَنشُودُهُ حِجَازِيَّةً نَعْمَتْهَا» نغمتها: نائب فاعل.

والفائدة من النسب: إظهار ارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه، وذلك كتخصيص المنسوب، أو تعريف موطنه، أو صنعته، أو قبيلته، أو بيان صفة من صفاته الأخرى.

(٣) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: «احذف» «حواه» حوى: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بمن، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا تثبتا» الآتي، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف، والهاء العائدة =

٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَاوْأَ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ^(١)
 يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي، في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة
 أحرف فصاعداً، وَجَبَ حَذْفُهَا وَجَعَلُ ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى
 «الشافعي»: «شَافِعِيٌّ»، وفي [النسب إلى] «مَرْمِيٌّ»: «مَرْمِيٌّ»^(٢).
 وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التانيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى
 «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثل تاء التانيث في وجوب الحذف للنسب ألف التانيث المقصورة إذا كانت خامسة
 فصاعداً، كحُبَارَى وَحُبَارِيٌّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى^(٣) وَجَمَزِيٌّ، وإن
 كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه، كحُبَلَى، جاز فيها وجهان: أحدهما الحذف، وهو
 المختار، فتقول: «حُبَلِيٌّ»، والثاني قلبها واواً، فتقول: «حُبَلَوِيٌّ».

= على «تانيث» مضاف إليه «لا» ناهية «ثبتنا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
 المنقلبة ألفاً للوقف، في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة
 ألفاً حرف أتي به للتوكيد.

(١) «إن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى
 مدة التانيث المقصورة «تربع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن،
 والجملة من تربع وفاعله في محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع، و«ثان» مضاف إليه
 «سكن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من سكن وفاعله في
 محل جر صفة لثان «فقلبها» الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف، وها: مضاف إليه
 من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف، أي: فقلبها واواً جائز، مثلاً «واواً» مفعول ثان
 للمصدر الذي هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه،
 من إضافة المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/٢٥٣:
 فيتحد لفظُ المنسوب والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان «بَحَاتِيٌّ» - علماً لرجل - غير
 منصرف، فإذا نُسِبَ إليه انصَرَفَ. ا. هـ. وتوضيح كلامه: أن «بَحَاتِيٌّ» غير منصرف؛ لأنه على صيغة
 منتهى الجموع «فعاليل»، وهو عند النسب إليه لا يتغير لفظه، ولكن يتغير وزنه فيصير «فعال» لعدم اعتبار ياء
 النسبة في الوزن فزال صيغة منتهى الجموع.

(٣) جَمَزَى: سريع، يوصف به الحمار.

- ٨٥٨ - لِشَبَّهَهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيَّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى^(١)
- ٨٥٩ - وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزْلُ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزْلُ^(٢)
- ٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحْتَمَّ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ^(٣)

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسةً، كحَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيٍّ، وَجَوَازِ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ إِنْ كَانَتْ رَابِعَةً، كَعَلَمِيٍّ وَعَلَقِيٍّ وَعَلَقَوِيٍّ، وَلَكِنْ الْمُخْتَارُ هُنَا الْقَلْبُ، عَكْسَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً، كَعَصَا وَعَصَوِيٍّ، وَقَتِيٍّ وَقَتَوِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً قَلْبَتْ أَيْضًا وَآوًا، كَمَلْهَوِيٍّ، وَرَبَّمَا حَذَفَتْ كَمَلْهِيٍّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أَي: يُخْتَارُ، يُقَالُ: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ، أَي: اخْتَرْتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا، وَجَبَّ الْحَذْفُ، كَمُضْطَفِيٍّ فِي مُضْطَفَى، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزْلُ».

(١) «لشبهها» لشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلي» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلي» الواو للعطف أو للاستئناف، للأصلي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبني للمجهول - ومعناه يختار - ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «قلب» السابق، والجملة من «يعتمى» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعت لقلب.

(٢) «والألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «الجائز» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعاً» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذلك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «يا» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «خامساً» حال من الضمير المستتر في قوله: «عزل»، الآتي «عزل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من عزل: نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والحذف» مبتدأ «في اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعاً» حال من اليا «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يعن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لثالث.

وأشار بقوله: «كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ . . إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كانت ياءه ثالثة، فُلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو: «قَاصِيٌّ» [في قَاصٍ]، وقد تقلب واواً، نحو: «قَاصَوِيٌّ»، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها، كـ«مُعْتَدِيٌّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيٌّ» في مُسْتَعْلٍ.

وَالْحَبْرَكِيُّ: ذَكَرُ الْفُرَادِ، وَالْأَثَى: حَبْرَكَةٌ، وَالْعَلْقَى: نَبْتُ، وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

٨٦١ - وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفِعْلٌ^(١)

يعني أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فتح ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ وَقَاصَوِيٌّ».

وأشار بقوله: «وَفِعْلٌ . . إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةً، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد، وجب التَّخْفِيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِرٍ: «نَمْرِيٌّ»، وفي دُئِلٍ: «دُؤَلِيٌّ»، وفي «إِبِلٍ»: «إِبَلِيٌّ».

٨٦٢ - وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ^(٢)

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعيِّ»: «شَافِعِيٌّ»، وفي «مرميِّ»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِي الأصلية ويقلبها واواً، فيقول في «المرميِّ»: «مَرْمَوِيٌّ»، وهي

(١) «أول» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول، وذا مضاف، و«القلب» مضاف إليه «انفتاحاً» مفعول ثان لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين: مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين: معطوف عليه «عينهما» عين: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وعين مضاف، والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: وفعل، وما عطف عليه «وفعل» بكسر الفاء والعين جميعاً: معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق تقريره في باب العطف.

(٢) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموي» قصد لفظه: نائب فاعل فيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختيار، واستعمال مضاف، والضمير مضاف إليه «مرمي» نائب فاعل لاختير.

لغة قليلة^(١)؛ والمختار اللغة الأولى، وهي الحذف، سواءً كَانَتْ زَائِدَتَيْنِ أم لا؛ فتقول في «الشافعي»: «شَافِعِيٌّ» وفي «مَرْمِيٌّ»: «مَرْمِيٌّ».

٨٦٣ - وَنَحْوُ حَيٍّ فَتُحْتَجُّ تَائِيهِ يَجِبُ وَازْدُدْهُ وَآوَاءً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ^(٢)

قد سبق حُكْمُ الياءِ المُشَدَّدَةِ بِأَكْثَرِ من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يُحذف من الاسم في النسب شيءٌ، بل يُفتح ثانيه ويُقلب ثالثه وَاوَاءً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُعَيَّر، وإن كان بدلاً من واو قلب وَاوَاءً؛ فتقول في «حَيٍّ»: «حَيَوِيٌّ» لأنه من حَيِّتُ، وفي «طَيٍّ»: «طَوَوِيٌّ» لأنه من طَوَيْتُ^(٣).

٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّثْنِيَّةَ أَحْدِفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجِبٌ^(٤)

يُحْدَفُ من المنسوب إليه [ما فيه من] علامة تثنية أو جمع تصحيح؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً

(١) ذلك لأن الواو والياء اجتمعتا وأولاهما ساكنة، فُتَقَلَّبَ الواو ياءً، فُتَدَعِمُ الياءان وَيُكَسَّرُ ما قبل الأولى.
(٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «نحو حي» مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «فتح ثانيه» هو فاعله، والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاردد «واو» مفعول ثان لاردد «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن يكن ثاني نحو حي مقلوباً عن واو فرده وَاوَاءً.

(٣) أصل «طي» «طَوِيٌّ» اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فُتَقَلَّبَت الواو ياءً وأدغمتا.

(٤) «وعلم» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، وعلم مضاف، و«التثنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنَّسَبِ» جار ومجرور متعلق بقوله: «احذف» ومثل «مبتدأ» ومثل مضاف، و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحیح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مثل ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

«زَيْدَانٍ» وأعربته بالألف رَفْعاً، وبالياءِ جَرّاً ونصباً، قلت: «زَيْدِيٌّ»، وتقولُ فيمن اسمه «زَيْدُونَ» إذا أعربته بالحروف: «زَيْدِيٌّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولاً بِالْأَلْفِ^(١)

قد سبق أنه يجب كسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسْرُهُ في النسب ياءٌ [مكسورة] مُدْغَمٌ فيها ياءٌ، وجب حذفُ الياءِ المكسورة، فتقول في طَيِّبٍ: «طَيِّبِيٌّ»^(٢) وقياسُ النسب في طَيِّبٍ «طَيِّبِيٌّ»، لكن تركوا القياس وقالوا: «طَائِيٌّ» بإبدال الياءِ ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحةً لم تحذف، نحو: «هَبَيْخِيٌّ» في هَبَيْخٍ.

والهَبَيْخُ: الغلام الممتلئ، والأُنثى هَبَيْخَةٌ.

٨٦٦ - وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ التُّزْمِ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةَ حُتَمِ^(٣)

يقال في النسب إلى «فَعِيلَةَ»: «فَعَلِيٌّ» بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلاً العين ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفَةَ: «حَنْفِيٌّ».

(١) «وثالث» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائي» فاعل شذ «مقولاً» حال من طائي «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقولاً».

(٢) الياء في «طَيِّبٍ» أصلية، وقد تأتي في نحو «طيب» لفظاً، وتكون منقلبةً عن الواو مثل الياء في «مَيْت»، وقد تأتي الياء المشددة في ما يخالف لفظ «طيب» وزناً مثل «كُتَيْبٍ».

ففي كل هذه الحالات يجب حذف الياء المكسورة - كما قال الشارح - وإبقاء الساكنة، تقول: «مَيْتِيٌّ» و«كُتَيْبِيٌّ».

(٣) «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «التزم» الآتي «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتم» الآتي «حتم» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقال في النسب إلى «فُعَيْلَة»: «فُعَلِيٌّ» بحذف الياء، إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَة: «جُهَيْيٌّ»^(١).

٨٦٧ - وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِّنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأُولِيًّا^(٢)

يعني أن ما كان على «فُعَيْل» أو «فُعَيْلٌ» بلا تاء، وكان معتلَّ اللام، فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٌّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٌّ»، «قُصَوِيٌّ»^(٣)، كما تقول في «أُمِيَّة»: «أُمُوِيٌّ»، فإن كان «فُعَيْلٌ» و«فُعَيْلٌ» صحيحَي اللام، لم يُحذف شيء منهما؛ فتقول في «عَقِيل»: «عَقِيلِي»، وفي «عُقَيْلِي»^(٤).

(١) الأصل في النسب إلى فعيل، بفتح الفاء صحيح الآخر وبغير تاء في آخره، أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى تميم وأمير وكريم: تميمي، وأميري، وكريمي. والأصل في النسب إلى فعيل، بضم الفاء صحيح الآخر وبغير تاء، أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى نمير وكليب: نميري، وكليبي. والأصل في النسب إلى فعيلة، بفتح الفاء، وإلى فعيلة، بضم الفاء، أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتماً، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى ردينة - بضم ففتح -: رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفِي، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل - بضم ففتح -: قرشي، وهذلي.

(٢) «وَأَلْحَقُوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا، ومعل مضاف، و«لام» مضاف إليه «عرياً» عري: فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عري من التاء، وفاعل عري ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف محذوف حال من الضمير المستتر في «عري» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أوليا» الآتي «أوليا» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المحرورة محلاً بالياء، وهو مفعوله الأول، والجملة من أولي ومفعولي لا محل لها صلة الموصول المجرور بالياء.

(٣) حُذِفَ الياء الزائدة قبل لام الاسم؛ لكرهه توالي الياءات.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَاثُ إِزَارِهَا فَدُعُصٌّ وَأَمَّا خَضْرُهَا فَبَثِيلٌ

وقول الآخر:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَزُومُ لَقَيْتُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينُ أَجْدَلُ بَارِيًّا

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةِ^(١)
يعني أن ما كان على «فَعِيلَةٍ» وكان مُعْتَلَّ العَيْنِ أو مُضَاعَفًا، لا تُحذف يَأْوُهُ في النسب؛
فتقول في طَوِيلَةٍ: «طَوِيلِيٌّ»، وفي جَلِيلَةٍ: «جَلِيلِيٌّ»، وكذلك أيضاً ما كان على «فُعَيْلَةٍ» وكان
مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةٍ: «قُلَيْلِيٌّ»^(٢).

٨٦٩ - وَهَمَزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبَ^(٣)
حكم همزة الممدود في النسب كحكما في التثنية: فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت
واوًا، نحو: «حَمْرَاوِيٌّ» في حمراء، أو زائدة للإلحاق، كـ«عَلْبَاءٍ»، أو بدلاً من أصل،
نحو: «كسَاء» فوجهان: التصحيح، نحو: «علبائي» و«كسائي»، والقَلْبُ، نحو: «علباوي»
و«كساوي»^(٤)، أو أصلاً، فالتصحيح لا غير، نحو: «قُرَائِي» في «قُرَاءٍ».
٨٧٠ - وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجَأً وَلِثَانٍ تَمَّمَا^(٥)

(١) «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه
«كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة
الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ
مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان،
والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(٢) قُلَيْلَةٌ: تصغير «قُلَّة»، وَقُلَّةُ الشَّيْءِ - كالجبل -: أعلاه، ومن الإنسان: رأسه.

(٣) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع
مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز ذي
مد» الواقع مبتدأ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار
ومجرور متعلق بقوله: «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه
ضمير مستتر فيه «في تثنية، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض،
وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان
واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

(٤) والأحسن قلب ألف الإلحاق، وتصحيح الألف المنقلبة عن أصل.

(٥) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر
مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، وصدر مضاف، و«ما» اسم موصول:
مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =

- ٨٧١ - إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ^(١)
- ٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا انْسَبَنُ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفِّ لَبَسٌ كـ«عَبْدِ الأَشْهَلِ»^(٢)

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيب جملة أو تركيب مزج⁽³⁾، حُذِفَ عَجْزُهُ وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تَأَبَّطُ شَرًّا: «تَأَبَّطِيٌّ»، وفي بعلبك: «بَعْلِيٌّ»، وإن كان مركباً تركيب إضافة: فإن كان صدره ابناً أو أباً، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه، حُذِفَ صَدْرُهُ وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِيٌّ» وفي أبي بكر: «بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفِّ لَبَسٌ عند حَذْفِ عجزه، حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرئ القيس: «أَمْرِيٌّ»، وإن خيف لَبَسٌ حُذِفَ صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: «أَشْهَلِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ».

= الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف، أي: تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله، وهو لصدر «تمام» تم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(١) «إضافة» مفعول به لقوله: «تماماً» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله: إضافة «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله: وجب، الآتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بفي، وسوى مضاف، وذا من «هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«الأشهل» مضاف إليه.

(3) تركيب المزج: أن يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافة، ولا بإسناد، بل يُنَزَّلُ عَجْزُهُ من صدره منزلة تاء التأنيث؛ نحو «بعلبك» و«بختنصر».

وهو يختلف عما هو تركيب الجملة - أو الإسناد - نحو «تأبط شرّاً» فهذا جملة عوملت معاملة المفرد. ويختلف عن تركيب الإضافة؛ نحو «أبو محمد».

٨٧٣ - وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ^(١)
 ٨٧٤ - فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْبِيهِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيهِ^(٢)
 إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التشبية، أو لا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر، جاز لك في النسب الرد وتروكه؛ فتقول في «يَدِ وابْنِ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ» كقولهم في التشبية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدِ» عَلَمًا لِمَذْكَرٍ: «يَدُونِ»^(٣).

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التشبية، وَجَبَ رَدُّهَا فِي النِّسْبِ؛ فتقول في «أَبِ، وَأَخِ، وَأَخْتِ»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَاتِ».
 ٨٧٥ - وَبِأَخٍ أُحْتَأَ وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقَ وَيُونُسُ أَبَى حَذَفَ التَّاءُ^(٤)
 مذهبُ الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاقُ أخت و بنت في النسب بأخ وابن؛

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر، ورد مضاف، و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً إذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة، «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامة مألوفاً في التشبية أو الجمع فاجبره برد لامة.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف، و«التصحيح» مضاف إليه «أو» عاطفة «في التشبية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف، و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.
 (٣) هذا ما لم تكن عينُ المحذوف لأمه حرف علة، فالرد واجب. تقول في النسبة إلى «شاة»: «شاهي» فيلزمك رد اللام (الهاء).

(٤) «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألحق» الآتي «أختاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ألحق» الآتي «وبابن» معطوف على قوله: «بأخ» ب«بنتا» معطوف على قوله: «أختا» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

فُتَحَدَفُ مِنْهُمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ وَيُرَدُّ إِلَيْهِمَا المَحذُوفُ؛ فيقال: «أَخَوِيَّ، وَبَنَوِيَّ» كما يُفَعَلُ بِأَخِ وابن، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أُخْتِيَّ، وَبِنْتِيَّ»^(١).

٨٧٦ - وَضَاعِفِ الشَّانِي مَنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كـ «لَا وَلايِي»^(٢)
إذا نُسِبَ إِلَى ثَنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ، فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتللاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمه؛ فتقول في كم: «كَمِيَّ، وَكَمِيَّ».

وإن كان حرفاً معتللاً، وجب تضعيفُهُ: فتقول في لو: «لَوِيَّ».

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً، ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا:

«لايِي» ويجوز قلبُ الهمزة واواً؛ فتقول: «لاويي».

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الشَّرْمُ^(٣)

= «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة من أبي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبي، وحذف مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) مذهبا الثلاثة في «الكتاب» ٣/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني: مبتدأ، وثاني مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشبية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول: اسم يكن مؤخر «الفا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر: مبتدأ، وجبر مضاف، والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف، وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من «جبره وفتح عينه» والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير - مع أن المبتدأ في قوة المثنى - للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف - مماثل لهذا المذكور - للمعطوف؛ فتكون =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّهَا. فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف؛ فتقول في «عِدَّةٌ وَصِفَةٌ»: «عِدِّيٌّ وَصِفِيٌّ». وإن كان معتلها وجب الرُدُّ، ويجب أيضاً عند سيويه رحمه الله فتح عينه؛ فتقول في شِيَّةٍ: «وَشَوِيٌّ»^(١).

٨٧٨ - وَالْوَّاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ^(٢)
إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِهِ، جيءَ بواحدِهِ ونُسِبَ إليه^(٣)، كقولك في النسبِ إلى الْفَرَائِضِ: «فَرَضِيٌّ»^(٤).

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرَى الْعَلَمِ، فإن جَرِيَ مَجْرَاهُ، كَأَنْصَارٍ، نُسِبَ إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِيٌّ»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِيٌّ».

= الروا عطفت جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير: فجبهره التزم وفتح عينه التزم، وهذا أولى من العكس، وهو جعل المذكور خبيراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعراب، وأن اثنين منها لا غبار عليهما، وواحداً فيه نوع ضعف.

(١) «الكتاب» ٣/٣٦٩.

و«الشَّيَّةُ»: لو نُيَخَالَفَ لَوْنٌ سَائِرَ الشَّيْءِ. قال تعالى عن بقرة بني إسرائيل: ﴿لَا شَيْئَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]. وأصل «شِيَّةٍ»: «وَشِيٌّ»: حُذِفَ الواو ونُقِلَت كسرتُها إلى الشين وعُوِّضَ عن الواو بتاءٍ. والنسبة إليه: «وَشَوِيٌّ» بردُّ الواو (فاء الاسم) والواو الثانية منقلبة عن الياء (لام الاسم) لأنه عندما رُدَّت فاؤه (الواو) فُتِحَت عينُه (الشين) فُقِلِبَت لامه (الياء) ألفاً؛ لأن الياء المتطرفة المفتوح ما قبلها تُقَلَّبُ ألفاً، ثم قُلبَت لأجل النسبِ واواً؛ كما في «فتى» ونحوه.

(٢) «الواحد» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله: اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله: يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) بشرط أن لا يتغير المعنى، في نحو «أعرابي» مفردة «عرب» والنسبة إليه تُضَيِّعُ النسبة إلى «أعراب»؛ لذا تقول: «أعرابيٌّ».

(٤) الفرائض: واحدها: فريضة، ونُسِبَ إلى «فَعِيلَةٍ» - كما مر معك - «فَعَلِيٌّ».

٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ الْيَا فَقْبِيلٍ^(١)
يُسْتَعْنَى غَالِباً فِي النَسَبِ عَنِ يَأْتِهِ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَى «فَاعِلٍ» بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا، نَحْوُ:
«تَامِرٍ، وَلَايِنٍ»^(٢) أَي: صَاحِبِ تَمْرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ، وَبِنَائِهِ عَلَى «فَعَّالٍ» فِي الْجِرْفِ غَالِباً،
كَبَقَّالٍ وَبَزَّارٍ، وَقَدْ يَكُونُ «فَعَّالٌ» بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ
بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أَي: بِذِي ظُلْمٍ.

وقد يُسْتَعْنَى عَنِ يَاءِ النَسَبِ أَيْضاً بِ«فَعِيلٍ» بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا، نَحْوُ: «رَجُلٌ طَعِيمٌ وَوَلِيْسٌ»
أَي: صَاحِبِ طَعَامٍ وَوَلِيْسٍ، وَأَنْشَدَ سَيَّبُوهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣): [الرجز]
ش ٣٥٦ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ^(٤)

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «أعنى» الآتي، ومع مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أعنى، الآتي» «أعنى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة من أعنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأعنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطيئة:

وَعَرَّرْتُ نِيَّ وَرَزَعُمْتَ أَنْ - نَكَ لَايِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

وقول الآخر:

إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ

والشاهد فيه قوله: «أهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجارٍ على الفعل؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال: «مأهول»؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

(٣) «الكتاب» ٣/ ٣٨٤.

(٤) أنشد سيبويه رحمه الله هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنتمري رحمه الله في شرح شواهد.

اللغة: «ليلي» معناه: منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والأدلج - على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً - السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير للصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضوح النهار، ثم بين =

أي: ولكنني نَهَارِيٌّ، أي: عامل بالنهار^(١).

٨٨٠ - رَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا^(٢)

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريره فهو من شَوَازِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِيٌّ»^(٣)، وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِيٌّ»^(٤) وإلى مَرَوْ: «مَرَوْزِيٌّ».

= أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «بليلي» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ولكنني» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلعج» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الليل» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأدلعج «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله: «نهر» حيث بناه على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكنني نهاري، كما قال: لست بليلي، قال سيبويه: «وقالوا: نهر، وإنما يريدون نهاري، ويجعلونه بمنزلة عمِل وطعم، وفيه معنى ذلك» اهـ.

(١) وقد يُستغنى كذلك بـ«مِفْعَال»، و«مِفْعِيل»، كقولك: امرأة معطار، وناقعة ويخضير، أي: ذات حضير وهو الجري. وهما سماعيان كذلك.

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء في أسلفته «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضاً، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح، لم يكن شاذاً، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لثلاثي يلبس بالنسب إلى بصري بزنة حُبَلِي إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واواً، فيقال «بصروي».

(٤) الدهري، بضم الدال، والقياس فتح الدال: هو الشيخ الفاني.

الْوَقْفُ

٨٨١ - تَنْوِيناً اَثْرَ فَتْحِ اجْعَلْ أَلْفَاً وَقَفَاً وَتَلَوْ غَيْرِ فَتْحِ اِحْذِفَاً^(١)

أي: إذا وَقَفَ على الاسم المَنْوَّن^(٢)، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أُبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدَاً»، وما فتحته لغير الإعراب، كقولك في إِيهَاً وِوَيْهَاً: «إِيهَا، وِوَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة، حُذِفَ وَسُكِّنَ ما قبله، كقولك في «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»^(٣).

٨٨٢ - وَاِحْذِفْ لَوْقِفِ فِي سَوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ^(٤)

٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنُونًا نُصِبَ فَأَلْفَاً فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبٌ^(٥)

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله: «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق باجعل، وإثر مضاف، و«فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثانٍ لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذفاً» الآتي، وتلو مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«فتح» مضاف إليه «احذفاً» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) الوقف: هو قطع النطق عند آخر الكلمة.

وذلك لتمام غرض الكلام، أو لاستراحة النفس، أو لتمام، أو لانتهاء نظم، أو سجع.

وأنواعه: اختياري، واختباري (لاختبار قدرة أحد على الوقف)، واضطراري (لانتهاؤ نفس المتكلم)، واستثنائي، وتذكيري، وترنحي.

ولكل من هذه الأحكام فروغٌ وشعبٌ متنوع، تردُّ في مظانها، فلترجع.

(٣) ما قاله يخصُّ الوقف الاختياري، وفي الوقف على التنوين بعد فتحة، خلافٌ لربعية؛ إذ يجوزون الوقوف عليه بسكون.

(٤) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٥) «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إذا» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة من نصب ونائب =

إذا وَقَفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة، نحو: «رأيتُه» أو مكسورة، نحو: «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفَتْ صلَتُهَا ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضرورة^(١)، وإن كانت مفتوحة، نحو: «هِنْدٌ رَأَيْتُهَا» وَقِفْ على الألف ولم تُحذف.

وشبهوا «إذا» بالمنصوب المنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف^(٢).

٨٨٤ - وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا^(٣)

٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتِصْفِي^(٤)

= فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «قلب» الآتي «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون: مبتدأ، ونون مضاف، وها: مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) الصلة المقصودة هو إشباع حركة الهاء بحرف علة متصل به من جنس حركته، وهو في الكسرية، وفي الضم وواو. والضرورة التي أرادها هي ضرورة النظم.

(٢) رأى الجمهور كتابتها والوقف عليها بالألف، وخالف المازني والمبرد وابن عصفور واختاره السيوطي، فرأوا كتابتها والوقف عليها بالنون. ورأى الفراء وابن خروف أنها تُكتب ويُوقف عليها بالنون إذا عُمِلت، وبالألف إن لم.

وتنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقبالها إياه، واتصالها به، أو انفصالها عنه بالقسم، أو بلا النافية، فحسب.

(٣) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله: أولى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفي» الآتي، ونحو مضاف، و«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ، ولزوم مضاف، و«رد» مضاف إليه، و«اليا» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لزوم رد» الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وَقَفَ على المنقوص المَنَوْنِ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه أَلْفٌ، نحو: «رَأَيْتَ قاضياً»، فإن لم يكن منصوباً، فالمختار الوقْفُ عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضٍ، ومررت بقَاضٍ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]^(١).

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ «مُرٍ» اسمٌ فاعلٍ مِنْ أَرَى^(٢)، أو الفاء: كـ «يَفِي»^(٣) عَلَمًا، لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومٌ رَدُّ اليَا أَقْتَفِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنةً، نحو: «رَأَيْتُ القاضِي»، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، جاز إثبات الياء وحذفها، والإثباتُ أَجُودُ، نحو: «هذا القَاضِي، ومررتُ بالقَاضِي»^(٤).

٨٨٦ - وَعَيْرَ هَا التَّانِيثِ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَّنَهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحْرُكِ^(٥)

(١) «النشر في القراءات العشر» ٢/١٠٥.

(٢) «أرى» هو المضارعُ المستعمل من «رأى»، الماضي بدلاً من «أرأى» بوزن «أفعل».

والمراد هنا الثاني، وأصله «أرأى يُرئِي»، فهو «مُرئِي»، نُقِلَت الكسرة من الهمزة إلى الراء، ثم حُذِفَت الهمزة، فأصبحت «مُرِي».

(٣) يفي: مضارعٌ «وقى» - وأصل ما ضيه «وقى» أبدلت ياءه ألفاً لتطرُّفها بعد فتح - وأصل هذا المضارع «يؤفي»؛ حُذِفَت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة.

(٤) وعدم الإثبات جيدٌ كذلك؛ وقد قُرئ به في القرآن العزيز في نحو ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومثل غير المنون لتعريفه بـ«ال» ما سقط تنوينه بالنداء، نحو «يا قاضي» أو سقط لمنع الصرف، كقولك: «رأيتُ جوارِي»، أو سقط للإضافة، نحو «هو قاضي دمشق».

ويترجح في هذا كله الحذف مثل المنون، ولا يُقَلَّب تنوينه ألفاً، بل يُوقَف عليه بالياء.

(٥) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله: «سكنه» الآتي، والتقدير: وسكن غير «ها» التأنيث، وغير مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، و«ها» مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف، و«التحرك» مضاف إليه.

٨٨٧ - أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا^(١)
 ٨٨٨ - مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ^(٢)
 إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التانيث أو غيرها.

فإن كان [آخره] هاء التانيث، وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمة أقبلت»: «هذه فاطمة».

وإن كان [آخره] غير هاء التانيث، ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل.

فالرُّوم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

(١) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفاً» حال من الضمير المستتر في «قف» وفي قوله: مضعفاً، ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لقوله: «مضعفاً» «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلاً» معطوف على قوله: «همزاً» «إن» شرطية «قفا» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما ليس همزاً» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «محركاً» مفعول به لقوله: «قفا» في البيت السابق «وحركات» مفعول به تقدم عامله، وهو قوله: «انقلا» الآتي «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: انقلا «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف، والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للإطلاق، والجملة من يحظلا ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن.

وشرطُ الوقف بالتضعيف ألا يكون الأخيرُ همزة، كخطأ، ولا معتلاً، كفتَى^(١)، وأن يَلِي حركةً، كالجَمَلْ؛ فتقول في الوقف عليه: الجَمَلْ، بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالجَمَلْ.

وَالْوَقْفُ بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونَقْل حركته إلى الحرف الذي قبله^(٢)، وشرطُه: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة، نحو: «هذا الضَّرْبُ»، ورأيت الضَّرْبُ، ومررت بالضَّرْبُ».

فإن كان ما قبل الآخر محرراً لم يُوقف بالنقل، كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة، كالألف، نحو: باب، [وإنسان]^(٣).

٨٨٩ - وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا^(٤)

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموز، فتقول عندهم: «هذا الضَّرْبُ»، ورأيت الضَّرْبُ، ومررت بالضَّرْبُ» في الوقف على «الضَّرْبُ»، و«هذا الرَّدْءُ»^(٥)، ورأيت الرَّدْءُ، ومررت بالرَّدْءُ» في الوقف على «الرَّدْءُ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرَّدْءُ» ويمتنع «رأيت الضَّرْبُ».

(١) لِثِقَلِ الهمزة والمعتل؛ فلا يُضعَفان.

وفي تمثيله بـ«فتى» نظر، فهو غير محرّك الآخر؛ وحركته مقدّرة.

(٢) وذلك إن كانت حركة إعراب لا حركة بناء.

(٣) ونحو «مندبل»، و«شحرور» أي: كالياء والواو أيضاً.

ونحو «ردّ»، أي: المضعف.

(٤) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف، و«فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف، و«المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفاعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٥) الردء - بكسر الراء وسكون الدال وآخره همزة - هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ] [القصص: ٣٤].

ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدُّ نَظِيرًا مُمْتَنِعًا وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^(١)

يعني أنه متى أَدَّى النُّقْلُ إِلَى أَنْ تَصِيرَ الْكَلِمَةُ عَلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي كَلَامِهِمْ، امْتَنَعَ ذَلِكَ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْآخِرُ هَمْزَةً فَيَجُوزُ؛ فَعَلَى هَذَا يَمْتَنِعُ: «هَذَا الْعِلْمُ» فِي الْوَقْفِ عَلَى «الْعِلْمِ» لِأَنَّ فِعْلًا مَفْقُودًا فِي كَلَامِهِمْ، وَيَجُوزُ: «هَذَا الرَّذْءُ» لِأَنَّ الْآخِرَ هَمْزَةٌ.

٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْتِيَةُ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ^(٢)

٨٩٢ - وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَعَظِيرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى^(٣)

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله: «يمنتع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذاك» الواقع مبتدأ «يمنتع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة من يمنتع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة: مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل، وجمع مضاف، و«تصحیح» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على جمع تصحيح «ضاهي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ضاهي وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ، و«غير مضاف، و«ذین» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير» الواقع مبتدأ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ»، وإن كان اسماً، فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وُقف عليه بالتاء، نحو: «بُنْتُ، وَأُخْتُ»، وإن كان غير ذلك، وُقف عليه بالهاء، نحو: «فَاطِمَةٌ، وَحَمْرَةٌ، وَفَتَاهُ». وإن كان جمعاً أو شبهه، وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدَاثٌ، وَهَيْهَاتٌ». وَقَلَّ الوقْفُ على المفرد بالتاء، نحو: «فَاطِمَتْ»، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: «هِنْدَاهُ، وَهَيْهَاهُ».

٨٩٣ - وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ^(١)

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَعِ أَوْ كَيِّعَ مَجْرُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(٢)

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخره: للجزم أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِ» وفي أعطِ: «أَعْطِ»^(٣) ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخره قد

(١) «وقف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقف، وها مضاف، و«السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: «المعل» وحذف مضاف، و«آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف، أعط: فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول به لأعط «سأل» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: كقولك: أعط من سأل.

(٢) «وليس» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوماً» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعوا» رعى: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعله، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعوه.

(٣) وذلك لبقاء حركة الفعل المعتل (محذوف الآخر) منطوقاً بها.

وتأتي هذه الهاء في الفعل المعتل محذوف الآخر، و«ما» الاستفهامية، وما بُني على حركة لازمة.

وأراد بالوقف - في كلامه - البناء في فعل الأمر، ولكنه لم يُجَلِّ بعبارته صريحة!

بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك في «ع» و«ق»: «عِهْ، وقِهْ»، والثاني كقولك في «لم يِع» و«لم يِق»: «لم يِعْه، ولم يِقْه»^(١).

٨٩٥ - وما في الاستفهام إن جرَّت حذِفَ أَلْفُهَا وَأَوْلُهَا هَا إِنْ تَقِفَ^(٢)

٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَفَظَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ «اقتِضَاءَ مَا اقتَضَى»^(٣)

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جارٌّ وجب حذفُ ألفها^(٤)، نحو: «عَمَّ تَسْأَلُ؟» و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اقتِضَاءَ مَا اقتَضَى زَيْدٌ؟»، وإذا وُقِفَ عليها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجارُّ لها حرفاً أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكِّت، نحو: «عَمَّه» و«فِيمَه»، وإن كان اسماً وجب إلحاقها^(٥)، نحو: «اقتِضَاءَ مَه» و«مَجِيءَ مَه».

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا من أنه يجب إلحاق هاء السكِّت في الوقف على نحو: «لم يِع، ولم يِق» وردَّ ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَأْتِ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾ [غافر: ٩]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربياً.

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف، وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الباء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة: مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تقف فأولها الهاء.

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتماً» وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «انخفاصاً» انخفض: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفاص «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف، و«م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب مقول القول المحذوف.

(٤) والحذف للتفريق بينها وبين الموصولة، والشرطية، والمصدرية.

(٥) لأنه إن كان اسماً أبقاها على حرفٍ واحد، أما إذا كان الجارُّ حرفاً اتصلَ بها فلم تُعَدَّ على حرفٍ واحد!

٨٩٧ - وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا^(١)

٨٩٨ - وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَدًّا فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنًا^(٢)

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهُ»^(٣)، ولا يُوقف بها على ما حركته إعرابية، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: «قَبْلُ» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ»، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لَا رَجُلَ»، وشدَّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في «مِنْ عَلٍ»: «مِنْ عَلُهُ»^(٤)، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة.

(١) «ووصل» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أجز» الآتي، ووصل مضاف، و«ذي» اسم إشارة: مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أجز» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله: «أجز»، أو بوصل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف، و«بناء» مضاف إليه «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة لبناء.

(٢) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف، وها: مضاف إليه «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل، وغير مضاف، و«تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف، و«بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء «شد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في المدام.

(٣) وفي المصحف ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةٌ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿هَلَاكَ عَنِّي سُلَيْمِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(٤) وذلك كما في قول الراجز:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهُ

٨٩٩ - وَرَبِّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا^(١)

قد يُعْطَى الْوَصْلُ حُكْمَ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي النِّظْمِ قَلِيلٌ فِي النَّشْرِ، وَمِنْهُ فِي النَّشْرِ قَوْلُهُ

تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَمِنْ النِّظْمِ قَوْلُهُ: [الرجز]

ش ٣٥٧ - مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبًا^(٢)

فَضَعَفَ الْبَاءَ وَهِيَ مُوَصُولَةٌ بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ [وَهُوَ الْأَلْفُ].



(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطي» فعل ماضٍ مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطي، وهو المفعول الأول لأعطي، ولفظ مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعطي «لِلْوَقْفِ» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نَشْرًا» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل بمشتق، أي: ذا نثر، أي: واقعاً في نثر «وفشاً» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل «فشا».

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، نُسِبَ فِي «كِتَابِ» سَبِيوِيهِ إِلَى رُوَيْبَةَ بْنِ الْعِجَاجِ بْنِ رُوَيْبَةَ، وَنَسَبَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الطَّيْرِ» إِلَى أَعْرَابِيٍّ، وَلَمْ يَسْمَهُ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى رَيْبِعَةَ بْنِ صَبِيحٍ، وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ:

كَأَنَّهُ السَّنِيلُ إِذَا اسْلَحَبًا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق . . إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجذب الذي خشبه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، وذلك في قوله:

لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبًا

«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً.

الإعراب: «مثل» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف، و«الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق، والجمله من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق «القصبا» مفعول به لوافق.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث ضَعَفَ الْبَاءَ مَعَ كَوْنِهَا مُوَصُولَةً بِالْفِ الْإِطْلَاقِ.

الإمالة

٩٠٠ - الألف المُبدَل من «يا» في طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف^(١)

٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّانِيثِ مَا هَا عَدِمًا^(٢)

الإمالة: عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء^(٣).

وَتَمَالُ الألف إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء، أو صائرةً إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف «رَمَى، ومَرَمَى»^(٤)، والثاني كألف «مَلَّهَى»^(٥) فإنها تصير ياء في التثنية، نحو: «مَلَّهَيَانِ».

(١) «الألف» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «المبدل» نعت للألف «من يا» جار ومجرور متعلق بالمبدل «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الواقع» مبتدأ مؤخر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: الواقع «اليا» قصر للضرورة: فاعل للواقع «خلف» حال من الياء؛ ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(٢) «دون» ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق، ودون مضاف، و«مزيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «شذوذ» معطوف على مزيد «ولما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وها مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «الها» قصر للضرورة: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدما» عدم: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين؛ أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر، والنطق بالفتحة والألف مستعل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل. وثانيهما: التثنية على أصل أو غيره.

وحكم الإمالة الجواز؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً.

(٤) أَلِفَاهُمَا يَاءٌ مَطْرَفَةٌ فِي الْأَصْلِ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلَّبَتْ أَلْفًا.

(٥) أَلْفَةٌ وَأَوْ مَطْرَفَةٌ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلَّبَتْ أَلْفًا.

واحترز بقوله: «دون مزيد أو شذوذ» مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: «فَقِيٌّ»^(١)، أو في لغة شاذة، كقول هُذَيْلٍ في «فَقَا» إذا أُضيف إلى ياء المتكلم: «فَقِيٌّ». وأشار بقوله: «ولما تليه ها التانيث ما الها عَدِمًا» إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سبب الإمالة تُمَالُ وإن وليتها هاء التانيث، كَفَتَاة.

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ كَمَا ضِي خَفٌ وَدِنْ^(٢)

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرفة كما سبق، تُمَالُ الألف الواقعة بَدَلًا من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ، [بكسر الفاء]، سواء كانت العين واوًا كخاف، أو ياء كَبَاعَ وكَدَانَ؛ فيجوز إمالتها، كقولك: «خِفْتُ، ودِنْتُ [وبِعْتُ]».

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ، بضم الفاء، امتنعت الإمالة، نحو: «قَالَ، وَجَالَ» فلا تُمَلِّهَا، كقولك: قُلْتُ، وَجُلْتُ.

٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْبَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَمَا «جَيْبَهَا أَدِرُّ»^(٣)

كذاكَ تُمَالُ الألف الواقعة بعد الباء: متصلة بها، نحو: «بَيَان»، أو منفصلة بحرفٍ، نحو: «يَسَار»، أو بحرفين أحدهما هاءً، نحو: «أَدِرُّ جَيْبَهَا»؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً

(١) أصله: «فَقِيٌّ» قلبت الواو ياءً لاجتماعهما والأولى منهما ساكنة، ثم أدغمتا.

(٢) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل» مبتدأ مؤخر، وبدل مضاف، و«عين» مضاف إليه، وعين مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «إن» شرطية «يؤل» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «إلى فلت» جار ومجرور متعلق بقوله: «يؤل كماضي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كماضي، وماضي مضاف، و«خف» قصد لفظه: مضاف إليه «ودن» معطوف على خف، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر، وتالي مضاف، و«الباء» مضاف إليه «والنصل» مبتدأ «اغترف» فعل ماض مبني للمجهول، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل، والجملة من اغترف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة «مع» معطوف على محذوف، وتقدير الكلام: بحرف واحد أو مع... إلخ، ومع مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كجيبها» الكاف جار لقول محذوف، جيب: مفعول مقدم لأدر، وجيب مضاف، وها: مضاف إليه «أدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

امتنتع الإمالة؛ لبعء الألف عن الياء، نحو: «بَيْنَنَا» والله أعلم^(١).

٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلي^(٢)

٩٠٥ - كَسْرًا وَقَصْلُهَا كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ فـ «دِرْهَمًا» مَنْ يُمَلُّهُ لَمْ يُصَدِّ^(٣)

أي: كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرة، نحو: «عَالِمٌ»، أو وقعت بعد حرف يَلِي كسرة، نحو: «كِتَابٌ»، أو بعد حرفين وليا كسرة أو لهما ساكن، نحو: «شِمْلَالٌ»^(٤)، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» وكذلك يُمَالُ ما فَصَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَا بعد الكسرة أو لهما ساكن، نحو: «هَذَا دِرْهَمًا» والله أعلم.

٩٠٦ - وَحَرْفُ الإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ زَا^(٥)

(١) وكذا إذا وقعت قبل الياء، كـ «بايعته» و«سايرته»، قال ابن هشام: وقد أهمله الناظم والأكثرون. «أوضح المسالك» ٣٠٨/٤.

(٢) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يليه» يلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي، والجملة من يلي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تالي» مفعول به ليلي، وتالي مضاف، و«كسر» مضاف إليه، والجملة من يلي وفاعله المستتر فيه لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(٣) «كسراً» مفعول به لقوله: «ولي» في آخر البيت السابق «وفصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«الها» قصر للضرورة: مضاف إليه «كلا فصل» جار ومجرور متعلق بقوله: «يعد» الآتي «يعد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فصل الهاء» الواقع مبتدأ، والجملة من يعد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «فدرهماك» الفاء للتفريع، ودرهما: مبتدأ أول، ودرهما مضاف، والكاف مضاف إليه «من» اسم شرط: مبتدأ ثان «يمله» يمل: فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية، والهاء مفعول به ليمل «لم» نافية جازمة «يصد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وجملة المبتدأ الذي هو اسم الشرط وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله: «درهماك».

(٤) هي: الناقعة الخفيفة.

(٥) «وحرف» مبتدأ، وحرف مضاف، و«الاستعلاء» مضاف إليه «يكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء، والجملة من يكف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع =

٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكْفُفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ^(١)

٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ^(٢)

حروف الاستعلاء سبعة، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف^(٣)، وكل واحد منها يَمْنَعُ الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الألف متصلاً بها، كـ «سَاخِطٍ وَحَاصِلٍ»، أو مة صولاً بحرف، كـ «نَافِخٍ وَنَاعِقٍ»، أو حرفين، كـ «مَنَاشِيطٍ وَمَوَائِيقٍ».

وحكم حرف الاستعلاء في مَنَعِ الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة^(٤)، وهي المضمومة، نحو: «هذا عِدَارٌ» والمفتوحة، نحو: «هذان عِدَارَانِ» بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: «كذا إذا قُدِّمَ. . البيت» إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُفُ سبب الإمالة

= خبر المبتدأ «مظهراً» مفعول به ليكف «من كسر» بيان لقوله: مظهراً، أو متعلق به، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «با» قصر للضرورة: معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتي «تكف» فعل مضارع «را» قصر للضرورة: فاعل تكف.

(١) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «ما» اسم موصول: اسم كان، وجملة «يكف» وفاعله المستتر فيه صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم كان «متصل» خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة «بعد» معطوف على بعد الأول، وبعد مضاف، و«حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله: «فصل» الآتي «فصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، أي: يمال كذا «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتي، وهو خال من معنى الشرط، ومتعلقه هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر» ظرف متعلق بقوله: يسكن، وإثر مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف، المطواع: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «مر» الآتي «مر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره يميده، أي: أطعمه، والميرة: الطعام.

(٣) ويجمعها قولك: «خص ضغط قط».

(٤) وذلك لأنها يُنطَقُ بها مستعليةً إلى الحنك، فشابهت أحرف الاستعلاء.

ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا يُمَالُ نحو: «صَالِح، وظَالِم، وقَاتِل»، ويُمَالُ نحو: «طَلَاب، وغِلَاب، وإصْلَاح».

٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكُفُّ بِكَشْرٍ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو^(١)

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة، غلبتهما المكسورة وأميلت الألف لأجلها؛ فيمالُ نحو: ﴿عَلَى أَنْبَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَاؤُ الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

وَفُهُمَ مِنْهُ جَوَازُ إِمَالَةِ نَحْوِ: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى وأحرى^(٢).

٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ^(٣)

إذا انفصل سبب الإمالة لم يُؤثِّرْ، بخلاف سبب المنع؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً؛ فلا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ» بخلاف «أَتَى أَحْمَدُ».

(١) «وكف» مبتدأ، وكف مضاف، و«مستعل» مضاف إليه «ورا» قصر للضرورة: معطوف على مستعل «ينكف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بكسر» جار ومجرور متعلق بقوله: ينكف، وكسر مضاف، و«را» مضاف إليه «كغارماً» الكاف جارة لقول محذوف، غارماً: مفعول مقدم لقوله: أجفو، الآتي «لا» نافية «أجفو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) للقراء اختلافات في إمالة الألف التي بعدها راء تجدها في «النشر» ٢/ ٤٤ - ٤٨.

(٣) «ولا» نافية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لسبب» جار ومجرور متعلق بتمل «لم» نافية جازمة «يتصل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب، والجملة من يتصل المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يوجب» يوجب: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليوجب «ما» اسم موصول: فاعل يوجب، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ينفصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينفصل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول.

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا^(١)
 قد تَمَالُ الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة أَلِفِ قبلها مشتملة على سبب الإمالة،
 كإمالة الألف الثانية من نحو: «عماداً» لمناسبة الألف الممالة قبلها، وكإمالة أَلِفِ «تَلَا»
 كذلك.

٩١٢ - وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا»^(٢)
 الإمالة من حَوَاصِّ الأسماء المُتَمَكَّنَةِ؛ فلا يُمَالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً، إلا «ها»
 و«نا»؛ فإنهما يُمَالَانِ قياساً مُطَّرداً، نحو: «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» و«مَرَّ بِنَا»^(٣).

٩١٣ - وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمِلْ كَ «لِلْأَيْسَرِ مِثْلُ تُكْفِ الْكُلْفِ»^(٤)

(١) «قد» حرف تحقيق «أمالوا» فعل وفاعل «لتناسب، بلا داع» جاران ومجروران يتعلقان بقوله: «أمالوا «سواه»
 سوى: نعت لداع، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «كعماداً» الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول
 لذلك القول المحذوف على إرادة لفظه «وتلا» قصد لفظه: معطوف على قوله: عماداً.

(٢) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم
 موصول: مفعول به لتمل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره
 هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون»
 ظرف متعلق بتمل، ودون مضاف، و«سماع» مضاف إليه، «غير» منصوب على الحال، وقيل: منصوب على
 الاستثناء، وغير مضاف، و«ها» مضاف إليه، وقد أُرَادَ لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير
 السابق، وغير مضاف، و«نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره: مضاف إليه، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٣) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية، و«متى» و«أتى» و«ها» و«نا»، وأمالوا من الحروف «بلى»
 و«يا» في النداء، و«لا» الجوابية، وفي نحو قولهم: «افعل هذا إمالة»، قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من
 الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنساناً بحتى أملتها؛ لأن ألفتها
 تصير ياء في التثنية؛ لكونها رابعة، وإذا سميت بلى لم تمل؛ لأن ألفتها تصير واواً في التثنية، لكون ذي
 الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٤) «والفتح» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أمل» الآتي «قبل» ظرف متعلق بأمل، وقبل مضاف، و«كسر»
 مضاف إليه، وكسر مضاف، و«راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء
 «أمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف، للأيسر:
 جار ومجرور متعلق بقوله: «مل» الآتي «مل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تكف»
 فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر
 فيه وجوباً تقديره أنت «الكلف» مفعول ثان لتكف.

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ^(١)

أي: تُمَالُ الْفَتْحُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ: وَضَلًّا، وَوَقْفًا، نَحْوُ: «بِشْرَرٍ» وَ«لِأَيْسَرِ مِيلٍ» وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا وَلِيَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْ [نَحْوِ]: «قِيَمَةٌ، وَنِعْمَةٌ»^(٢).



- (١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «تليه» تلي: فعل مضارع، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة: فاعل تلي، وهاء مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي تليه ها التأنيث» «غير» خبر كان، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه.
- (٢) ليس كل ما وليه هاء التأنيث بل الفتحُ تحديداً، وهو مقيّدٌ - كما مثل الشارح - بالوقف.

التَّصْرِيفُ

٩١٥ - حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفِ حَرِي^(١)

التصريف عبارة عن: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ أَحْكَامِ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ، وَصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ، وَشَبْهِ ذَلِكَ^(٢).

وَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ^(٣)(٤)؛ فَأَمَّا الْحُرُوفُ وَشَبْهُهَا فَلَا تَعَلُّقٌ لِعِلْمِ

التصريف بها.

٩١٦ - وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَّصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرِ^(٥)

(١) «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفة، وشبهه: معطوف على حرف، وشبهه مضاف، والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله: بري، الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله: حري، الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/١٥٠٨:

اعلم أن النحوَ مشتملٌ على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف.

وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية، وتركيبية.

فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. اهـ.

وقد عرّف الأشموني في «شرح» ٤/٣٣١ - ٣٣٢ علم التصريف بقوله: تغييرُ الكلمة لغير معنَى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر. وينحصر في: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. اهـ. وقد بيّن الصبان أن الغرض الآخر يكون كالإلحاق، والتخلص من التقاء الساكنين، والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. اهـ.

(٣) المراد بالأفعال هنا المتصرفة، لا مطلقاً، والتصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(٤) أما الأسماء المتمكنة فإن تصريفها يكون بثنيتها، وجمعها، ونسبتها، وتصغيرها، وبناء الفعل منها، وبناء اسم الفاعل، واسم المنعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والصفات المشبهة.. إلخ. وأما الأفعال المتصرفة فباشتقاق بعضها من بعض.

(٥) «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس، وخبرها جملة يرى ومعمولاته «من ثلاثي» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأقلُّ ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نقصٌ، كـ «يَدٍ» و«قُلِّ» و«مَ اللهُ»^(١) و«قِي زَيْدًا»
 ٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا^(٢)
 الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفه ساقِطٌ ووضِعاً، وأكثرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف، نحو: احرْنَجَام، واشْهِيَاب^(٣).

= هو يعود إلى أدنى، والجملة من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى، وقابل مضاف، و«تصريف» مضاف إليه «سوى» أداة استثناء، وسوى مضاف، و«ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غيراً» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة، والجملة من الفعل المبني للمجهول - وهو غير - ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.
 (١) هو اختصار «أيمُن اللهُ» في القسم.

(٢) «ومنتهى» مبتدأ، ومنتهى مضاف، و«اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تجرد الاسم عن الزيادة فمنتهى ما يكون عليه خمس «وإن» شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية «سبعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا - بمعنى زاد - الآتي «عدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.
 (٣) قال المرادئ:

وأما المزيدُ فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف، ولا يتجاوزها إلا بهاء التانيث، أو زيادتي التشنية، أو التصحيح، أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال: «فما سبعاً عدا» ولم يستثنِ هاء التانيث وما ذُكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها؛ لكونها مقدرة الانفصال.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥١٠.

وأما مثالا الشارح، فإن «الاحرنجام» مصدرُ احرنجَم، أي: اجتمع، و«الاشهيباب» مصدرُ اشهبَّ الجواد ونحوه، أي: كانت فيه شُهْبَةً، وهو سوادٌ وبياض.

وأما قول الناظم: «سبعاً عدا» والتقدير: سبع أحرفٍ، فذلك لأن الحرفَ يذكَرُ ويؤنَّثُ، وأنته هنا مراعاة للوزن.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كَفَلَسٍ، أو رُباعي كَجَعْفَرٍ، وإما خماسي - وهو غايته - كَسَفَرَجَلٍ.

٩١٨ - وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَ وَاكْسَرَ وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمٌ^(١)
العبرة في وِزْنِ الكَلِمَةِ بما عَدَا الحَرْفَ الأَخِيرَ مِنْهَا^(٢)، وحينئذ فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وذلك نحو: قُفْلٌ، وَعُتْقٌ، وَدُئِلٌ، وَصُرْدٌ، وَنَحْوُ: عِلْمٌ، وَحُبٌّ، وَإِبْلٌ، وَعِنَبٌ، وَنَحْوُ: فُلْسٌ، وَفَرَسٌ، وَعَضْدٌ، وَكَبِدٌ^(٣).

٩١٩ - وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ^(٤)
يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أَحَدُهُمَا مُهْمَلٌ وَالْآخَرُ قَلِيلٌ.

(١) «وغير» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وغير مضاف، و«آخر» مضاف إليه، و«الثلاثي» مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف، وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: «زد» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) ذلك لأنه الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب.

(٣) دُئِلٌ: دويبة تشبه ابن عرس، وَصُرْدٌ: طائرٌ ضخمُ الرأسِ فيه بياضٌ وسواد، وَحُبٌّ: طرائقٌ مثل «حُبُّك» وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُوبِ﴾ [الذاريات: ٧] قرأ بكسر الحاء أبو مالك الغفاري؛ كما في «البحر المحيط» لأبي حيان ١٣٣/٨ وذكر أن ابن عطية ذكرها عن الحسن.

وعزاها ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/٣٢٤ لأبي السَّمال البصري، وقال: فقيل: لم تثبت.

ووزنا «فُعِلٌ» و«فِعْلٌ» نادران، والباقية مشهورة مستعملة إلا وزن «فِعِلٌ» فقيل؛ كما سيُفَصَّلُ.

(٤) «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقبل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يقبل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقبل، وقصد مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر، وهو قصد، وتخصيص مضاف، و«فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

فالأول: ما كان على وزن فَعُل - بكسر الأول وضمّ الثاني - وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات جُبْ^(١).

والثاني: ما كان على وزن فُعِل، بضم الأول وكسر الثاني، كدُئِل، وإنما قلّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كضَرَبَ وقُتِلَ.

٩٢٠ - وَافْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ^(٢)

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِوَا عَدَا^(٣)

الفعل ينقسم إلى مجرد و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةَ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزانٍ: ثلاثة لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول؛ فالتي لفعل

الفاعل: «فَعَلَّ» بفتح العين، كضَرَبَ، و«فَعِلَّ» بكسرها، كشَرِبَ، و«فُعَلَّ» بضمها، كشَرَفَ.

والذي لفعل المفعول: «فُعِلَّ» - بضم الفاء وكسر العين - كضَمِنَ^(٤).

(١) فأما من ثبت عنده نحو «حبك» فيكون البناء ان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملاً والآخر قليلاً.

(٢) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واکسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف، و«ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف، والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا، الآتي «عدا» فعل ماض، ومعناه: جاوز، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من = المنفي بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جزم جواب الشرط.

(٤) قال الأشموني في «شرح» ٤/ ٣٤٠ - ٣٤١:

وإلى كون صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أصلاً ذهبَ المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في «شرح الكافية» عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرُعٌ مغيّرةٌ عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهرُ القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من «الكافية» و«شرحها». ا.هـ.

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة؛ ولهذا قال المصنف: «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلَّثًا وسكَّتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

[وللرباعيِّ المجرّد ثلاثة أوزانٍ: واحدٌ لفعل الفاعل: كدَخَرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُخِرَجَ، وواحد لفعل الأمر كدَخِرَجَ] ^(١).

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثيًا، صار بالزيادة على أربعة أحرف، كضَارَبَ، أو على خمسة، كَانْطَلَقَ، أو على ستة، كَأَسْتَخْرَجَ، وإن كان رباعيًا، صار بالزيادة على خمسة، كَتَدَخِرَجَ، أو على ستة، كَأَخْرَجَ.

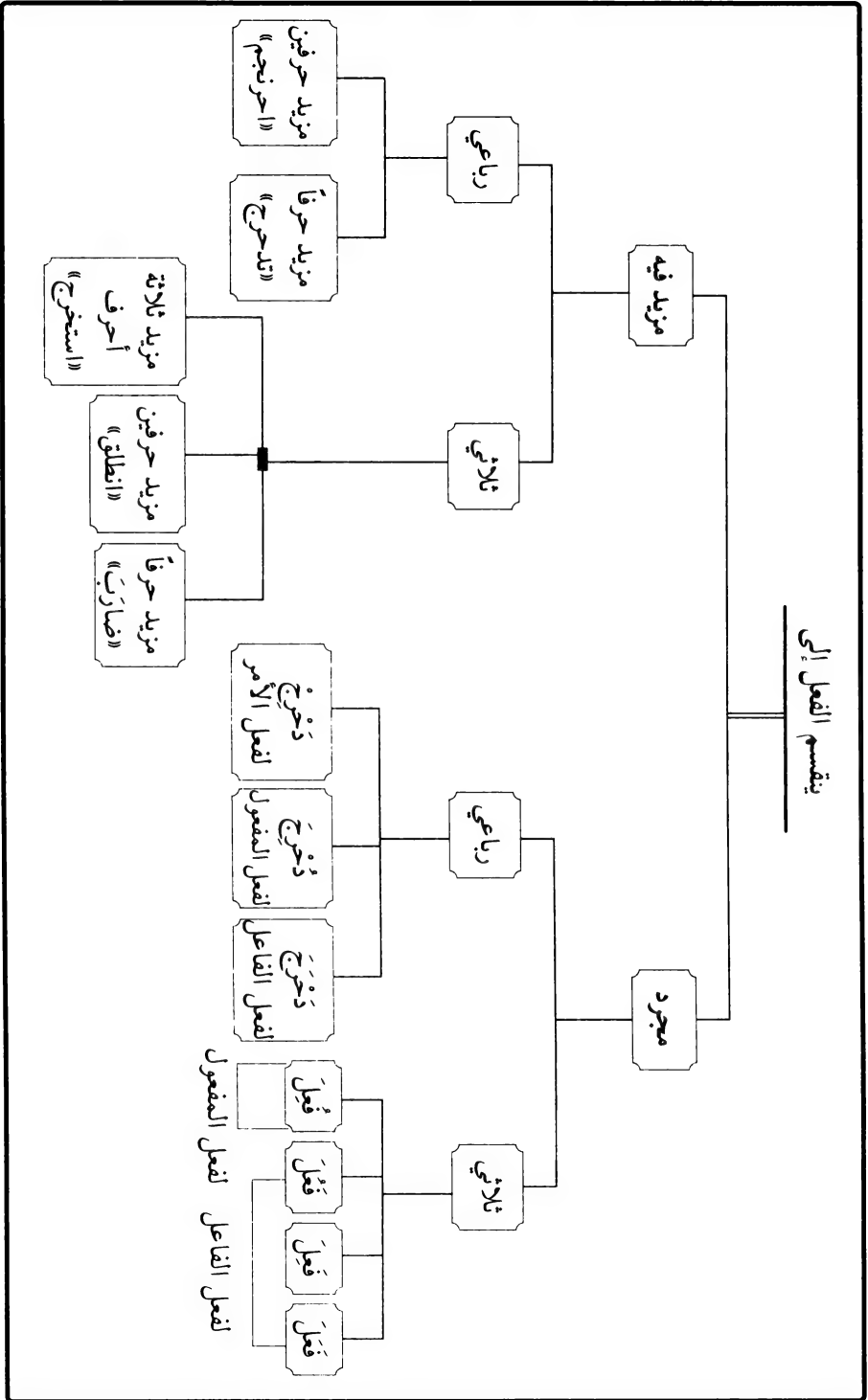
= «فَعَلَّ» يأتي مضارعه «يفعل» بالحركات الثلاث في عينه، والأكثر فتحُ عين «يفعل» مضارع «فَعِلَ» ويقلّ كسرُها، بل هو نادر، ولم يرد الضمّ.

وأما «فَعُلَّ» فلا يأتي مضارعه «يفعل» إلا مضموم العين.

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول، ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح هاهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرّد؟ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا في الموضوعين، ولو أنه سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعده منه، أما في الثلاثي، فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعدّه هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرّد من الأوزان. وهذه حجة واهية لا تنهض سببًا لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقًا واحدًا.

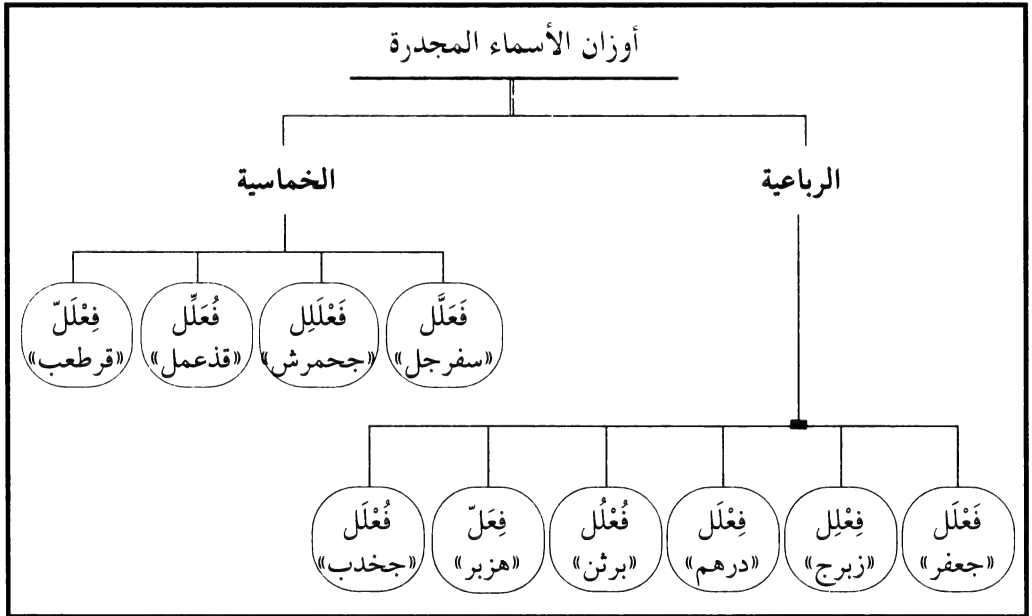


- ٩٢٢ - لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ زُبَاعٍ فَعَلَلٌ
 ٩٢٣ - وَمَعَ فِعْلٍ فُعَلَّلَ وَإِنْ عَلا
 ٩٢٤ - كَذَا فُعَلَّلٌ وَفَعَلَّلٌ وَمَا
- الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان:

- الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: جَعْفَرٍ^(٤).
 الثاني: «فُعَلَّلٌ» بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زَبْرِجٍ^(٥).
 الثالث: «فِعَلَّلٌ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَمٍ [وهِجْرَعٍ]^(٦).
 الرابع: «فُفَعَّلٌ» بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: بُرْثَنٍ^(٧).
 الخامس: «فَعَلٌّ» بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه، نحو: هِزْبِرٍ^(٨).

- (١) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبة للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.
- (٢) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا: زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط، مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف، و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعللا» مفعول به لحوى، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخله على الفعل الماضي.
- (٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غاير» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من غاير وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٤) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملاّن خاصة، وأنشد ابن جني:
- إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرًا
- (٥) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضاً الذهب.
- (٦) الهجرع: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.
- (٧) البرثن - بناء مثلثة - واحد برائن الأسد، وهي مخالبه.
- (٨) الهزبر: الأسد.

- السادس: «فُعَلِّلٌ» بضم أوله وفتح ثالته وسكون ثانيه، نحو: جُحْدَبٌ^(١).
 وأشار بقوله: «وإن عَلَا . . إلخ» إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:
 الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح أوله وثانيه وسكون ثالته وفتح رابعه، نحو: سَفَرَجَلٌ.
 الثاني: «فَعَلَّلِلٌ» بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته وكسر رابعه، نحو: جَحْمَرِشٌ^(٢).
 الثالث: «فُعَلِّلٌ» بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالته وكسر رابعه، نحو: قُدْعِمِلٌ^(٣).
 الرابع: «فِعَلَّلٌ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعِبٌ^(٤).
 وأشار بقوله: «وما غَايِرٌ . . إلخ» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقصٌ، وإما مَزِيدٌ فيه؛ فالأول كَيِّدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَارٍ.



- (١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.
 (٢) الجحمرش من النساء: الثقبلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.
 (٣) القدعمل من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.
 (٤) القرطعة: الخرقة البالية، وليس له قرطعة: أي ليس له شيء.

٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُذِي^(١)

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: «ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ»^(٢).

٩٢٦ - بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي^(٣)

٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ^(٤)

إذا أريد وَزْنُ الكلمةِ قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عبَّر عنه باللام.

(١) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي لا يلزم» الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، و«تأ مضاف، و«احتذي» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) فمن المثالين نجد أن الحروف الأصلية فيهما هي: الضاد والراء والباء (ضرب)، والبواقي زوائد، وعلى ذلك قس.

(٣) «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله: «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «اكتفي» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتفي» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و«جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف، و«فستق» مضاف إليه.

فإن قيل: ما وزن صَرَب؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن جَعْفَرٍ؟ فقل: فَعَّلَ، وما وزن فُسْتَقٍ؟ فقل: فُعِّلُ، وتُكْرَرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد، عُبر عنه بلفظه؛ فإذا قيل: ما وزن صَارِب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهَر؟ فقل: فَوَعَلَ، وما وزن مُسْتَخْرِج؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَهُ، عُبر عنه بما عُبر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلأَصْلِ^(١)

فتقول في وزن اَعْدُوْدَنْ^(٢): افعوعل؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا، وتقول في وزن قَتَلْ: فَعَلَ، ووزن كَرَّمَ: فَعَّلْ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اَعْدُوْدَنْ: افعودل، ولا في وزن قَتَلْ: فَعَتَلْ، ولا في وزن كَرَّمَ: فَعَوَل^(٣).

٩٢٩ - وَاِحْكَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي كَلِمَةٍ^(٤)

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف، و«أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له»، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للاصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعل.

(٢) تقول: اعدودن الشعر؛ وذلك إذا طال، وتقول: اعدودن النبات؛ وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبر عنه في الميزان بلفظه، إلا شيئين: أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبر عنه بما عُبر به عن الأصلي، فإن كان تكريراً للعين، نحو: قَتَلْ وكَرَّمَ، عُبر عنه بالعين، وإن كان تكريراً للام، نحو: اقعنسس، عُبر عنه باللام، وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال، نحو اصطبر، فإنه يُعبر عنه بالتاء.

(٤) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم، وتأصيل مضاف، و«حروف» مضاف إليه، و«حروف مضاف، و«سمسم» مضاف إليه «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على سمس، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي، والكاف مضاف، ولملم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الخلف».

المُرَاد بِسِمْسِمِ: الرباعي الذي تَكَرَّرَتْ فَاوُهُ وَعَيْنُهُ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ صَالِحاً لِّلسَّقُوطِ، فَهَذَا النُّوعُ يُحْكَمُ عَلَى حُرُوفِهِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا أَصُولٌ؛ فَإِذَا صَلَّحَ أَحَدُ الْمَكْرَرِينَ لِّلسَّقُوطِ، فَفِي الْحِكْمِ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ خِلَافَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «لَمَلِمٌ» أَمْرٌ مِنْ لَمَلَمَ، وَ«كُفِّكْفٌ» أَمْرٌ مِنْ كُفِّكَفَ؛ فَاللامُ الثَّانِيَّةُ وَالكَافُ الثَّانِيَّةُ صَالِحَانِ لِّلسَّقُوطِ، بِدَلِيلِ صِحَّةِ لَمَمَ وَكَفَفَ، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَقِيلَ: هُمَا مَادَّتَانِ، وَلَيْسَ كُفِّكَفٌ مِنْ كَفَفَ وَلَا لَمَلِمٌ مِنْ لَمَمَ؛ فَلَا تَكُونُ اللّامُ وَالكَافُ زَائِدَتَيْنِ. وَقِيلَ: اللّامُ زَائِدَةٌ، وَكَذَا الْكَافُ. وَقِيلَ: هُمَا بَدَلَانِ مِنْ حُرُوفِ مَضَاعِفِ، وَالْأَصْلُ: لَمَمَ وَكَفَفَ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمَضَاعِفِينَ لَامٌ فِي لَمَلِمَ، وَكَافٌ فِي كُفِّكَفَ^(١).

٩٣٠ - فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَيِّنٍ^(٢)
 إِذَا صَحِبَتِ الْأَلْفُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا، نَحْوُ: صَارِبٍ وَغَضَبِي، فَإِنْ صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ فَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ، بَلْ هِيَ إِمَّا أَصْلٌ، كَالْيِ^(٣)، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ، كَقَالَ وَبَاعَ^(٤).

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا^(٥)

(١) القول الأول مذهب البصريين غير الزجاج، والثاني قوله، والثالث قول الكوفيين.

ينظر «توضيح المقاصد» ٣/١٥٣٢، و«شرح الأشموني» ٤/٣٥٨ - ٣٥٩، و«البهجة المرضية» ص ٣٦١.

(٢) «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «صاحب» الآتي «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من صاحب وفاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف، و«مين» مضاف إليه.

(٣) الإلي - بكسر الهمز، بزنة الرضا - النعمة، وهو واحد الآلاء في نحو قوله تعالى: ﴿فِي آيِ آلاءِ رَبِّكَ مَا تُكذِّبَان﴾ [الرحمن: ١٣].

(٤) تُعرَفُ زِيَادَةُ الْحُرُوفِ - أَوْ أَصَالَتُهُ - بِالِاشْتِقَاقِ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ مَا ذَكَرَ النَّاطِمُ وَالشَّارِحُ لَا يَكُونُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ وَالْحُرُوفِ، فَتَأْتِي الْأَلْفُ مَعَ أَصْلَيْنِ وَأَكْثَرَ مِثْلَ «مَهْمَا»، «حَتَّى»، وَمِثْلَ ذَلِكَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ مِثْلَ «إِسْمَاعِيلَ»، «جِبْرَائِيلَ».

(٥) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، أي: والواو كذلك «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كما هما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو =

أي: كذلك إذا صَحَبَتِ الياء أو الواو ثلاثة أَحْرَفٍ أَصُولٍ، فإنه يُحْكَمُ بزيادتهما، إلا في الشائئ المكرر.

فالأول: كَصَيْرَفٍ^(١)، وَيَعْمَلُ^(٢)، وَجَوْهَرٍ، وَعَجُوزٍ.

والثاني: كَيُؤَيُّو^(٣)، لطائر ذي مِخْلَبٍ، وَوَعُوعَةٍ: مصدر وَعُوعَ: إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحْقُقًا^(٤)

أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزة والميم بالزيادة إذا تَقَدَّمَتَا على ثلاثة أَحْرَفٍ أَصُولٍ، كَأَحْمَدَ وَمُكْرِمٍ، فَإِنَّ سَبَقَا أَصْلَيْنِ حُكِمَ بِأَصَالَتِهِمَا، كإِبِلٍ وَمَهْدٍ^(٥).

= نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و«في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف، ووعوعا: أصله فعل ماضٍ، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

(١) الأول: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أَحْرَفٍ. والصيرف: المحتال المتصرف في أموره.

(٢) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقعة يعملة.

(٣) الثاني: هو الذي تألف من حرفين وتكرر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على «يأيء» بزنة مساجد.

(٤) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق: فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(٥) قال المكودي في «شرحه» ص ٣٥٣:

وفهم من قوله: «سبقا» أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول.

وفهم من قوله: «تحققا» أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتهما لم يُحْكَمَ بزيادتهما إلا بدليل.

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ^(١)
 أي: كذلك يُحْكَمُ عَلَى الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين،
 نحو: حَمْرَاءَ، وَعَاشُورَاءَ، وَقَاصِعَاءَ^(٢).

فإن تقدم الألف حرفان، فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛ فالهمزة في الأول
 بدلٌ من واو، وفي الثاني بدل من ياء^(٣)، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كما
 ودا.

٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةٌ كُفِي^(٤)
 النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين^(٥)، حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، كَمَا
 حُكِمَ عَلَى الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَانٍ، وَسُكْرَانٍ.
 فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليّة، نحو: مَكَانٍ، وَزَمَانٍ^(٦).

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق
 بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله:
 «ردف الآتي» من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه
 «ردف» فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من
 ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) القاصعاء: جُحْرٌ مِنْ جِحْرَةِ الْبِرْبُوعِ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

وَإِذَا أَخَذَتْ بِقَاصِعَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَّقَصَّعُ

(٣) أصل كساء: كساو - بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه - فوقعت الواو متطرفة إثر ألف
 زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر
 ألف زائدة.

(٤) «والنون» مبتدأ «في الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور
 وهو قوله: كالهَمْزِ، الآتي ا راقع خبراً «كالهَمْزِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار
 ومجرور متعلق بقوله: «كفي» الآتي، ونحو مضاف، و«غضنفر» مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي تقدم
 عليه «كفي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، نائب فاعل، وهو مفعول
 الأول.

(٥) أصليين.

(٦) وكذا إذا وقعت أولى مثل «نهشل» وثانية مثل «قنطار».

وَيُحَكَّمُ أَيْضاً عَلَى النُّونِ بِالزِّيَادَةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفَيْنِ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ: كَغَضَّفَرٌ^(١).

٩٣٥ - وَالنَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ^(٢)

تُرَادُ النَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ، كَقَائِمَةٌ^(٣)، وَلِلْمُضَارَعَةِ، نَحْوُ: أَنْتَ تَفْعَلُ، أَوْ مَعَ السِّينِ فِي الإِسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ، نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ وَمُسْتَخْرَجٌ وَاسْتَخْرَجَ، أَوْ مَطَاوَعَةَ «فَعَلَّ» نَحْوُ: عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمْ، أَوْ «فَعَلَّلَ» كَتَدَخَّرَجَ^(٤).

٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَقَفَاً كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ^(٥)

تُرَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوُ: لِمَةً، وَلَمْ تَرَهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ مَا تُرَادُ فِيهِ، وَهُوَ «مَا» الإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ: «رَهَ»، أَوْ الْمَجْزُومِ، نَحْوُ: «لَمْ تَرَهُ» وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ^(٦)، نَحْوُ: «كَيْفَهُ» إِلا مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَاسْمٌ «لَا» الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ»، وَالْمِنَادَى، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي، نَحْوُ: «ضَرَبَ».

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) «والنَّاءُ» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السابق والسياق عليه، وتقديره: والنَّاءُ زائدة، أو نحو ذلك «في التَّائِيثِ» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التَّائِيثِ «ونحو» معطوف على التَّائِيثِ أيضاً، ونحو مضاف، و«الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(٣) وهذا في مُفْرَدٍ، وكذا في الجمع نحو «قائِمَاتُ».

(٤) المطاوعة: الموافقة، ولها أوزان: «تَفَعَّلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«تَفَعَّلَلَّ»، و«افْعَلَّلَلَّ».

ويمكن أن يفهم من قول الناظم: «ونحو الاستفعال» دخول: «التَّفَاعُلِ»، و«الْأَفْتِعَالِ»، و«التَّفْعِيلِ»، و«التَّفْعَالِ» في مراده، وإلا فهي تُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ فيما تطرد فيه زيادة النَّاءِ.

(٥) «والهَاءُ» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفاً» حال بتقدير اسم الفاعل، أي: واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لِمَهُ «واللَّامُ» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإِشَارَةِ» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٦) تذكَّرُ أَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الْحَرَكَةِ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةَ بِنَاءٍ، فَخَرَجَتْ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ، وَأَلَا يَشْبَهُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَعْرَبِ، كَالْفِعْلِ الْمَاضِي، فَإِنَّهُ يَشْبَهُ الْمُضَارِعَ الْمَعْرَبَ، وَأَنْ تَكُونَ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ دَائِمَةً لَا تَبْتَدِئُ بِهَا، فَمَا تَبْتَدِئُ بِهَا حَرَكَةُ بِنَائِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، كَالْمَقْطُوعِ عَنِ الإِضَافَةِ وَاسْمِ لَا وَالْمِنَادَى، لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وَاطَّرَدَ أَيْضاً زِيَادَةُ اللّامِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، نَحْوُ: ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَهِنَالِكَ^(١).

٩٣٧ - وَامْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتِ^(٢)

إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»^(٣) خَالِياً عَمَّا قُدِّدَتْ بِهِ زِيَادَتُهُ، فَاحْكُمْ بِأَصَالَتِهِ، إِلَّا إِنْ قَامَ عَلَى زِيَادَتِهِ حُجَّةٌ بَيْنَةٌ، كَسَقُوطِ هَمْزَةِ «شَمَالٍ» فِي قَوْلِهِمْ: «شَمَلَتِ الرِّيْحُ شَمُولاً» إِذَا هَبَّتْ شَمَالاً، وَكَسَقُوطِ نُونِ «حَنْظَلٍ» فِي قَوْلِهِمْ: «حَظَلَّتِ الْإِبِلُ» إِذَا آذَاهَا أَكُلُ الْحَنْظَلِ، وَكَسَقُوطِ تَاءِ «مَلَكُوتٍ» فِي: «الْمَلِكِ».



(١) وَتُسَمَّى «لَامُ الْبُعْدِ»، وَصَاحِبَتُهَا الْكَافُ (كَافُ الْخَطَابِ)، وَقَدْ تَرَافَقَهُمَا «مِيمُ الْجَمْعِ»؛ نَحْوُ «ذَلِكَمَ»، «تَلْكَمَ»، «هِنَالِكَمَ».

(٢) «وَامْنَعُ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «زِيَادَةُ» مَفْعُولٌ بِهِ لَامْنَعُ «بِلَا قَيْدٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزِيَادَةِ «ثَبَّتْ» فَعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى «قَيْدٍ»، وَالْجُمْلَةُ مِنْ ثَبَّتْ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتِ لِقَيْدٍ «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ «لَمْ» نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ «تَبَيَّنْ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَأَصْلُهُ تَبَيَّنَ «حُجَّةٌ» فَاعِلٌ تَبَيَّنَ، وَالْجُمْلَةُ فَعْلٌ الشَّرْطِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ «كَحَظَلَّتِ» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ كَمَا عَرَفْتَ مَرَاراً.

(٣) قَدْ عَنِيَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا بِذِكْرِ تَرَائِبِ تَجْمَعِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: «سَأَلْتُمُونِيهَا» وَمِنْهَا: «الْيَوْمُ تَنْسَاهُ» وَمِنْهَا: «هَمُّ يَنْسَاءُ لَوْنٌ» وَقَدْ جَمَعَهَا ابْنُ مَالِكٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِيهِ نِهَائِيَّةٌ مَسْؤُولٌ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وَيُرْوَى أَنَّ طَالِبًا سَأَلَ أَسْتَاذَهُ عَنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ لَهُ: «سَأَلْتُمُونِيهَا»، فَقَالَ التَّلْمِيزُ: لَمْ أَسْأَلْ، فَقَالَ الْأَسْتَاذُ: «الْيَوْمُ تَنْسَاهُ»، فَقَالَ: لَمْ يَحْدِثْ شَيْءٌ، فَقَالَ الْأَسْتَاذُ: قَدْ أَجَبْتِكَ مَرَّتَيْنِ، وَلَكِنْكَ لَمْ تَفْطَنْ.

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ (١)

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَاسْتَبْتُوا^(٢)

لا يُبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرّك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة تَوْصِلاً للنطق بالساكن، وتسمى [هذه الهمزة] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرَجِ^(٣)، نحو: اسْتَبْتُوا، أمر للجماعة بالاستبثات.

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى^(٤)

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَاخْشَ وَامْضِ وَأَنْفَذَا^(٥)

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف، اِخْتَصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة

(١) أُفِرِدَ الكلامُ على همزة الوصل - وهو تكملة لما سبق - لاختصاصه بأحكام هي الآتية في هذا الفصل.

(٢) «للوصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز، والجملة من يثبت المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت ثانٍ لهمز «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله: يثبت «ابتدي» فعل ماضٍ مبني للمجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدي «كاستبثوا» الكاف جارة لقول محذوف، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً.

(٣) ما ساقه تعريفٌ لهمزة الوصل، وسُميت كذلك؛ لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها؛ على قول الكوفيين، وقيل: لوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ على قول البصريين، وكان الخليل يُسميها «سَلَم اللسان».

(٤) «هو» مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماضٍ» صفة لفعل «احتوى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر المبتدأ المحذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«انجلى» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٥) «والأمر» معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر، وأمر مضاف، و«الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف، كما علمت مراراً، واخش: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وامض» وانفذاً معطوفان على «اخش».

الوصل، نحو: «اسْتَخْرَجَ، وَأَنْطَلَقَ»^(١) وكذلك الأمر منه، نحو: «اسْتَخْرَجَ وَأَنْطَلَقَ»
والمصدر، نحو: «اسْتَخْرَجَ وَأَنْطَلَقَ» وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: «أَخْشَ
وَأَمْضَى وَأَنْفَذَ» من: حَشِيٍّ وَمَضَى وَنَفَذَ^(٢).

٩٤١ - وَفِي اسْمِ ابْنِ ابْنِ سَمِعَ وَأَثْنَيْنِ وَأَمْرِيٍّ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ^(٣)
٩٤٢ - وَائْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبَدَلُ مَدًّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ^(٤)

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في
عشرة أسماء: اسْمٌ، واسْتِ، وابنِ، وابنِمْ، واثنين، وامرئٍ، وامرأة، وابنة، واثنيتين،
وايْمُنُ في القسم^(٥).

(١) ما لم يكن الماضي المحتوي على أكثر من أربعة أحرف مبدوءاً بالياء، نحو «تفكَّرَ»، و«تفاعل» و«تدحرج».
(٢) وضابطه: سكون ثاني مضارعه لفظاً، فما تحرك ثاني مضارعه لفظاً - وهو معتلُ العين ومضعفه - فلا حاجة
به إلى همزة الوصل، تقول: «قُلْ»، «مُدِّ». وكذلك ما كانت فاؤه همزة ولو سكن ثاني مضارعه لفظاً تقول من «أكل يأكل»: «كُلْ»، ومن «أخذ يأخذ»:
«خُذْ».

(٣) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمع» الآتي «است، ابن، ابنم» معطوفات على اسم «سمع» فعل
ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل «واثنين،
وامرئٍ، وتأنيث» معطوفات على ما قبله «تبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى تأنيث، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتأنيث.

(٤) «وايمن» معطوف على اسم في البيت السابق، ورفع على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع، إذ هو لا يستعمل إلا
مبتدأ «همز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«أل» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
«ويبدل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول ليبدل - ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى همز أل «مدًّا» مفعول ثان ليبدل «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بيبدل «أو» حرف
عطف وتخيير «يسهل» فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على قوله: «يبدل» السابق، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه.

(٥) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/٣٤٥: وينبغي أن يزيدوا «ال» الموصولة، و«ايْمُ» لغة في «ايْمُنُ»
فإن قالوا: هي «ايمن» فحذفت اللام، قلنا: و«ابنِمْ» هو «ابنٌ» فزيدت الميم! اهـ.
وزيادة الميم في «ابن» للمبالغة والتوكيد. و«ابن» أصله «بنو» حذفت الواو وعوضت بالهمزة، وكذا «است»؛
أصله «سته» حذفت الهاء وعوضت بالهمزة، وكذا «اسم»؛ أصله «سمو» حذفت الواو وعوضت بالهمزة.

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة، لم يَجْزُ حذفُ همزة الاستفهام؛ لثلاثي يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً، نحو: أَلَمْ يَجْزُ قائم؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله: [الطويل]

ش ٣٥٨ - أَلْحَقُّ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ^(١)



(١) نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللغة: أَلْحَقُّ، هو بهمزتين أو لهما همزة الاستفهام وثانيتها همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تُحذف لثلاثي يلتبس الاستفهام بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، بزنة سحاب: اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفة «طائر» أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «أَلْحَقُّ» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف، و«الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التانيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف، والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت «الحق» مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله: «أَلْحَقُّ» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، على ما قررناه لك في لغة البيت.

الإبدال

- ٩٤٣ - أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَأْتُ مُوْطِيَا» فَاَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا^(١)
- ٩٤٤ - آخِرًا أَثَرَ الْفِي زَيْدٍ وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعْلِلَ عَيْنًا ذَا اقْتُسِفِي^(٢)

هذا الباب عَقَدَهُ المصنّف لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالاً شائعاً^(٣)، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنّف رحمه الله تعالى في قوله: «هَدَأْتُ مُوْطِيَا» ومعنى «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوَطَّاتِ الرَّحْلَ» إذا جعلته وطيئاً؛ لكنه حَفَّفَ همزته بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف، فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل^(٤)، فلم يتعرض المصنّف له،

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف، و«الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطياً» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفرعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخرًا، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتني» الآتي، وفاعل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عيناً» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتني ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) الإبدال: جعل حرف مكان آخر، سواء أكانا صحيحين، أم معتلين.

وهو يختلف عن القلب، والإعلال، والتعويض.

أما القلب فهو: تحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها.

وأما الإعلال فهو: كالقلب، أو حذف المَعْلَلِ أو تسكينه تخفيفاً.

وأما التعويض فهو: حذف حرف والاستغناء عنه بآخر، وقد يأتي العوض في مكان المحذوف وقد يأتي في غير مكانه.

فالإبدال يتقيد بمكان المحذوف بخلاف التعويض، والإعلال والقلب خاص بأحرف العلة.

(٤) وهي لغات قبائل فحسب.

وذلك كقولهم في اضطجع: «الطَجَع»^(١) وفي أُصَيِّلَانٍ: «أُصَيِّلَالٌ»^(٢).

فُتبدل الهمزة من كلِّ واو أو ياءٍ تَطَرَّفْنَا ووقَعْنَا بعد ألف زائدة، نحو: دُعَاءٌ وبنَاءٌ، والأَصْلُ: دُعَاؤٌ وبنَائِيٌّ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل، نحو: آيَةٌ ورايَةٌ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو، كَتَبَائِيْنِ وِتَعَاوُنٍ^(٣).

وأشار بقوله: «وفي فاعل ما أعلَّ عيناً ذا اقتفي» إلى أن الهمزة تُبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبِعاً] إذا وقعت كلُّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعلِّت في فعله، نحو: قائل وبائع، وأصلهما: قَاوِلٌ وِبَائِعٌ، ولكن أعلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا: قَالٌ وِبَاعٌ، فقلبوا العين ألفاً، قَالُوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة؛ فإن لم تُعلَّ العين في الفعل، صحَّت في اسم الفاعل، نحو: عَوْرٌ فهو عَاوِرٌ، وَعَيْنٌ فهو عَائِنٌ^(٤).

٩٤٥ - وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ^(٥)

(١) ومن ذلك قول الراجز:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شِبَعٌ مَالٌ إِلَى أَرْضَاةٍ حَقْفٍ فَأَلْطَجَجَ

(٢) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَالًا أَسْأَلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: «وقفت فيها أصيلاً كي أسألها» والرواية الثالثة: «وقفت فيها أصيلاً أسألها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه. وأصيلاً: تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفردة؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه أصلان، على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان، ثم صُغِرَ أصلان على أصيلاً، ثم أبدلت النون الأخيرة لاماً، فقول: أصيلاً.

(٣) وكذلك إن تطرفت الواو والياء ولم يسبقها ألف، نحو «ظبي» و«دلو».

(٤) صحت العين في اسم الفاعل تبعاً للفعل الذي صحت فيه خوف الالتباس بـ«عان» و«عار».

(٥) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً، فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد، فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبني

تُبَدَلُ الهمزة [أيضاً] مما ولي ألفَ الجمعِ الذي على مثال مَفَاعِلِ^(١)؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحد^(٢)، نحو: قِلَادَةٌ وَقِلَادِندٌ^(٣)، وصحيفة وصحائف، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ؛ فلو كان غير مدة لم تُبَدَلْ، نحو: قَسُورَةٌ وَقَسَاوِرٌ^(٤)؛ وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: مَفَازَةٌ وَمَفَاوِزٌ^(٥)، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ، إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبٌ.

٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا^(٦)

أي: كذلك تُبَدَلُ الهمزة من ثاني حرفين لَيِّنَيْنِ تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةً مَفَاعِلِ^(٧)، كما لو سَمِيَتْ [رجلاً] بِنَيْفٍ ثم كسرتة، فإنك تقول: نَيْفٌ، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله أَوَّلٌ وَأَوَائِلٌ^(٨)؛ فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةً مَفَاعِلِ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَائِيسٍ؛ ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمدَّة مَفَاعِلِ.

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من يرى ومعملاته في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيري «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف، والقلائد مضاف إليه.

(١) بشرط أن يكون صحيح اللام.

(٢) المدة: أَلْفٌ مفتوح ما قبلها، أو واو مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها.

(٣) قلائد: أصلها «قلااد» فالألف الأولى هي ألف «فعال» والألف الثانية هي الألف الزائدة في المفرد «قلادة»؛ قُلبت الثانية همزةً.

(٤) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: ﴿كَانَهُمْ حُمْرٌ مُّنتَبِرَةٌ﴾ ﴿٥١﴾ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ [المدثر: ٥٠ - ٥١].

(٥) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاقماً لسالكها بالفوز.

(٦) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر، وثاني مضاف، و«الينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل ماض، وألف الاثنین فاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف، و«مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، و«نيفاً» مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع.

(٧) وشبهه أيضاً مثل «فعال»... بشرط صحة لأمه أيضاً.

(٨) أصله: «أَوَائِلٌ»، وأصل «أَوَائِلٌ»: «وَوَائِلٌ» أبدلت الواو الأولى همزة لتصدُّرها قبل واو متحركة.

وكما يكون حرفا اللين متفقين (واوين أو ياءين) قد يكونان مختلفين (واواً وياءً أو العكس)؛ كما في «سيد»

أصله «سَيُودٌ» يُجْمَعُ على «سَيَاوِدٌ» وقعت ألف «مفاعل» بين ياء وواو فقلبت الواو همزة فصارت «سَيَاوِدٌ».

٩٤٧ - وَافْتَحَ وَزُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلَّ لَآمًا وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُعِلَ^(١)

٩٤٨ - وَاوَأَ وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ زُدَّ فِي بَدءِ غَيْرِ شَبهِهِ وَوَفِي الْأَشَدِّ^(٢)

قد سبق أنه يجب إبدال المدّة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين، قلب الثاني منهما همزة، نحو: نَيْفٌ وَنَيْائِفٌ.

وذكر هنا أنه إذا اغتَلَّ لَامٌ أَحَدِ هَٰذَيْنِ النّوعَيْنِ، فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا، وَأَضَلُّهُ قَضَائِي^(٣)، بإبدال مدّة الواحد همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً، فأبدلت الهمزة ياءً فصارت «قَضَايَا».

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضاً معطوف على افتتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لرد «فيما» جار ومجرور متعلق برد «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لاماً» تمييز «وفي مثل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي، ومثل مضاف، و«هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز.

(٢) «واوَأَ» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمزاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «رد» الآتي «أول» هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على العامل فيه، وأول مضاف، و«الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق برد، وبدء مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«شبه» مضاف إليه، وشبه مضاف، و«ووفي الأشد» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) بل أصلها «قَضَائِي» - بياءً - أبدلت الياء الأولى همزة فصارت «قَضَائِي».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً بقصد التخفيف فصارت «قَضَائِي».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «قَضَاءً».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات - على اعتبار الهمزة شبه ألف - فصارت «قَضَايَا».

ومثالُ الثاني: زَاوِيَّةٌ وَزَوَايَا، وأصله: زَوَائِيٌّ⁽¹⁾، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كَنَيْفٌ وَنَيْائِفٌ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً]، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعلِ واوًا» إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد لم تُقلب الهمزة ياءً، بل تُقلب واوًا؛ ليشاكل الجمعُ واحدهُ، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ» وأصلها هَرَاوِيٌّ، كصحائف⁽²⁾، فقلبت كسرة الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءً، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار «هَرَاوِيٌّ».

وأشار بقوله: «وهمزاً أول الواوين رُدًّا» إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعلٍ، نحو: أَوَاصِلٌ، في جمع واصلة، والأَصْلُ: «وَوَاصِلٌ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَلٌ من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعلٍ لم يجب الإبدال، نحو: وُوفِيٌّ وَوُورِيٌّ⁽³⁾، أصله: وَافِيٌّ وَوَارِيٌّ، فلما بني للمفعول، احتججَ إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوًا.

(1) بل أصلها «زواويٌّ» أبدلت الواو بعد الألف (ألف «فاعئل») همزة فصارت «زوائِيٌّ».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «زواءِيٌّ».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «زواءِا».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت «زوايا».

(2) بل أصلها «هراوا» فيها ألفان: أولاهما ألفُ الجمع، والثانية ألفُ المفرد «هراوة».

ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع فصارت «هراوِيٌّ».

ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً فصارت «هراوِيٌّ».

ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «هراوِيٌّ».

ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «هراءِا».

ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت «هراوِيٌّ».

(3) وفي هذه الحالة يجوز الإبدال فحسبُ فتقول: «وُوفِيٌّ» و«أُوفِيٌّ»، وتقول: «وُورِيٌّ» و«أُورِيٌّ».

- ٩٤٩ - وَمَدًّا اِبْدِلُ ثَانِيِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ
كَلِمَةٍ اِنْ يَسْكُنُ كَاثِرٌ وَاثْمِنُ^(١)
- ٩٥٠ - اِنْ يُفْتَحِ اَثْرُ ضَمٍّ اَوْ فُتِحَ قَلْبٌ
وَاوَاً وَيَاءٌ اِثْرُ كَسْرِ يَنْقَلِبُ^(٢)
- ٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضْمُ
وَاوَاً اَصْرٌ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا اَتَمَّ^(٣)
- ٩٥٢ - فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَاوُمُ
وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيِهِ اُمُّ^(٤)

(١) «ومدًّا» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل، الآتي» «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ثانيي» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف، و«الهمزين» مضاف إليه «من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدًّا.

(٢) «إن» شرطية «يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين «إثر» ظرف متعلق بقوله: «يفتح»، وإثر مضاف، و«ضم» مضاف إليه «أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «وإيا» مفعوله الثاني «وياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «ينقلب» الآتي «إثر» ظرف متعلق بيققلب، وإثر مضاف، و«كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ثاني الهمزين».

(٣) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أصر» الآتي «يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وإيا» مفعول ثان لأصر الآتي «أصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «لفظاً» خبر يكن «أتم» يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله: لفظاً، ويجوز أن تجعل قوله: لفظاً، مفعولاً به مقدماً لأتم، وأتم - على هذا - فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة، أي: وقع في آخرها.

(٤) «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «ياء، مطلقاً» حالان من فاعل جاء الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وإوُم» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أوُم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «أم» الآتي «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: أم، وثاني مضاف، =

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضع العين، نحو: «سَأَلِ» و«رَأَسِ»⁽¹⁾، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدال الثانية مدةً تُجَانِسُ حركةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحةً أُبدلت الثانية ألفاً، نحو: آثَرْتُ، وإن كانت ضمةً أُبدلت واواً، نحو: أُوثِرُ، وإن كانت كسرةً أُبدلت ياءً، نحو: إِيثارُ، وهذا هو المراد بقوله: «ومدًّا ائِدِلْ . . البيت».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحةً وحركة ما قبلها فتحةً أو ضمةً، قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم، جمع آدم، وأصله أأدم، والثاني نحو: أوَيَدِم، تصغير آدم⁽²⁾، وهذا هو المراد بقوله: «إن يُفتح اثر ضم او فتح قلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً، نحو: إِيَمَّ - وهو مثال إضْبَع - من أمَّ، وأصله إئِمَّم، فنُقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إئِمَّم، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً فصار إِيَمَّم، وهذا هو المراد من قوله: «وياء إئر كسر ينقلب».

وأشار بقوله: «ذو الكسر مطلقاً كذا» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقلب ياءً مطلقاً، أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة:

فالأول نحو: أَيْنُ، مُضَارِعُ أَنْ، وأصلها أَيْنُنُ، فُخُفَّتْ بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: أَيْنُ، وقد تَحَقَّقَ، نحو: أَيْنُنُ، بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح.

والثاني نحو: إِيَمَّم، مثال إضْبَع، من أمَّ، وأصله: إئِمَّم، نُقِلَتْ حركة الميم الأولى إلى

= والضمير مضاف إليه «أم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو أوَم المقصود لفظه، وما عطف عليه.

(1) الهمزة المضعفة هي العين المضعفة في «فَعَال» (صيغة المبالغة من اسم الفاعل) ولا وَجْهَ معتبراً لكتابتها على السطر أو على نَبْرَةٍ، والخروج بها عن قاعدتها التي توجبُ كتابتها على ألفٍ ورسم الشدَّة فوقها. وأما الألف فهي أَلْفُ «فَعَال»، وهي في المثال الأول مبالغةً من «سائل» فاعل السؤال، وفي الثاني «نسبةً إلى الرأس» يُراد به بائع الرؤوس، وقد سلف أن يُنسَبَ إلى الاسم ببنائه على «فَعَال». انظر ص ١٤٠.

(2) أصلها: أوَيَدِم بوزن «فَعِيل».

الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم، فصار إِيْم، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيْم.

والثالث نحو: أَيْنٌ - أَضَلُّه: أُيْنٌ، [والأصل: أُؤَيْنٌ]؛ لأنه مضارع أُنْتَه: أي: جعلته يئنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، [فصار: أَيْنٌ]. وأشار بقوله: «وما يضم واواً أصبر» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمت؛ فالأول نحو: أُؤَبُّ، جمع أُبِّ، وهو المرعى - أصله: أُأَبُّ؛ لأنه أفعلٌ، فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغم فصار: أُؤَبُّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أُؤَبُّ، والثاني، نحو: إوَمٌ، مثال إضْبُع، من أم⁽¹⁾، والثالث: نحو: أوَمٌ، مثال أُبْلَم، من أم⁽²⁾.

وأشار بقوله: «ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً، فإن كانت طرفاً صيرت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ: «قرأاً» ثم تقلب الهمزة ياء، فتصير قرأياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار قرأى، وتقول في مثال زَبْرَج⁽³⁾ من قرأ: «قرئى» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْتُن⁽⁴⁾ من قرأ: «قرؤؤ» ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قرئياً، مثل القاضي⁽⁵⁾.

(1) أصلها: «إِيْمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «إوَمٌ»، وأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت «إوَمٌ».

(2) أصلها «أوَمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «أوَمٌ»، وأبدلت الهمزة المضمومة (الثانية) واواً فصارت «أوَمٌ».

والأبلم: حوصُ المُقل، أي: ورقه، والمُقل: شجرٌ يشبه النخل.

(3) الزَّبْرَج - بكسرتين -: الزينة من وشي، والذهب، والسحاب الرقيق فيه حُمْرة.

(4) البُرْتُن: مخلب الأسد، أو هو من السُّع كالإصبع من الإنسان.

(5) في نسخة «مثل المولي» وكلاهما صحيح، والمولي: اسم فاعل ماضيه أولى، أي أعطى، أو ألى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَظَرٍ وخَدَبٌ، فتقول: قرأاً - بكسر القاف وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين - ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قرأياً» بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تقلب ياءه ألفاً؛ لسكون ما قبلها.

وأشار بقوله: «وأؤم، ونحوه وجهين في ثانيه أم» إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم، جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: أؤم، مضارع أم، فإن شئت أبدلت فقلت: أؤم، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أؤم، وكذا ما كان نحو أؤم في كون أولى همزته للمتكلم وكسرت ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال والتحقيق، نحو: أين مضارع أن؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أين، وإن شئت حَقَّقْتَ فقلت: أين.

- ٩٥٣ - وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا^(١)
 ٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٌ ذَا أَيضًا رَأَوَا^(٢)
 ٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ^(٣)

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مصباح ودينار:

(١) «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أقلب» الآتي «أقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله: «أقلب كسراً» مفعول به مقدم، وعامله قوله: «تلا» الآتي «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «ألفاً» والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لألفاً «أو» عاطفة «ياء» معطوف على قوله: كسراً، وياء مضاف، و«تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «أفعلًا» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول به مقدم لأفعلًا «أفعلًا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «وأوا» في البيت السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله: في آخر، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف، و«فعلان» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به لرأوا الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٣) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف، و«المعتل» مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين: مبتدأ «مه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «غالباً» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الجول» مضاف إليه.

«مَصَابِيحَ، وَذَنَائِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غَزَيْلٌ» وفي قَدَالٍ: «قَدَيْلٌ»⁽¹⁾.

وأشار بقوله: «بواو ذا افعللا في آخر... إلى آخر البيت» إلى أن الواو تُقلب أيضاً ياء إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التانيث أو قبل زيادتي فَعِلَانْ مكسوراً ما قبلها⁽²⁾.

فالأول نحو: «رَضِي، وَقَوِي» أصلهما رَضِيَ وَقَوِيَ؛ لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوَّةِ؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو: «جُرِيٌّ» تصغير جَرِيٍّ، وأصله جُرِيٌّ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَّةٌ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شَجِيَّةٌ مُصَغَّرَةٌ؛ وأصله شَجِيَّةٌ، من الشَّجْوِ.

والرابع نحو: «غَزِيَانٌ» وهو مِثَالُ ظَرِيَانِ، من الغَزْوِ.

وأشار بقوله: «ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً» إلى أن الواو تُقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُهُ، نحو: «صَامَ صِيَاماً، وَقَامَ قِيَاماً»⁽³⁾ والأصل: صَوَامٌ وَقَوَامٌ، فَأُعِلَّتِ الواو في المصدر حَمَلًا له على فعله.

(1) «غزال» إذا صغرت قلبت: «غزِيَال»، فتُقلَّب الألف ياءً وتدغمان: «غَزَيْلٌ».

وكذلك إن صغرت نحو «منشار» «مصباح» و«دينار» تقول: «مُنَيْشَارٌ» فتُقلَّب الألف ياءً وتدغمان فتقول: «مُنَيْشِيرٌ» و«ذُنَيْبِيرٌ»، و«مَصْبِيحٌ».

(2) لا تنس أن تاء التانيث، والألف والنون زائدتان، وهما في نية الانفصال، فالواقع قبلهما آخِرٌ. وأما قوله: قبل زيادتي «فَعِلَانْ» فمُوهِمٌ؛ إذ إنها لا تُقلَّبُ واو «عَزْوَانِ»، ومرادُه - كما ذكر - ما كان مكسور العين قبل الواو التي هي لأم مزيد بألف ونون، كقولك: «عَزْوَانِ» تقلبها فيه فتقول: «غَزِيَانِ». وأرجح أنه يجب أن تُضبط عينُ «فَعِلَانْ» في كلام الشارح بالكسر؛ بدليل قوله بعد سطور: والرابع نحو «غَزِيَانِ»... والله أعلم.

(3) مثاله قيدا قوله: «في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُهُ» بقيد أن يكون بعد الواو أَلْفٌ، وصرَّح بصحة الواو إذا لم يكن بعدها أَلْفٌ بعد قليل، ولكن سقوط تصريحه هنا مُوهِمٌ. وإن لم يُكسر ما قبل الواو لا تُقلَّب كما في «راح رَوَاحاً» و«عور عَوْرَاً».

فلو صَحَّت الواو في الفعل لم تعتلَّ في المصدر، نحو: «لَاوَذَ لِيَاوَذَا، وَجَاوَرَ جَوَاراً».

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: «حَالَ جَوْلًا».

٩٥٦ - وَجَمُعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُم بَدَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ (١)

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ وأَعْلَتْ في واحِدِهِ أو سَكَّنت، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً إِنْ انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف، نحو: «دِيَارٍ، وَثِيَابٍ» أَضْلُهُمَا: دِيَارٌ وَثِيَابٌ، فَقُلِبَتْ الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً ك«دَارٍ»، أو شَبِيهَةٌ بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً، ك«تُوب».

٩٥٧ - وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجَهَانٍ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ (٢)

إذا وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلَّت في واحدِهِ أو سَكَّنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعْلَةٍ، وجب تصحيحُها، نحو: «عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ» (٣) و«كوزٌ وَكُوزَةٌ» (٤)، وشد: «تُورٌ وَثِيْرَةٌ» (٥).

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«عَيْن» مضاف، و«عَيْن» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عَيْن، والجملة من أعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لعَيْن «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من احكم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطلبية خبراً جائز «بدا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه» حيث «الأول» جار ومجرور، والثاني ظرف مكان، وهما متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال، والجملة من «عَنَ» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلته» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالحيل.

(٣) العود: المسن من الإبل، وقد جمعه على عَيْدَةٍ - بالقلب - في لغة قبيحة.

(٤) الكوز: إناء من فخار له عُروة وبلبل، وهو دخيل.

(٥) قد جاء جمع تُور - بمعنى القطعة من الأقط - على تُورَةٍ كما هو الأصل.

ومن هنا يُعلم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حكم على «فَعَلَةٌ» بوجود التصحيح، وعلى «فَعَلٍ» بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: «حَاجَةٌ وَجَوْجٌ» والإعلال نحو: «قَامَةٌ وَقِيمٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ»^(١)، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالبٌ.

٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَأْأَنْقَلَبُ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ وَوَجَبٌ^(٢)

٩٥٩ - إِبْدَالٌ وَوَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ وَيَا كَمُوقِنٍ بَدَأَ لَهَا اعْتَرَفَ^(٣)

إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحة؛ قلبت ياء، نحو: «أَعْظِيْتُ» أصله: أَعْظَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاوَل، فقلبت الواو في الماضي ياء حَمَلًا على المضارع، نحو: «يُعْطِي»، كما حُمِلَ اسم المفعول، نحو: «مُعْطِيَانِ» على اسم الفاعل، نحو: «مُعْطِيَانِ» وكذلك «يُرْضِيَانِ» أصله يُرْضَوَانِ؛ لأنه من الرِّضْوَانِ، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمَلًا لبناء المفعول على بناء الفاعل، نحو: «يُرْضِيَانِ».

وقوله: «ووجب إبدال واو بعد ضمٍّ من أَلْفٍ» معناه أنه يجب أن يُبَدَّلَ من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة، كقولك في «بَايَعَ»: «بُوعَ»، وفي «ضَارَبَ»: «ضُورِبَ».

(١) دِيمٌ: أصله «دِيَوْمٌ»، و«الديمة»: مطر يدوم في سكون، وواوَي الأصل من دام يدوم دوماً ودواماً.

وإن كانت الواو في المفرد متحركة لا تُقَلَّبُ كقولك: «طويلٌ» و«طَوَالٌ».

(٢) «الواو» مبتدأ «لاماً» حال من الواو، أو من الضمير المستتر في «انقلب» الآتي «بعد» ظرف متعلق بانقلب، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة: مفعول مقدم، وعامله «انقلب» الآتي «انقلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيَانِ» الكاف جارة لقول محذوف، أي: كقولك، والمعطيَانِ: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة من هذا الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماضٍ.

(٣) «إبدال» فاعل وجب الذي في آخر البيت السابق، وإبدال مضاف، و«واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال، وبعد مضاف، و«ضم» مضاف إليه «من أَلْفٍ» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة: مبتدأ «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف، وتقدير الكلام: ويا كائنة كياء موقن نذا لها» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «اعترف» الآتي «اعترف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، أو هو فعل ماضٍ مبني للمجهول، وعلى كل حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «ويا كموقن».

وقوله: «ويا كموقن بذا لها اعترف» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واواً، نحو: «مُوقِنٌ ومُوسِرٌ» أصلهما مُوقِنٌ ومُيسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: «هُيَامٌ».

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمًا»^(١)

يجمع «فَعْلَاءٌ» و«أَفْعَلٌ» على «فُعَلٍ» بضم الفاء وسكون العين، كما سبق في التفسير^(٢)، كـ «حَمْرَاءٌ وَحُمَيْرٌ» و«أَحْمَرٌ وَحُمَيْرٌ»؛ فإذا اغتَلَّتْ عَيْنُ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْيَاءِ، قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِنَصَحِّ الْيَاءِ، نَحْوُ: «هَيْمَاءٌ وَهَيْمٌ، وَبَيْضَاءٌ وَبَيْضٌ» ولم تُقَلَّبِ الْيَاءُ وَاوَاً، كَمَا فَعَلُوا فِي الْمَفْرَدِ، كـ «مُوقِنٍ» اسْتِثْقَالاً لِذَلِكَ فِي الْجَمْعِ.

٩٦١ - وَوَاوَاً أَثَرَ الضَّمِّ زِدْ الْيَاءَ مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا^(٣)

٩٦٢ - كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُوعَانَ صَيْرَةٍ^(٤)

(١) ويكسر فعل مضارع مبني للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «هيم» قصد لفظه: نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال، وعند مضاف، و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف، و«أهيما» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك.

(٢) ص ١٠٢.

(٣) «وواوًا» مفعول ثانٍ لقوله: «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد، وإثر مضاف، و«الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «البا» قصر للضرورة: مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفي «ألفي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء «لام» مفعول ثانٍ لألفي، ولام مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وتقديره: متى ألقى الياء لام فعل فرده واوًا «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: ألقى، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(٤) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتاء مضاف، و«بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببان «كمقدرة» جار ومجرور متعلق ببان أيضاً «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور =

إذا وقعت الياء لَامَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التانيث، أو زِيَادَتِي فَعْلَان، وأنضمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة، وجب قلبها واوًا.

فالأول نحو: قَضُو الرجل^(١)!

والثاني: كما إذا بَنِيَتْ من رَمَى اسماً على وزن مَقْدَرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ.

والثالث: كما إذا بَنِيَتْ من رَمَى اسماً على وزن سُبْعَان، فإنك تقول: رَمُوان.

فتقلب الياء واوًا في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى^(٢)

إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن «فُعْلَى» جاز فيها وَجْهَان:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واوًا، نحو: «الصَّيْقَى، والكَيْسَى، والضُّوقَى،

والكُوسَى» وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكُيسِ^(٣).

= يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان، والضمير البارز مفعول أول لصير.

(١) قضا الرجل: معناه: ما أقضاه! وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال «ظُرف» للدلالة على التعجب، على ما مر في بابها. ونظير ذلك: رَمُو الرجل، بمعنى: ما أرماه! وسَرُو الرجل، بمعنى: ما أسراه! أي: ما أقوى سيره ليلًا! أما سَرُو الرجل - بمعنى: ما أسماه وما أعظم مروءته! - فواوه أصلية.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلَى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعيناً «وصفاً» حال من فعلَى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «يلفى» الآتي على أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، وجملة يلقى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) قال الأشموني في «شرح» ٤/ ٤٣٤ - ٤٣٥:

تنبيه: «فُعْلَى» الواقعة صفةً على ضربين:

أحدهما: الصفة المحضة، وهذه يتعين فيها قلبُ الضمة كسرةً لسلامة الياء، ولم يُسمع منها إلا «قسمةً ضيْزَى»، أي: جائزة، يقال: ضازَهُ حَقَّهُ بضيْزُهُ: إذا بَحَسَهُ وجر عليه. و«مشية جِيكى»: أن يتحرك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك: إذا حرَّك مَنْكَبَيْه.

فَضْلٌ

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ^(١)
 تُبَدَّلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامَ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَى»، نَحْوُ: تَقَوَى، وَأَصْلُهُ تَقَيًّا؛ لِأَنَّهُ
 مِنْ تَقَيْتُ، فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ وَاوًا، نَحْوُ: «صَدَيًّا وَخَزَيًّا»، وَمِثْلُ تَقَوَى:
 «تَقَوَى» بِمَعْنَى الْفُتْيَا، وَ«بَقَوَى» بِمَعْنَى الْبُقْيَا، وَاحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ: «غَالِبًا» مِمَّا لَمْ يَتَبَدَّلِ الْيَاءُ فِيهِ
 وَاوًا وَهِيَ لَامُ اسْمٍ عَلَى «فَعَلَى»، كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ: رَيًّا^(٢).

= وَالْآخَرُ: غَيْرُ الْمَحْضَةِ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، وَهِيَ «فَعَلَى» «أَفْعَل»، كَالطَّوْبِيِّ وَالْكُوسِيِّ وَالضُّوْقِيِّ
 وَالخُورِيِّ، مَوْثَلَاتُ الْأَطِيبِ وَالْأَكْيَسِ وَالْأَضِيقِ وَالْأَخِيرِ! وَهَذَا الضَّرْبُ هُوَ مَرَادُ الْمَصْنُفِ.
 وَهُوَ فِي مَا ذَكَرَهُ فِيهِ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ سَبِيوِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا هَذَا الضَّرْبَ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ،
 فَحَكَمُوا لَهُ بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ، أَعْنِي: مِنْ إِقْرَارِ الضَّمَّةِ وَقَلْبِ الْيَاءِ وَاوًا؛ كَمَا فِي «طَوْبِي» مُصَدَّرًا.
 وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الصِّفَاتِ جَارٍ مَجْرَى
 الْأَسْمَاءِ أَنَّ «أَفْعَل» التَّفْضِيلُ يُجْمَعُ عَلَى «أَفَاعِل» فَيُقَالُ: «أَفْضَلُ وَأَفْضَلُ»، وَ«أَكْبَرُ وَأَكْبَرُ» كَمَا يُقَالُ فِي
 جَمْعِ «أَفْكَلٍ» - وَهِيَ الرَّعْدَةُ -: «أَفَاكَلُ».
 وَالْمَصْنُفُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ وَأَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُمَا مَسْمُوعَانِ مِنَ الْعَرَبِ فَكَانَ التَّعْبِيرُ
 السَّالِمَ مِنَ الْإِبْهَامِ الْمَلَاقِي غَرَضَهُ أَنْ يَقُولَ:
 وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لَفُعَلَى أَفْعَلًا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى
 انْتَهَى كَلَامُ الْأَشْمُونِيِّ.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ» ٣/ ٣٩١ - ٣٩٢ أَنَّ النَّاطِمَ وَابْنَهُ خَالَفَا النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
 وَانظُرْ «تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٣/ ١٥٩١ - ١٥٩٢.

- (١) «مِنْ لَامٍ» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «بَدَلٌ» الْآتِي، وَلَامٌ مِضَافٌ، وَ«فَعَلَى» مِضَافٌ إِلَيْهِ «اسْمًا» حَالٌ مِنْ
 فَعَلَى «أَتَى» فَعَلٌ مَاضٍ «الْوَاوُ» فَاعِلٌ أَتَى «بَدَلٌ» حَالٌ مِنَ الْوَاوِ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِبْعِيَّةٍ، وَبَدَلٌ
 مِضَافٌ، وَ«يَاءٌ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «كَتَقَوَى» جَارٍ وَمَجْرُورٍ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبِرَ مَبْتَدَأً مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ:
 وَذَلِكَ كَائِنٌ كَتَقَوَى «غَالِبًا» حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: «ذَا» الْآتِي «جَا» قِصْرٌ لِلضَّرُورَةِ: فَعَلٌ مَاضٍ «ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ:
 فَاعِلٌ جَاءَ «الْبَدَلُ» بَدَلٌ مِنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ.
 (٢) فَإِذَا كَانَتْ لَامٌ «فَعَلَى» وَاوًا سَلِمَتْ فِي الْأَسْمِ - نَحْوُ «دَعْوَى» - وَالصِّفَةِ؛ نَحْوُ «تَشْوَى».
 يَنْظُرْ «تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ» ٣/ ١٥٩٣، وَ«شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ» ٤/ ٤٣٥.

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَصَفَا وَكَوْنٌ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى^(١)
 أي: تُبَدَّلُ الواو الواقعة لَامًا لـ «فُعْلَى» وصفًا ياء، نحو: «الدُّنْيَا، والعُلْيَا»، وَشَدَّ قَوْلُ
 أَهْلِ الْحِجَازِ: الْقُضْوَى؛ فَإِنْ كَانَ «فُعْلَى» اسْمًا سَلِمَتِ الْوَاوُ، كَحَزْوَى^{(٢)(٣)}.

فَصْلٌ

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا^(٤)
 ٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا^(٥)
 إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، وَكَانَ سَكُونُهَا أَصْلِيًّا،

(١) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتي «جاء» فعل ماضٍ «لام» فاعل «جاء»،
 و«لام» مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف، و«قضوى»
 مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «بخفى» فعل
 مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كون» الواقع مبتدأ، والجملة من يخفى المنفي
 بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) حزوى - بضم الحاء وسكون الزاي - اسم مكان بعينه، ويرد كثيراً في شعر ذي الرمة؛ فمن ذلك قوله:

أَذَارًا بِحَزْوَى هَجَبٍ لِّلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ

(٣) فإذا كانت لام «فُعْلَى» ياءً سلمت في الاسم - نحو «الفُتْيَا»، وفي الصفة؛ نحو «القُصْبَا» تأنيت «الأقصى»؛
 فلم يفرقوا في «فُعْلَى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة؛ كما لم يفرقوا في «فُعْلَى» - بالفتح - من ذوات
 الواو كما سبق. قاله المرادي ٣/ ١٥٩٤، وينظر الأشموني ٤/ ٤٣٧.

(٤) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله:
 يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماضٍ، وألف الاثنين
 فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله: «عريا» الآتي «عريا» عري:
 فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل، وهو أيضاً معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٥) «فياء» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثانٍ لاقبلن الآتي «الواو» مفعول أول لاقبلن «القلبن»
 اقلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
 «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل اقلبن «وشد» فعل ماضٍ «معطى» فاعل شد، وهو اسم مفعول
 يتعدى كفعله لاثنتين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثانٍ لمعطى، وغير مضاف،
 و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسماً» رسم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف
 للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من رسم ونائب
 فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

أبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وذلك نحو: «سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ» والأصل: سَيِّوِدٌ وَمَيِّوِتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ؛ فَفُتِّبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ؛ فَصَارَ: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، فَإِنْ كَانَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي كَلِمَتَيْنِ لَمْ يُوْثِرْ ذَلِكَ، نَحْوُ: «يُعْطِي وَاقِدٌ»، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون، كقولك في رُؤْيَةٍ: «رُؤْيَةٌ»، وفي «قَوِيٌّ»: «قَوِيٌّ»^(١) وَشَذَّ التَّصْحِيحُ فِي قَوْلِهِمْ: «يَوْمٌ أَيُّومٌ»^(٢)، وَشَذَّ أَيْضاً إِبْدَالُ الْيَاءِ وَاوًا فِي قَوْلِهِمْ: «عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً»^(٣).

٩٦٨ - مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَيْدِلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ^(٤)
٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ^(٥)

(١) وكذلك إن كان السابق منهما متحركاً؛ نحو «طويل» و«غير»، أو كان السابق غير أصيل؛ نحو «ديوان»؛ إذ أصله «دَوَانٌ»، و«بُوع»؛ إذ واوه بدلٌ من ألف «بايع». ينظر «شرح الأشموني» ٤/٤٣٩.

(٢) يومٌ أيومٌ: شديد.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي - مثل رمى يرمي - عيًّا - بوزن رَمَى - وعواء، وعوَّة، وعوِيَّة - على فَعْلَةٍ كَرَمِيَّة - إذا لوى حَظْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس عِيَّةً، بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة، وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة وَاوًا، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياءً؛ لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسقت إحداهما بالسكون.

(٤) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله: «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل» الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

(٥) «إن» شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التالي» نائب فاعل حرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطية «سكن» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «إعلال» مفعول به لكف، وإعلال مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول.

٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلْفٌ^(١)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: «قَالَ وَبَاعَ»، أصلهما: قَوْلَ وَيَبِعَ، فُقلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها، كـ«جَبَلٍ وَتَوَمَّ» أصلهما: جَبَالٌ وَتَوَأَمَّ^(٢)، نُقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو، فصارا: جَبَالًا وَتَوَأَمًا^(٣).

فلو سَكَنَ ما بعد الياءِ أو الواو ولم تكن لاماً، وجب التصحيحُ، نحو: «بَيَانَ وَطَوِيلَ»، فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياءً مشددة، كـ«رَمَيَا وَعَلَوِيَّ»، وذلك نحو: يَخْشُونَ، أَضْلُهُ: يَخْشِيُونَ، فُقلبت الياءِ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا^(٤)

(١) «إعلالها» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة من يكف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وهي» في البيت السابق «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكف» السابق «غير» نعت لساكن، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

(٢) الجَبَلِ والجَبَالِ: الضُّبع. والتَّوَمُّ والتَّوَأَمُّ: أحدُ التوأمين.

(٣) وثمة شروطٌ أخرى هي بإيجاز:

أن تكونا في كلمة واحدة، وأن يَنْفتح ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.

وفي الأبيات التالية تنمة للشروط.

(٤) «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح، وعين مضاف، و«فعل» بفتحتين: مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر، وأصله فعل ماض فحكاه: معطوف على فعل، والألف للإطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وهذا كائن كأغيد «وأحولاً» معطوف على أغيد، والألف للإطلاق.

كُلُّ فِعْلٍ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٌ»^(١) فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَيْنَهُ التَّصْحِيحُ، نَحْوُ: عَوَّرَ فَهُوَ أَعْوَرٌ، وَهَيْفٌ فَهُوَ أَهَيْفٌ، وَغَيْدٌ فَهُوَ أَغْيَدُ^(٢)، [وَحَوْلٌ فَهُوَ أَحَوْلٌ]، وَحُمِلَ الْمَصْدَرُ عَلَى فِعْلِهِ، نَحْوُ: هَيْفٌ وَغَيْدٌ وَعَوَّرٌ وَحَوْلٌ.

٩٧٢ - وَإِنْ يَبْنَ تَفَاعَلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ^(٣)

إِذَا كَانَ أَفْتَعَلَ مَعْتَلَّ الْعَيْنُ فَحَقُّهُ أَنْ تُبَدَلَ عَيْنُهُ أَلْفًا، نَحْوُ: «اعْتَادَ وَارْتَادَ» لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا؛ فَإِنْ أَبَانَ «أَفْتَعَلَ» مَعْنَى تَفَاعَلَ - وَهُوَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ - حُمِلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَآوِيًّا، نَحْوُ: «أَشْتَوَرُوا»^(٤)، فَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا، نَحْوُ: «إِبْتَاغُوا»، وَاسْتَأْفُوا» أَي: تَصَارَبُوا بِالسِّيْفِ^(٥).

٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ صَحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ^(٦)

(١) هو «فَعْلٌ» اللازم المكسور العين الدال على لون، أو عيب، أو وصف ظاهر في البدن.

(٢) الأهيف: ضامر البطن والخاصرتين، والأغيد: ناعم البدن مُتَّيِّه.

(٣) «إِنْ» شرطية «بَيْنَ» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعَلَ» فاعل بَيْنَ «مِنِ افْتَعَلَ» جار ومجرور متعلق بَيْنَ «وَالْعَيْنُ» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «وَآوُ» خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال، والرباط الواو «سَلِمَتْ» سلم: فعل ماض جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو، أو إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «وَلَمْ» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تَعَلَّ» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين، والجملة في محل نصب حال. (٤) اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل» فإنه يُعَلُّ بقلب الواو أَلْفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها، لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كُوَّارته، مثل: «شاره يُشوره».

(٥) فإن لم يدل على التفاعل؛ فإعلاله واجب؛ نحو «اعتاد»، و«اجتاز».

(٦) «إِنْ» شرطية «لِحَرْفَيْنِ» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحق» الآتي «ذَا» اسم إشارة: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة لا محل لها مفسرة «صَحَّحَ» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «أَوَّلٌ» نائب الفاعل «وَعَكَّسَ» مبتدأ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قَدْ» حرف تقليل «يَحِقُّ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عكس، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «عكس».

إذا كان في كلمة حَرْفاً عَلَّةً كُلُّ واحد متحرك مفتوح ما قبله، لم يجز إعلالهما معاً؛ لثلاثا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، وَالْأَحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو: «الْحَيَا وَالْهَوَى»، وَالْأَضْلُ: حَيِّيٌّ وَهَوَيٌّ، فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطراف محلُّ التغيير، وَشَدَّ إعلال العين وتصحيح اللام، نحو: «غَايَةٌ».

٩٧٤ - وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ^(١)

إذا كان عين الكلمة واواً متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسم، لم يَجُزْ قلبُها ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: «جَوْلَانٌ، وَهَيْمَانٌ» وشذ: «مَاهَانٌ، وداران»^(٢).

٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا أَقْلَبٍ مِيمًا النَّوْنُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا^(٣)

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدري ونصب «يسلم» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(٢) القياس فيهما «دَوْرَانٌ» و«مَوْهَانٌ». وقيل: إنهما أعجميان، فلا يحسن عدُّهما فيما شُدَّ.

ينظر «شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان» ٤/٤٤٥.

(٣) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «أقْلَبٍ» الآتي، وقبل مضاف، و«با» قصر للضرورة: مضاف إليه «أقْلَبٍ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثانٍ لأقْلَبٍ تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لأقْلَبٍ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف للدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لما كان التَّنْقُطُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً، وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة^(١)، ويجمعهما قوله: «مَنْ بَتَّ أَنْبِذًا» أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَهُ عَنْ بَالِكَ وَاظْرَحَهُ، وألف «انبذا» مُبَدَّلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

فَصْلٌ

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِسِينٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَبْنٍ^(٢)
إذا كانت عينُ الفعل ياءً أو واوًا متحركة، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: «يَبِينُ وَيَقُومُ»، والأصل: «يَبِينُ وَيَقُومُ»، بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك في «أَبْنٍ»^(٣).
فإن كان الساكنُ غير صحيح لم تنقل الحركة، نحو: «بَايَعَ وَبَيَّنَّ وَعَوَّقَ»^(٤).
٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ وَلَا كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غَلَّأَ^(٥)

(١) المتصلة: في كلمة واحدة، والمنفصلة: في كلمتين.

وهذا هو المسمى في أحكام التجويد «الإقلاب»، وله تفاصيلُ في أدائه تُرَاجَعُ في مَظَانِهَا.

(٢) «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «انقل» الآتي «صح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذي مضاف، و«لين» مضاف إليه «أت» نعت للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين مضاف، و«فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(٣) أصل «أبن»: «أبين»، كأجرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها - وهو الباء الموحدة - فالتقى ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٤) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(٥) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن، وفعل مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «كابيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على ابيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله: علل، الآتي «غللا» علل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.

أي: إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفاً أو مُعْتَلَّ اللام؛ فإن كان كذلك فلا نُقْلَ، نحو: ما أُبَيِّنَ الشَّيْءَ وَأُبَيِّنُ بِهِ! وما أَقْوَمُهُ وَأَقْوِمُ بِهِ! ونحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، ونحو: أهوى.

٩٧٨ - ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ^(١)

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشَبِّهُ الفِعْلَ المضارع - في زيادته فقط، أو في وَزْنِهِ فقط - من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط: تَبِيعٌ - وهو مثال: «تَحْلِيٌّ»^(٢) - من البيع، الأصل:

تَبِيعٌ - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار: تَبِيعٌ.

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط: «مَقَامٌ»، والأصل: مَقْوَمٌ؛ فنقلت حركة الواو إلى

القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشبهه في الزيادة والزنة؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه

أَعْلٌ، كَيَزِيدُ، وإلا صَحَّ، كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ.

٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَالْأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ^(٣)

٩٨٠ - أَرِزْلٌ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّا الزَّمُ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ^(٤)

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإعلال» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله: مثل، وجملة «ضاهي مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

(٢) التَحْلِيٌّ - بالكسر -: شَعَرُ وجه الأديم، ووسخُهُ، وسواده.

(٣) «ومفعول» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعول، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعول» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وألّف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» في البيت الآتي، وألّف مضاف، و«الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.

(٤) «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «والتا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «وحذفها» =

لما كان «مِفْعَالٌ» غيرَ مُشْبِهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ، كَمِسْوَاكِ، وَحُمِلَ أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فَصُحِّحَ كما صُحِّحَ مفعال، كَمِقْوَلٍ وَمِقْوَالٍ^(١).

وأشار بقوله: «وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أزل. . إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إِفْعَالٍ أو اسْتِفْعَالٍ وكان معتلَّ العين، فإن ألفه تُحذف؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: «إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ»، وأصله: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقُلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّضَ منها تاء التانيث، فصار إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ، وقد تحذف هذه التاء، كقولهم: أَجَابَ إِجَاباً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]^(٢).

٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قِمِينَ^(٣)

= الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: عرض، الآتي، ويروى بعد ذلك «نادراً» وهو حال من الضمير المستتر في قوله: «عرض» الآتي، ويروى مكانه: «ربما» وهو مركب من رب الذي هو حرف تقليل، وما الكافة «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله، لم يجز قلب الواو والياء ألفاً فيه؛ لوجود ألف بعدها.

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل بغير ألف، فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظاً؛ فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف، وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة، كمخيط ومخيط، ويأتي صيغة مبالغة، كمقول ومقول، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس مفعال، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ عليه استحواداً، وأغيلت المرأة ولدها إغياًلاً، واستغيل الصبي استغياًلاً، وأسود الرجل إسواداً، إذا وُلِدَ له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٣) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله: من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرٌ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ^(١)
 إذا بُني «مَفْعُولٌ» من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، وجب فيه ما وجب في «إفعال»
 و«استفعال» من النقل والحذف؛ فتقول في «مفعول» من باع وقال: «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» والأصل:
 مَبِئُوعٌ وَمَقُوعٌ، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، وواو
 مفعول، فحذفت واو مفعول، فصار مَبِيعٌ وَمَقُولٌ، وكان حَقُّ مَبِيعٍ أن يقال فيه: مَبُوعٌ^(٢)،
 لكن قلبوا الضمة كسرةً لتصح الياء، وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: ثوبٌ مَصُوعٌ،
 والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء؛ فيقولون: مَبِئُوعٌ، وَمَخِئُوطٌ، ولهذا قال
 المصنف رحمه الله تعالى: «وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر»^(٣).

(١) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو
 عاطفة، وندر: فعل ماضٍ «تصحيح» فاعل ندر، وتصحيح مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف،
 و«الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وذي مضاف، و«الياء» مضاف
 إليه «اشتهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.
 (٢) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء
 الساكنة بعد ضمة، قلبت واوًا إن كان ما هي فيه مفردًا، كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما: ميقتن
 وميسر، وفعلهما: أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق
 بين الواوي واليائي.

(٣) أصل مبيع: مبيوع؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء، والواو، وإلى هنا يتفق
 سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو
 الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حُذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حُذفت عين الكلمة، فأما
 الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء به للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن
 المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما.

والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف
 الواوي واليائي، لكننا رأيناهم يقولون في الواوي: مقول ومصون ومدوف، وفي اليائي: مبيع ومعين
 ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به
 الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: «إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف»
 فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أننا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه
 مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو: مكرم ومستعان به.

٩٨٣ - وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّرِ الْأَجْوَدَا^(١)
 إذا بُني مَفْعُولٌ من فعلٍ معتلٍّ اللام، فلا يخلو: إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو.
 فإن كان معتلاً بالياء، وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة،
 نحو: «مَرْمِيٍّ» والأصل: مَرْمُويٍّ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت
 الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا؛ لأنه قد
 تقدم ذكره.

وإن كان معتلاً بالواو، فالأجودُ التصحيحُ إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو: «مَعْدُوٌّ»
 مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِيٍّ»^{(٢)(٣)}، فإن
 كان الواويُّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرَضِيٍّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى:
 ﴿أَرْجِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨]؛ والتصحيح قليل؛ نحو: «مَرَضُوٌّ».

= وثانيهما: أنا إن سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى، فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها؛ لأن محل
 ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأما هنا، فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على
 المعنى.

وأما قوله: «إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو: قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه: أنا لا
 نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلاً وثانيهما
 صحيحاً كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعاً معتلين كما في الذي نحن بصده، فلا
 يلزم حذف الأول منهما.

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف، و«عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحرر» فعل مضارع مجزوم بلم،
 وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة
 لم تتحرر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحرر، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق
 الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحرر الأجود فأعلل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

(٣) معدي: أصلها «مَعْدُوٌّ» قُلبت الواو الثانية ياءً حملاً على فعله (عَدِيَ ← عَدِيٌّ) لتطرفها بعد كسرة، فصارت
 «مَعْدُوِيٌّ» فاجتمعت الواو والياء وقُلبت الواو ياءً وأدغمتا وكسرت الدال لمناسبة الياء.

٩٨٤ - كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامٍ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ (١)

إذا بُني اسمٌ على «فُعُولٍ» فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً، جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: «عُصِيٌّ وَدُلِّيٌّ» في جمع عصاً ودَلْوٍ، و«أُبُوٌّ، وَنُجُوٌّ» جمع أبٍ وَنُجُوٌّ (٢)، والإعلال أجودٌ من التصحيح في الجمع (٣)، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو: «عَلَا عُلُوءًا» و«عَتَا عُتُوًّا» وَيَقِلُّ الْإِعْلَالُ، نحو: «قَسَا قِسِيًّا» أي قسوة.

٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْامٍ شُدُوذُهُ نَمِي (٤)

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله: «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب: حال من الفعول، وذا مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة: فعل ماضٍ «الفعول» فاعل جاء «من ذي» جار ومجرور متعلق بجاء، أو بمحذوف حال من الفعول، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو، ولام مضاف، و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد، والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن: يبدو ويظهر.

(٢) أما عصي فأصله الأصيل: عصو - بضم العين والصاد - فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصار عصي، بضميتين وياء مشددة، فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب، ويجوز أن تبقياها، وأما دُلِّيٌّ، فأصلها: دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما أبو فظاهر، وأما نُجُوٌّ، فيجوز أن يكون بالميم على أنه جمع نُجُو، وهو السحاب الذي أهرق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيويه: إنكم لتطيرون في نُحُوٍ كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية» الذي اختصر منه الألفية: وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قُفِي هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

(٤) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«نيم» مضاف إليه «في نوم» جار ومجرور متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«نيام» مضاف إليه «شدوذ» شدوذ: مبتدأ ثان، وشدوذ مضاف، والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير =

إذا كان «فُعَلَّ» جمعاً لما عينه واوٌ، جاز تصحيحه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف^(١)،
 كقولك في جمع صائم: «صُومٌ، وَصِيْمٌ» وفي جمع نائم: «نُومٌ، وَنِيْمٌ».
 فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلان شاذٌ، نحو: «صُومَامٌ»، و«نُومَامٌ» ومن
 الإعلان قوله: [الطويل]

ش ٣٥٩ - فَمَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا^(٢)



= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شذوذه، والجملة من نَمَى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر
 المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(١) بشرط لم يذكره، وهو أن لا يكون معتلاً اللام، نحو «شَاوٌ» و«شُؤَى»، فهذا لا يجوز إعلاله؛ كراهة لتوالي
 الإعلان.

ذَكَرَ به المرادي ١٦١٧/٣، وذكره الأشموني ٤٦١/٤.

(٢) هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ ابْنَةُ مُنْذِرٍ

اللغة: «طرقتنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما فيه،
 والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» طرق: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لـ «مئة» فاعل
 طرق «ابنة» نعت لمية، وابنة مضاف، و«منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «أرق» فعل ماضٍ
 «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام: فاعل أرق، وكلام مضاف، وها: مضاف
 إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح، وهو
 الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا النَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبُّوَا أَسَائِلُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ الْحُبُّ

فَصْلٌ

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَآ تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اثْتَكَلًا^(١)

إذا بني «افتعال» وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتّصال، واتّصل، ومُتّصل، والأصل فيه: اوْتَصَلَ، واوْتَصَلَ، ومُوْتَصِلٌ^(٢)، فإن كان حرف اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلْ، ثم تبدل الهمزة

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة: حال من الضمير المستتر في قوله: «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذو اللين» الواقع مبتدأ، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثاني، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشد» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشد، وذو مضاف، و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شد، ونحو مضاف، و«ائتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي، فقولك من يسر: ائْسِر يئْسِر ائْسَارًا فهو مئْسِر، وههنا أمران:

الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين، أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة. وثانيهما: أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: ايتصل وايتسر؛ لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: ياتصل وياتسر، وواوًا إذا انضمت الفاء، نحو: موْتَصَلَ وموْتَسِر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حرفًا جلدًا يقوى على حركات فاء الكلمة، فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق.

والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: ايتصل ياتصل ايتصلاً فهو موْتَصَلَ، وايتسر ياتسر ايتسارًا فهو موْتَسِر، ومنهم من يهمزه فيقول: ائْتَسِر ياتسر ائْتَسَارًا فهو مؤْتَسِر، وائْتَصَلَ ياتصل ائْتَصَالًا فهو مؤْتَصَلَ، وهذه لغة غريبة.

ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم: «أَتَزَّرَ» بإبدال الياء تاء^(١)(٢).

٩٨٧ - طَا تَا أَفْتِعَالٍ رُذٌّ إِثْرٌ مُطَبِقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدٌ وَادَّكَرٌ دَالًا بَقِي^(٣)

إذا وقعت تاء «افتعال» بعد حرف من حروف الإطباق - وهي الصاد والضاد والطاء والظاء^(٤)، وَجَبَ إِبْدَالُهُ طَاءً، كقولك: «اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، واضْطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا».

والأصل: اضْطَبَّرَ، واضْطَجَعَ، واضْطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء^(٥).

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: «إِدَانٌ، وَازْدَدٌ، وَادَّكَرٌ».

والأصل: اذْتَانٌ، وَازْتَدٌ، وَادَّتَكِرٌ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً،

وأدغمت الدال في الدال^(٦).

(١) يروي المحذوثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ: «وكان يأمرني أن أتزر» بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية: «أن أتزر» بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة.

(٢) قولها ﷺ في «السنن الكبرى» للنسائي برقم (٩٠٧٩)، وفي «جامع الترمذي» برقم (١٣٢)، وفي «مسند أحمد» برقم (٢٥٧٥٠).

(٣) «طا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف، و«افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله: رد، وإثر مضاف، و«مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله: بقي «وازدد، وادكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال.

(٤) وسميت كذلك؛ لأن اللسان يُطَبِقُ عند النطق بها بأعلى الحنك.

(٥) قال الأشموني في «شرحه» ٤/٤٦٤ - ٤٦٥ معللاً هذا الإبدال:

فاستثقلت اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة؛ إذ التاء مهموسة مُسْتَقَلَّةٌ، والمطبق مجهورٌ مُسْتَعْلٍ، فأبدل من التاء حرفاً استعلاءً من مخرجها، وهو الطاء.

(٦) قال الأشموني ٤/٤٦٦:

فاستثقلت مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة، والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وهو الدال.

فَصْلٌ

٩٨٨ - فَأُأْمِرُ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدُ اخْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدُ^(١)
 ٩٨٩ - وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ^(٢)
 إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدُ^(٣)، وجب حذفُ الفاء في الأمر والمضارع،
 والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدُّ، وَيَعِدُّ، وَعِدَّةٌ؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز
 حذفُ الفاء، كَوَعَدِ.

- (١) «فا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لاحذف، وفا مضاف، و«أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف الاسمىة مضاف، ووعد - قصد لفظه - مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي، والكاف الاسمىة مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنيتي مضاف، و«متصف» مضاف إليه، والمراد بـ«بنيتي متصف» بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول.
- (٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال دون يائي الفاء، وههنا أمران:

الأول: أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: يعد ويصف ويجب ويشب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو: عد وصف، والمصدر، نحو: عدة وصفة.

والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو، نحو: يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هَوَّنت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرناه =

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في أَكْرَمَ: يُكْرِمُ، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ، والأصلُ مُؤَكْرِمٍ ومُؤَكْرَمٍ؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول^(١).

٩٩٠ - ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمِلًا وَقَرْنًا فِي أَقْرَرْنَا وَقَرْنَا نَقْلًا^(٢)

إذا أسند الفعل الماضي، المكسور العين، إلى تاء الضمير أو نونه، جاز فيه ثلاثة

أَوْجُهٍ:

أحدها: إتمامه، نحو: «ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا» إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لَامِهِ وَنَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، نحو: «ظَلَّتْ».

والثالث: حذف لومه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: «ظَلَّتْ».

وأشار بقوله: «وَقَرْنًا فِي أَقْرَرْنَا» إلى أن الفعل المضارع المضاعف الذي على وزن يَفْعَلْنَ

إذا اتصل بنون الإناث، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه،

وذلك نحو قولك في يَقْرُرْنَ: «يَقْرُرْنَ»، وفي أَقْرِرْنَا: «قِرْنَا».

= من أمر الكسرة أنك ترى نحو: يوجَل ويوحَل - بفتح ما بعد الواو - لم تُحذف منهما الواو، فدلَّ مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو.

(١) نَبَّهَ الْمُرَادِي عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَبْدَلْتَ هَمْزَةَ «أَفْعَلْ» هَاءً؛ كَقَوْلِهِمْ فِي «أَرَأَقُ»: «هَرَأَقُ»، أَوْ عَيْنًا كَقَوْلِهِمْ فِي «أَنْهَلَ الْإِبِلَ»: «عَنْهَلٌ» لَمْ تُحذفْ لِعَدَمِ مَقْتَضِي الْحذفِ، فَتَقُولُ: «هَرَأَقُ يُهْرِيقُ فَهُوَ مُهْرِيقٌ وَمُهْرَأَقٌ»، وَ«عَنْهَلٌ الْإِبِلَ يُعْنَهُلُهَا؛ فَهُوَ مُعْنَهُلٌ، وَهِيَ مُعْنَهَلَةٌ»، أَي: مَهْمَلَةٌ.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٦٣٥ - ١٦٣٦.

(٢) «ظَلَّتْ» بِكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء، قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظلت» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بقوله: «استعملا» الآتي «استعملا» استعمال: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله: «نقلاً»، الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله: «وَقَرَنَ نُقْلًا» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بفتح القاف^(١)، وأصله: أَقَرَرَنَ، من قولهم: قَرَّ بِالْمَكَانِ يَقَرُّ، بمعنى يَقِرُّ^(٢)، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين^(٣).



- (١) قرأ بالفتح من العشرة المدنيان (نافع وأبو جعفر) وعاصم؛ كما في «النشر» ٢/٢٦٦.
- (٢) نبه المرادي - ١٦٣٧/٣ - على أنه ذهب بعضهم إلى أن «قَرَنَ» - على قراءة الكسر - أمرٌ من الوقار، يُقال: وَقَرَ يَقَرُّ، فيكون «قَرَنَ» محذوف الفاء مثل «عَدَنَ»، ورُجِّحَ الأولُ لتتوافق القراءتان! وذهب بعضهم إلى أن «قَرَنَ» - على قراءة الفتح - أمرٌ من قار يقار.
- (٣) وهنا أمران نحب أن ننهيك إليهما:

الأول: أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد، وأنه يُقتصر فيه على ما سُمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء، فاختلِفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرد، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح «الكافية» ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوبين من النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سليم. وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ، ولم يُسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما «ظلت ومست» وكلمة من المزيد فيه وهي «أحست».

والأمر الثاني: أن تخريج قراءة نافع على أن ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من المضعف أحد وجهين، والثاني أنه من الأجوف، والأصل: قار يقار، على مثال خاف يخاف، وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة.

الإدغام^(١)

- ٩٩١ - أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ إِذْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ^(٢)
- ٩٩٢ - وَذُلٌّ وَكَلَلٌ وَلَبِّبٌ وَلَا كَجَسَسٍ وَلَا كَاخْضَصَ أَبِي^(٣)
- ٩٩٣ - وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِّ^(٤) وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبْلِ^(٥)
- إذا تحرك المثلان^(٥) في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدرا^(٦)، ولم يكن ما

(١) الإدغام - في اللغة - : الإدخال.

وهو : الإتيان بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما.

ويسميه البصريون «الإدغام» بإدغام الدال.

(٢) «أول» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أدغم» الآتي، وأول مضاف، و«مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل... إلخ «كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره: لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف، و«صف» مضاف إليه.

(٣) «وذلل» معطوف على «صف» في البيت السابق «وكلل، ولبب» معطوفان على صف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٤) «ولا كهليل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» عاطفة، قبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فك».

(٥) يتكلم هنا عن إدغام التماثلين (في المخرج والصفة)، وهو من مسائل النحو وعلم التجويد. ومن مسائل علم التجويد فحسب إدغام المتجانسين (وهما المتحدان مخرجاً، المختلفان صفةً)، وإدغام المتقاربين (وهما المتقاربان مخرجاً وصفةً).

(٦) قبل هذا الشرط أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في اثنتين كان جائزاً بشرطين:

أ) أن لا يكونا همزتين نحو «قَرَأَ آيَةَ»، وأن لا يكون الحرف قبلهما ساكناً غير لين نحو «شهر رمضان». فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وأجازته الفراء.

هما فيه اسماً على وزن «فُعَلٍ» أو على وزن «فُعَلٍ» أو «فِعَلٍ» أو «فَعَلٍ» ولم يتصل أولُ المثلين بِمُدْعَمٍ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام، كَدَدْنٍ^(١)، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره.

فالأول: كَصَفَفٍ وَدُرَرٍ.

والثاني: كذُلِّ^(٢) وَجُدُدٍ.

والثالث: كِكَلَلٍ وَلِمَمٍ^(٣).

والرابع: كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ^(٤).

والخامس: كَجُسَسٍ جمع جَاسٍ.

والسادس: كَاخْصَصَ ابِي، [وأصله: أَخْصَصَ أبِي]، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد

وحذفت الهمزة.

والسابع: كَهَيْلَلٍ - أي: أَكْثَرَ من قول لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ - ونحوه: قَرَدَدٌ وَمَهْدَدٌ^(٥).

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: «رَدَدٌ، وَصَنَّ - أي: بَخَلَّ - وَلَبَّ»^(٦)،

والأصل: رَدَدَ، وَصَنَّ، وَلَبَّبَ.

وأشار بقوله: «وشذ في أَلَلٍ ونحوه فَكٌ بنقل فقبل» إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قِيَّاسُهَا

وَجُوبُ الإِدْغَامِ؛ فجعل شاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، نحو: «أَلَلُ السَّقَاءِ» إذا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ،

و«لَحِجَّتْ عَيْنُهُ» إذا التصقت بالرَّمَصِ^(٧).

(١) وهو اللهب.

(٢) ذلل، بضمين، جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجدد، بضمين أيضًا، جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٣) الكلل: جمع كَلَّةٌ، بكسر الكاف فيهما، وهي السترة. واللمم: جمع لَمَّةٌ، بكسر اللام فيهما، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٤) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٥) فهما ملحقان بـ«جعفر». والقَرَدَدُ: ما ارتفع من الأرض. ومَهْدَدٌ: اسم امرأة.

(٦) لَبَّبَ، على وزن كَرَّمٌ، أي: صار لبيبًا، واللييب: التام العقل.

(٧) الرمص، بفتح الراء والميم جميعًا: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلاً فهو العَمَصُ. وقد بقي مما سُمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دبب الإنسان، من باب ضرب أو =

إذا تحرك المتماثلان وجب إدغام أولهما في ثانيهما:

إن لم يتصدرا كـ «دَدَن»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «صفف»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «ذلل»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «لمم»

ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «طلل»

ولم يتصل أول المثليين بمدغم «جُسَس»

ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة «اخصصَ ابي»
أصله «اخصصَ أبي»

ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره «هيلل»

= فرح: إذا نبت الشعر في جبهته، وقولهم: صكك الفرس، من باب دخل: إذا اصطك عرقوباه، وقولهم: ضبيت الأرض، من باب فرح: إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر، من باب فرح: إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة، من باب فرح: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة، من باب كرم: إذا ضاق مجرى لبنها. هذا، وقد قال قنبر ابن أم صاحب:

أُنِّي أجودُ لأقوامٍ وإنَّ ضَينُوا

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً، أما شذوذه قياساً فظاهر، وأما شذوذه استعمالاً؛ فلأن «ضينوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوة.

٩٩٤ - وَحِيَّيْ أَفْكَكَ وَادَّغِمِ دُونَ حَذْرٍ كَذَلِكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ^(١)

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحِيَّيْ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُمَا، نحو: حِيَّيْ وَعِيَّيْ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حِيَّيْ وَعِيَّيْ^(٢)، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل، لم يَجْزِ الإدغام اتفاقاً، نحو: لَنْ يُحِيَّيْ^(٣).

وأشار بقوله: «كذلك نحو تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين، مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ - وهو القياسُ - نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أَدْغَمَ أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى، فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصِلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَتَرَ» الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَرَ يَسْتَرُ سِتَّاراً^(٤).

(١) «وحيي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افكك، الآتي «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف، و«حذر» مضاف إليه «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف، و«تجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَهُ

(٣) يحيى: هو مضارع أحيأ، على وزان أعطى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ التَّوَلَّى﴾ [القيامة: ٤٠].

(٤) أما سَتَرَ فأصله استتر على وزان اجتمع، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر، بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة، وأما يستر، فأصله يستر على مثال يجتمع، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار يستر، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة، وأما ستاراً، فأصله استتار، على مثال اجتمع، =

- ٩٩٥ - وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعِبْرُ^(١)
يقال في تتعلم وتنزل وتبين ونحوها^(٢): «تَعَلَّمْ، وَتَنَزَّلْ، وَتَبَيَّنْ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].
- ٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنُ^(٣)
٩٩٧ - نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي^(٤)

= فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء، فصار سِتَّارًا، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلبس بالماضي من الثلاث المضعف العين - نحو: عَظَّمَ - إذا قلت: سَتَّرَ فلان فلانًا.

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان؛ فأنت تقول في المضارع: «يستر» فتمضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استمر، وكذلك المصدران مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار، ومصدر ذاك تستير.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدي «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقصر؛ إما على أنه نائب فاعل له، أولاً، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة - على الحالين - في محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقصر «كتبين» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

(٢) من المضارع؛ لأنه يتعذر فيه الإدغام في الابتداء، لا الماضي.

(٣) «فك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك «مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه «بمضم» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضم مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٤) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«حللت ما حللته» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل «نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه فأعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكراره مراراً «وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم، وشبه مضاف، =

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرٌ رَفَعٍ، سَكَنَ آخِرُهُ؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْفَتْكُ،
 نحو: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالْهِنْدَاتُ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازَ الْفَتْكُ، نَحْوُ: لَمْ يَحْلُلْ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصِييَ﴾ [طه: ٨١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾
 [البقرة: ٢١٧] وَالْفَتْكُ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَجَازَ الْإِدْغَامَ، نَحْوُ: «لَمْ يَحْلُلْ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الآية: ٤] فِي سُورَةِ الْحَشْرِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَالْمُرَادُ بِشَبْهِ الْجَزْمِ سَكُونُ
 الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ: أَحْلَلْ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حُلٌّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ كَحُكْمِ الْمَضَارِعِ
 الْمَجْزُومِ^(١).

٩٩٨ - وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِيمِ وَالشُّزْمِ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلْمٍ^(٢)

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان، نحو احلّل وحلّ، استثنى من ذلك شيئين:

= و«الجزم» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.

(١) إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع؛ نحو «رُدُّوا»، أو ياء مخاطبة، نحو «رُدِّي» أو نون تأكيد؛ نحو «رُدُّنَّ» أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ كذا قالوه!
 وعللوه أن الفعل حينئذٍ مبنيٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.
 والتزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة، نحو «رُدِّها»، و«لم يردِّها»، والتزموا ضمة قبل هاء غائبة؛ نحو «رُدِّه» ولم يردِّه».
 قالوا: لأن الهاء خفية؛ فلم يُعتدَّ بوجودها، فكأن الدالَّ قد وليها الألف والواو؛ نحو «ردّا» و«رُدِّوا»، وحكى الكوفيون «ردِّها» بالضم والكسر، و«ردِّه» بالكسر والفتح، وذلك في المضموم الفاء.
 نبه عليه المرادي: ١٦٤٨/٣ - ١٦٤٩ وذكر لغات.

(٢) «فك» مبتدأ، وفك مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «في التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لا لتزم «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «في هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

أحدهما: أَفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجب فَكُّهُ، نحو: أَحْبِبْ بَزِيدَ، وَأَشْدِدْ بِياضَ وجهه.
الثاني: هَلَمْ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

- ٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلُ^(١)
١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ^{(٢)(٣)}
١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا^(٤)
١٠٠٢ - وَآلِهِ الْغُرُّ الْكِرَامِ الْبَرَّرَةَ وَصَحْبِهِ الْمُنتَخَبِينَ الْخَيْرَةَ^{(٥)(٦)}

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي، وجمع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «غنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خير المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في «بجمعه» بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل، و«جل مضاف، و«المهمات» مضاف إليه، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «نظماً».

(٢) «أحصى» فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

(٣) الكافية، واسمها «الكافية الشافية» منظومة في النحو لابن مالك رحمه الله تبلغ سبعة وخمسين وسبع مئة وألفين من الأبيات لخصها كما ذكر هنا في «الألفية».

(٤) «فأحمد» الفاء للسببية، أحمد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله: «مصلياً خير» نعت لمحمد، وخير مضاف، و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.

(٥) «وآله» معطوف على محمد «الغُرُّ» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

(٦) هذا والله أعلى وأعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبذا انتهى ما يُسر من فوائد على «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» رحمهما الله تعالى أثبتتها مُنتقاةً من =

أماكنها، مُستخرجةً من معانها، على سبيل إثراء هذا الشرح دونَ تقصُّصٍ لِمَا جادت به أقلام النحاة من بيان وتبيين، وتفصيل وتوضيح؛ فذلك متعذَّرٌ؛ لأنه من الكمال بمكان، وما هو من البشر بإمكان! فكيف بالضعيف القاصر، والمتأخَّر العاجز كاتِبِ هذه السطور؛ غفر الله له وللمسلمين بمنه وكرمه.
وصدق القائل:

إن تجد عيباً فسُدَّ الخللاً جلُّ من لا عيبَ فيه وعلا
والآخِرُ:
من ذا الذي ما ساءَ قَظ ومن له الحسنَى فَقَظ
محمدُ الهادي الذي عليه جبريل هَبَظ
ولقد قلتُ:

تجاوزَ عن التَّفصيرِ يا قارئَ الشَّرْحِ وجُد لي إن أخطأتُ بالعَفْوِ والصَّفْحِ
وصَحَّحْ إذا أبصرتَ مِنِّي غلطةً وأسدِّ لي المعروفَ - بُورِكتَ - بالنُّضْحِ
وأزجِ لي التعليمَ بالسَّرِّ مُشْفِقاً ولا تكُ ذا وغرِّ يُبادرُ بالفَضْحِ
ولا تَعَمَّ عن حُسنِ الصَّوابِ أتَيْتُهُ ونُشغَلْ بالخَطِّءِ المُجَلَّلِ بالقُبْحِ
فَمَن ذا الذي حازَ الكمالَ وعِضمةً سوى المصطفى المختارِ ذي الخُلُقِ السَّمْحِ
عليه صلاةُ الله ما أقبلَ المَسَا وأظلمَ ليلٌ، ثم أتبعَ بالصُّبْحِ

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد عفا الله عنه وغفر له ولوالديه والمسلمين :
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبمحض إحسانه وتيسيره تكمل الحسنات،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الذين
بهداهم نهدي، وعلى ضوء حُجَّتْهم نعبّر الطريق إلى الفوز برضوان الله تعالى ومحبته.

وبعد؛ فقد كمل بتوفيق الله وحُسن تأييده ما وفّقنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد
شرح «الخلاصة» الألفية، لقاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل، شرحًا مُوجزًا على قدر ما
يحتاج إليه المبتدئون، وقد كان مجال القول ذا سعة لو أننا أردنا أن نتعرّض للأقوال
ومناقشتها، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها، ولكننا اجتزأنا
من ذلك كلّهُ باللباب وما لا بد من معرفته، مع إعراب أبيات الألفية إعرابًا مبسوطًا، سهّل
العبارة؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كلّهُ حاجةٌ إلى أن يصطحب مع هذه النسخة
كتابًا آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه. وقد تم ذلك كلّهُ في منتصف ليلة
التاسع من شهر رمضان المعظم من سنة خمسين وثلاث مئة وألف من هجرة أشرف الخلق
صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. والله المسؤول أن ينفع بعلمي هذا، وأن يجعله خالصًا
لوجهه، وأن يجنّبني العُرور، ويحول بيني وبين العُجب والزّلل، آمين.

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخة، حتى نَفَدَتْ طبعتها
الأولى في وقت قريب، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه، أعملت في تعليقاتي يد الإصلاح؛
فزدت زيادات هامة، وتداركت ما فرط منّي في الطبعة السابقة، وأكثرت من وجوه
التحسين؛ لأكافئ بهذا الصنيع أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه
به، ثم كان من جميل المصادفة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف ليلة الثلاثاء

الرابع عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلاث مئة وألف من هجرة الرسول الأكرم، ﷺ.

والله تعالى المسؤول أن يُوفّقني إلى ما يحبه ويرضاه، آمين.

وها هي ذي الطبعة الجديدة أقدمها إلى الذين ألحوا عَلَيَّ في إعادة طبع الكتاب في وَقْتِ نَدَرَ فيه الورق الجيد، واستعصى شراؤه على الناس بأضعاف ثمنه، وقد أُيِّتُ إلا أن أزيدَ في شرحي زياداتٍ ذات بال، وتحقيقات قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد، وقد تضاعفَ بها حَجْمُ الكتاب، فلا غَرَو إن أعلنت أنه «قد تَلَّقت في هذا الكتاب كُتُبٌ؛ فأغنى عنها جميعًا، في حين أنه لا يُغني عنه شيء منها».

رَبِّ وُفّقني إلى الخير، إنه لا يوفّقُ إلى الخير سواك!

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد



تكملة في تصريف الأفعال

حررها

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على ختام المرسلين وإمام المتقين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

أما بعد: فهذه خلاصة موجزة فيما أغفله صاحب «الخلاصة» الألفية، أو أجمل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال، عملتها لقارئي شرح بهاء الدين ابن عقيل، حين حَقَّقْتُ مباحثه، وشرحت شواهدَه، وتركتُ تفصيلَ القولِ والإسهابِ فيه لكتابي «دروس التصريف» الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوبٍ بديع، ونظامٍ أنيق، وتحقيقٍ بارع، ومن الله أستمدُّ المَعُونَةَ، وهو حسبي وبه أعتصم.



الباب الأول

في المجزء والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول،

الفصل الأول

في أوزانها

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه، فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف، فتكون أنواع المزيد فيه خمسة:

(١) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية:

الأول: فَعَلَّ - بفتح العين - ويكون لازماً، نحو: جَلَسَ وَقَعَدَ، وَمُتَعَدِيًا، نحو: ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَنَحَ.

الثاني: فَعِلَّ - بكسر العين - ويكون لازماً، نحو: فَرِحَ وَجَلِيلَ، ومتعدياً، نحو: عَلِمَ وَفَهِمَ.

والثالث: فَعُلَّ - بضم العين - ولا يكون إلا لازماً، نحو ظَفِرَ وَكُرِمَ^(١).

(٢) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد، وهو فَعَلَّلَ - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازماً، نحو: حَشَرَخَ وَدَرَبَخَ^(٢)، ومتعدياً، نحو: بَغَّرَ وَدَحْرَجَ.

(٣) وللمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية: الأول: فَعَّلَ - بتضعيف عييه - نحو: قَطَعَ وَقُدَّمَ، والثاني: فَاعَلَّ - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو: قَاتَلَ وَخَاصَمَ، والثالث: أَفَعَّلَ - بزيادة همزة قبل الفاء - نحو: أَحَسَّنَ وَأَكْرَمَ.

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت، لقصد هم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولأنه لا يعتمد بها، لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: خرخر عند الموت وتردد نفسه، ودربخ: طأطأ رأسه وسط ظهوره.

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية: الأول: انْفَعَلَ - بزيادة همزة وصلٍ ونون قبل الفاء - نحو: اَنْكَسَرَ وَاَنْشَعَبَ، والثاني: اِفْتَعَلَ - بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين - نحو: اجْتَمَعَ وَاَتَّصَلَ، والثالث: اِفْعَلَّ - بزيادة همزة وصلٍ قبل الفاء، وتضعيف اللام - نحو: اِحْمَرَّ وَاَضْفَرَّ، والرابع: تَفَعَّلَ - بزيادة تاء قبل الفاء، وتضعيف العَيْن - نحو: تَقَدَّمَ وَتَصَدَّعَ، والخامس: تَفَاعَلَ - بزيادة تاءٍ قبل فائه، وألفٍ بَيْنَ الفاء والعَيْن - نحو: تَقَاتَلَا وَتَخَاصَمَا.

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية: الأول: اسْتَفَعَلَ - بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء - نحو: اسْتَعْفَرَ واسْتَقَامَ، والثاني: اِفْعَوَعَلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف العَيْن، وزيادة واو بين العينين - نحو: اِعْدُوْدَنَ وَاَعْشُوْشَبَ، والثالث: اِفْعَوَّلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام - نحو: اجْلَوَّدَ وَاَعْلَوَّطَ^(١)، والرابع: اِفْعَالَّ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام - نحو: اِحْمَارَّ وَاَعْوَارَّ.

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءً واحدٌ، وهو تَفَعَّلَ - بزيادة التاء قبل فائه - نحو: تَدَخَّرَجَ وَتَبَعَثَرَ.

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءًان: أولهما: اِفْعَنَّالَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى - نحو: اِحْرَنْجَمَ وَاِفْرَنْقَعَ، وثانيهما: اِفْعَلَّلَ - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية - نحو: اسْبَطَّرَ وَاِقْشَعَرَ وَاِطْمَأَنَّ.

(٨) وَيُلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ (وهو بناء «دَحْرَجَ») ثمانية أبنية: أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، الأول: فَعَلَّلَ، نحو: جَلِبَبَ وَشَمَلَلَ، والثاني: فَوَعَلَ، نحو: رُوْدَنَ وَهَوَجَلَ، والثالث: فَعَوَّلَ، نحو: جَهْوَرَ وَدَهْوَرَ، والرابع: فَيْعَلَ، نحو: بَيْطَرَ وَسَيْطَرَ، والخامس: فَعَيْلَ، نحو: شَرَيْفَ وَرَهْيَأَ، والسادس: فَنَعَلَ، نحو: سَنَبَلَّ وَشَنَتَرَ، والسابع: فَعَنْلَ، نحو: قَلَنْسَ، والثامن: فَعَلَى، نحو: سَلَقَى.

(١) اجلود: أسرع في السير، واعلوط البعير: ركه بغير خطام.

(٩) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعَّلَ») سبعة أبنية: أصلها من الثلاثي فزيد فيه حَرَفٌ للإلحاق ثم زيدت عليه التاء، الأول: تَفَعَّلَ، نحو: تَجَلَّبَبَ وتَشَمَّلَلْ، والثاني: تَمَفَّعَلْ، نحو: تَمَنَّدَلْ، والثالث: تَفَوَّعَلْ، نحو: تَكُوَّثَرَ وَتَجَوَّزَبَ، والرابع: تَفَعَّوَلْ، نحو: تَسَرَّوَلْ وَتَرَهَّوَكْ، والخامس: تَفَيَّعَلْ، نحو: تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ، والسادس: تَفَعَّيَلْ، نحو: تَرَهَّيَأْ، والسابع: تَفَعَّلَى، نحو: تَقَلَّسَى وَتَجَعَّبَى.

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية، وأصلها من الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، الأول: أْفَعَنَّالْ، نحو: أْفَعَنَّسَسَ وَأْفَعَنَّذَرَ، والثاني: أْفَعَنَّيْ، نحو: أْحْرَنْبَى وَأَسْلَنْقَى، والثالث: أْفَتَعَّلَى، نحو: أَسْتَلَقَى وَأَجْتَعَّبَى.

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً، لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تُجرى الكلمة المُلْحَقَةُ في تصريفها على ما تُجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها. وضابطُ الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضي من الأفعال - مجردها، ومزيدها، ومُلْحَقِهَا - سبعة وثلاثون بناءً.



الفصل الثاني

في معاني هذه الأبنية

- (١) لا يجيء بناء فَعَلٌ - بضم العين - إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك، نحو: جَدُرٌ فُلَانٌ بالأمر، وَخَطَرَ قَدْرُهُ، وإذا أريد التعجُّب من فعلٍ أو المدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة، نحو: قَضُو الرجل وَعَلَّمَ، بمعنى: ما أقضاه وما أعلمه.
- (٢) ويجيء بناء فَعِلٌ - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمة، نحو: دَرَبَ لِسَانُهُ وَبَلِّغَ جَبِيْنَهُ، أو للدلالة على عَرَضٍ، نحو: جَرَبَ وَعَرَجَ وَعَمِصَ وَمَرِضَ، أو للدلالة على كبر عَضُو، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعه على ثلاثة أحرفٍ، نحو: رَقَبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبَهُ، وَعَجِرَتِ المرأةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو: ظَمِيءٌ، وَرَهَبٌ.
- (٣) ويجيء بناء فَعَلٌ - بفتح العين - للدلالة على الجمع نحو: جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَسَدًا، أو على التفريق، نحو: بَدَرَ وَقَسَمَ، أو على الإعطاء، نحو: مَنَحَ وَنَحَلَ، أو على المنع، نحو: حَبَسَ وَمَنَعَ، أو على الامتناع، نحو: أَبِي وَشَرَدَ وَجَمَحَ، أو على الغلبة، نحو: فَهَرَ وَمَلَكَ، أو على التحويل، نحو: نَقَلَ وَصَرَفَ، أو على التحول، نحو: رَحَلَ وَذَهَبَ، أو على الاستقرار، نحو: ثَوَى وَسَكَنَ، أو على السير، نحو: ذَمَلَ وَمَشَى، أو على السَّترِ، نحو: حَجَبَ وَخَبَأَ، أو على غير ذلك مما يصعبُ حَصْرُهُ من المعاني.
- (٤) ويجيء بناء فَعَلَلٌ للدلالة على الاتخاذ، نحو: قَمَطَرْتُ الكتابَ وَقَرَمَضْتُ؛ أي: اتخذت قِمَطَرًا وَقَرْمُوضًا^(١)، أو للدلالة على المشابهة، نحو: حَنْظَلٌ خُلُقٌ محمد وعَلَقَمٌ؛ أي: أشبه الحَنْظَلُ والعَلَقَمُ، أو للدلالة على جَعْلٍ شيء في شيء، نحو: عِنْدَمَ ثَوْبُهُ، وَنَرَجَسَ الدواءَ، أي: جعل فيه العِنْدَمَ والنَّرَجِسَ، أو للدلالة على الإصابة، نحو: عَرَقَبُهُ وَعَلَصَمَهُ، أي: أصاب عُرْقُوبُهُ وَعَلَصَمَتُهُ، أو لاختصار المرَكَّبِ للدلالة على حكايته، نحو: بَسْمَلٌ وَسَبْحَلٌ وَحَمْدَلٌ وَطَلْبَقٌ^(٢)، أو لغير ذلك.

(١) القرموض - بزنة عصفور - حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال: «سبحان الله» وحمدل: أي قال: «الحمد لله» وطلبق: أي قال: «أطال الله بقاءك» ومن أمثله: «جعفد» أي قال: «جُعلت فداك» و«مشأل»: أي قال: «ما شاء الله».

(٥) ويجيء بناء أفعلٍ للتعديّة، نحو: أجلسَ وأخرجَ وأقامَ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحِبَ ما اشتقَّ منه الفعل، نحو: ألبنتِ الشاةَ، وأثمرَ البُستانَ، أو للدلالة على المصادفة، نحو: أبجلتُهُ وأعظمتُهُ، أو للدلالة على السلبِ، نحو: أشكيتُهُ وأقديتُهُ، أي: أزلتُ شكواهُ وقدي عينه، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان، نحو: أصحَرَ وأعرقَ وأتهمَ وأنجدَ وأصبحَ وأمسى وأضحى، أو للدلالة على الحينونة، وهي قُربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو: أحصدَ الزُّرْعَ، وأضرمَ النَّخْلَ، أي: قُربَ حصّاده وصيرامه، أو لغير ذلك.

(٦) ويجيء بناء فَعَلٍ للدلالة على التكثير، نحو: جَوَلْتُ وطَوَّفْتُ، أو للتعديّة، نحو: خَرَجْتُهُ وفَرَحْتُهُ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل، نحو: كَذَبْتُهُ وفَسَقْتُهُ، أو للدلالة على السلبِ، نحو: قَرَدْتُ البعيرَ، وقَشَرْتُ الفاكهةَ، أي: أزلتُ قُرادَهُ وقشرها، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعلُ منه، نحو: شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ، أو لاختصار حكاية المُركَّبِ، نحو: كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشبه ما أُخذَ منه الفعلُ، نحو: قَوَّسَ ظَهْرُهُ عَلَيَّ، أي: انحنى حتى أشبه القوس، أو للدلالة على غير ذلك من المعاني.

(٧) ويجيء بناء فاعِلٍ للدلالة على المفاعلة، نحو: جَادَبْتُ عليًّا ثوبُهُ، أو للدلالة على التكثير، نحو: ضَاعَفْتُ أجرَ المجتهدِ، وكاثرتُ إحساني عليه، أو للدلالة على الموالاة، نحو: تابعتُ القراءةَ، وواليتُ الصَّومَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(٨) ويجيء بناء أنفَعَلٍ للدلالة على المُطاوَعَةِ، وأكثرُ ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدّي لواحد، نحو: كَسَرْتُهُ فانكسرَ، وقُدْتُهُ فانقادَ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفعلٍ، نحو: أعلقتُ البابَ فانعلَقَ، وأزعجتُ عليًّا فانزعَجَ.

(٩) ويجيء بناء افتَعَلَ للدلالة على المُطاوَعَةِ، ويطاوع الثلاثي، نحو: جمَعْتُهُ فاجتمعَ، وعمَمْتُهُ فاعتمَ، ويطاوع بناء أفعلٍ، نحو: أنصفتُهُ فانتصفَ، ويطاوع بناء فَعَلٍ، نحو: عدلتُ الرمحَ فاعتدلَ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ، نحو: اشتوى واختتم^(١)، أو للدلالة على التشارك، نحو: اجتورا واشتورا، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة، نحو: اكتسبَ واكتسبَ، أو للدلالة على الاختيار، نحو: انتقى واصطفى واختارَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(١) اشتوى: اتخذ شواء، واختتم: أي اتخذ خاتماً.

- (١٠) ويجيء بناءُ افْعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عَيْبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ واعورَّ واحْوَلَّ.
- (١١) ويجيء بناءُ تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَةِ، وهو يطاوع فَعَّلَ، نحو: هَذَّبْتُهُ فَتَهَذَّبَ، وَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، أو للدلالة على التكلف^(١)، نحو: تَكَرَّم وَتَشَجَّعَ، أو للدلالة على الطلب، نحو: تَعَظَّم وَتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيمًا وذا يقين، أو لغير ذلك من المعاني.
- (١٢) ويجيء بناءُ تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة، نحو: تَخَاصَمَا وَتَعَارَكَا، أو للدلالة على التكلف، نحو: تَجَاهَلَ وَتَكَاسَلَ وَتَغَابَى، أو للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ، وَتَابَعْتُهُ فَتَابَعَ.
- (١٣) ويجيء بناءُ اسْتَفْعَلَ للدلالة على الظَّلْبِ، نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ وَاسْتَوْهَبْتُهُ، أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ، نحو: اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، وَاسْتَنْسَرَ الْبُعَاثُ، وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَحَجَرَ الطَّيْنُ، أو للدلالة على المصادفة، نحو: اسْتَكْرَمْتُهُ وَاسْتَسَمَنْتُهُ، أو لاختصار حكاية المرَّكَبِ، نحو: اسْتَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك من المعاني.
- (١٤) ويجيء بناءُ تَفَعَّلَ لمطاوعة بناءِ فَعَّلَلَ، نحو: دَخَرَجْتُ الْكُرَّةَ فَتَدَخَّرَجْتُ، وَبُعْثَرْتُ الْحَبَّ فَتُبْعَثِرَ.
- (١٥) ويجيء بناءُ افْعَنَّ لِلْمَطَاوَعَةِ بناءُ فَعَّلَلَ أَيْضًا، نحو: حَرَجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمْتُ.
- (١٦) ويجيء بناءُ افْعَلَّلَ للدلالة على المبالغة، نحو: اشْمَعَلَّ فِي مَشِيهِ، وَاشْمَأَزَّ، وَاطْمَأَنَّ، وَاقْشَعَرَ.

(١) الفرق بين التكلف بصيغة تَفَعَّلَ والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب تفاعل أن يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل في لفظ «تغابي» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غيبًا أو جاهلًا أو كسولًا، وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تكارم، ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تجهل ولا تكسل.

الفصل الثالث

في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفَتْ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجه؛ لأن عَيْنَه إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين، أو مضمومها، أو مفتوحها، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها، ولا يأتي مضمومها، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضًا؛ فهذه ستة أوجه وردت مُستعملةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض.

(١) الوجه الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ، ورماه يرميه، وباعه يبيعه، ولازمًا، نحو: جلس يجلس؛ وهو مَقِيسٌ مُطْرَدٌ فِي وَاوِيٍّ الْفَاءِ^(١)، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَصَفَ يَصِفُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وَفِي يَأْتِي الْعَيْنَ، نحو: جاء يجيء، وَفَاءَ يَفِيءُ^(٢)، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَمَانَ يَمِينُ^(٣)، وَفِي يَأْتِي اللّامَ^(٤)، نحو: أَوَى يَأْوِي، وَبَرَى يَبْرِي، وَتَوَى يَتَوِي، وَجَرَى يَجْرِي، وَفِي الْمَضْعَفِ اللَّازِمِ، نحو: تَبَّتْ يَدُهُ تَبْتُ، وَرَثَ الْحَبْلُ يَرِثُ، وَصَحَّ الْأَمْرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسْمُوعٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.

(٢) الوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعدياً، نحو: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ، وَأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ، وَيَجِيءُ لَازِمًا، نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وَهُوَ مَقِيسٌ مُطْرَدٌ فِي وَاوِيٍّ الْعَيْنِ، نحو: بَاءَ يَبُوءُ، وَجَابَ يَجُوبُ، وَنَاءَ يَنْوُءُ، وَآبَ يَأْوُوبُ، وَفِي وَاوِيٍّ اللَّامِ، نحو: أَسَا يَأْسُو، وَتَلَا يَتَلَوُ، وَجَفَا يَجْفُو، وَصَفَا يَصْفُو، وَفِي الْمَضْعَفِ الْمُتَعَدِّيِّ، نحو: صَبَّ الْمَاءُ يَصُبُّ، وَعَبَّ يَعْبُهُ، وَحَثَّ يَحْثُهُ، وَمَجَّ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو: وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفاً من أحرف الحلق كان من باب

فتح، نحو: رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يباى.

الشراب يَمْجُه، وفي كل فعل فُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تَفَاخَرَا في أمرٍ فغلب أحدهما الآخرَ فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يُسْمَع، إلا أن يكون ذلك الفعلُ من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فُضِرْبَتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ، وتناصَرْنَا فَضَصْرَتُهُ فَأَنَا أَنْصُرُهُ.

(٣) الوجه الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتح عين الماضي والمضارع جميعًا - ولم يجرى هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا من أحرفِ الحلق الستة التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ، وَبَهَتَهُ يَبْهَتُهُ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفًا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه. ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: نَأَى يَنَآى، ومتعديًا، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَنَهَى يَنْهَى.

(٤) الوجه الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ - بكسر عين الماضي، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسور العين؛ لأنه أخف، وأدُلُّ على التصرف، وأكثر مادة، وكل فعلٍ ماضٍ سمعته مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعه مفتوحُ العينِ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواوِيِّ الفاء، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع، وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ، وَمُتَعَدِّيًا، نحو: عَلِمَ الأَمْرَ يَعْلَمُهُ، وَفَهِمَ المسأَلَةَ يَفْهَمُهَا.

(٥) الوجه الخامس: فَعِلَ يَفْعَلُ - بكسر عين الماضي والمضارع جميعًا - وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهي: وَرَثَ، وَوَلِيَّ، وَوَرَعَ، وَوَمِقَ، وَوَفِقَ، وَوَيْقَ، وَوَرِيَّ المُخِّ، وَوَجَدَ بِهِ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ، وَوَرِكَ، وَوَكِمَ، وَوَفَقَ، وَوَهِمَ، وَوَعِمَ. (٦) الوجه السادس: فَعُلَ يَفْعُلُ - بضم عين الماضي والمضارع جميعًا - وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازمًا؛ ولا يكون إلا دالًّا على وَصْفِ خلقي، أي: ذي مُكْت.

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أَرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالغريزة، أو أردت التعجب منه، أو التمدح به، ومن أمثلة هذا الوجه: حَسَنَ يَحْسُنُ، وَكَرُمَ يَكْرُمُ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ.

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل، وأقسامهما، وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل.

فالصحيح: ما خَلَّتْ حروفه الأصول من أحرفِ العلة الثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء.

والمعتل: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعف.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خلوّه من أحرفِ العلة، نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَأَلْهَمَ، وَحَيَّبَ، وَكْرَمَ.

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزاً، نحو: أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَسَأَلَ، وَذَابَ، وَقَرَأَ، وَبَدَأَ.

والمُضَعَّفُ نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي.

فأما مضعف الثلاثي: فهو ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ، نحو: عَضَّ، وَشَدَّ، وَمَدَّ.

وأما مضعف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ وعينه ولامه الثانية من جنسٍ آخر، نحو: زَلَّزَلَ، وَوَسَّوَسَ، وَشَاشَأَ.

والمعتل خمسة أقسام: مبتأل، وأجوف، وناقص، ولفيف مفروق، ولفيف مقرون.

فالمبتأل: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو: وَعَدَّ، وَوَرِثَ، وَبَنَعَ، وَبَسَرَ.

وَالْأَجُوفُ: ما كانت عينه حرفَ علةٍ، نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَهَابَ، وَخَافَ.

وَالنَّاقِصُ: ما كانت لامه حرفَ علةٍ، نحو: رَضِيَ، وَسَرَوَى، وَنَهَى.

وَاللِّفِيفُ الْمَفْرُوقُ: ما كانت فاؤه ولامه حرفَي علةٍ، نحو: وَفَى، وَوَعَى، وَوَقَى.

وَاللِّفِيفُ الْمَقْرُونُ: ما كانت عينه ولامه حرفَي علةٍ، نحو: طَلَوَى، وَهَوَى، وَحَيَّى.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول:

الفصل الأول

في السالم وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ مِنَ الْهَمْزِ، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «حروفه الأصلية» للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتماله على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أَكْرَمَ، وَأَسْلَمَ، وَأَنْعَمَ» يُسَمَّى سَالِمًا، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو: «قَاتَلَ، وَنَاصَرَ، وَشَارَكَ»، ونحو: «بَيَّطَرَ، وَشَرَّيْفَ، وَرَوَّدَنَ، وَهَوَّجَلَ» يُسَمَّى سَالِمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسَنَّ فِي مُقَابَلَةٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، وإنما هن أَحْرَفٌ زَائِدَةٌ، وكذا نحو: «اعْلَوَّطَ وَاهْبَيْخَ» يسمي سَالِمًا وإن كان فيه حرفان من جنس واحد؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أَصْلٍ، وإنما هما زائدان.

وَحُكْمُ السَّالِمِ بِجَمِيعِ فُرُوعِهِ: أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ أَوْ نَحْوِهَا^(١) به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَقَ به تاءُ التَّأْنِيثِ إذا كان الفاعل مؤنثًا^(٢)، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك^(٣)، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فإن كان أَلْفًا فَتُفْتَحُ آخِرُ الْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْتُوحًا، نحو: «يَضْرِبَانِ، وَيَنْصُرَانِ، وَاضْرِبَا، وَانْصُرَا»، وإن كان آخر الفعل مفتوحًا بقي ذلك الفتح، نحو: «ضْرِبَا، وَنَصْرَا»^(٤)،

(١) كناء التأنيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدر على آخره منع من =

وإن كان الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخرُ الفعل، نحو: «ضَرَبُوا، وَنَصَرُوا، وَيَضْرِبُونَ، وَيَنْصُرُونَ، واضْرِبُوا، وانصُرُوا»، وإن كان الضمير ياءً كُسر له آخرُ الفعل^(١)، نحو: «تَضْرِبِينَ، وتَنْصُرِينَ، واضْرِبِي، وانصُرِي»، وإنما يُفتح آخرُه أو يُضم أو يُكسر لمناسبة أحرف الضمائر. ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التَغْيِرَاتِ وأسبابها، إن شاء الله.

الفصل الثاني

في المضعَّفِ وأحكامه

هو - كما علمت - نوعان: مُضَعَّفُ الرَّبَاعِيِّ، ومُضَعَّفُ الثَّلَاثِيِّ.

فأما مضعف الرباعيِّ، فهو الذي تكون فائؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر^(٢)، نحو: «زَلَزَلْ، ودَمَدَمَ، وَعَسَّعَسَ»، ويسمى مُطَابِقًا أيضًا. ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالم في الفصل السابق. وأما مضعفُ الثَلَاثِيِّ - ويقال له: «الأصَمُّ» أيضًا - فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولامُهُ من جنس واحد.

= ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الثاني هي فتحة اجْتَلَبَتْ لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو: «اضربي» وراعى أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم - نحو: «ضربني ونصرني» تحرراً عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً - علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم، فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرًا بتكرير الصوت، نحو: سَأَسَأُ، وشَأَشَأُ، وصرصر، وبأبأ، وهأهأ، وقَهَقَه، وبَسَبَسَ.

وقولنا: «عينه ولامه» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: «اجلَوِّدٌ، واعلَوِّطٌ» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: «قَطَّعَ وَذَهَبَ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: «احمَرَّ، واحمَارَّ»^(١)، ونحو: «اقشَعَرَ، واطمَأَنَّ»^(١)؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه المُثَلِّ ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة. والمثالث الذي ينطبق عليه التعريف قولك: «مَدَّ، وشَدَّ، وامتَدَّ، واشتَدَّ، واستَمَدَّ، واستَمَرَّ»^(٢).

ولم يجرى المضاعف من بابي «فَتَحَ يَفْتَحُ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرها فيهما - أصالة، كما لم يجرى من باب «كُرُمَ يَكْرُمُ» - بضم العين فيهما - إلا في ألفاظ قليلة منها: لَبِيتَ وَفَكَّكْتَ^(٣)، أي: صرت ذالِبٌ وَفَكَّةً، وإنما يجرى من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو: شَدَّ يَشُدُّ، وشَدَّ يَشُدُّ، وظَلَّ يَظِلُّ.

● حكم ماضيه:

إذا أسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن - وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة - أو اتصلت به تاء التأنيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عَلِيٌّ، وَخَفَّ محمودٌ، ومَلَّ خالدٌ»، وتقول: «المحمدان مَدَّا، وَخَفَّا، ومَلَّا» وتقول: «البكرون مَدُّوا، وَخَفُّوا، ومَلُّوا» وتقول: «مَلَّتْ فاطمةٌ، وَخَفَّتْ، ومَدَّتْ».

(١) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً، وإن جرت عليهما أحكامهما من حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل.

(٢) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام.

(٣) ومن ذلك أيضاً قولهم: «عززت الناقة تعزز» - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام.

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك - وذلك: تاءُ الفاعل، ونا، ونون النسوة - وجب فيه فكُّ الإدغام^(١)، تقول: «مَدَدْتُ، وَخَفَفْتُ، وَمَلَيْتُ، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَيْنَا، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَيْنَا».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين - نحو: ظَلَّ وَمَلَّ^(٢) - جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: بقاءه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهي الفتحة - فتقول: «ظَلْتُ، وَمَلْتُ» وهذه لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقوله جَلَّتْ كلمته: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]^(٣).

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظَلْتُ، وَمَلْتُ» وهذه لغة بعض أهل الحجاز.

● حكم مضارعه:

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة - مجزوماً كان أو غير مجزوم، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يَمُدَّان، وَيَخِفَّان، وَيَمَلَّان، ولن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا، ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا، ولم يَمَلَّا»، وتقول: «المحمدون يَمُدُّون، وَيَخِفُّون، وَيَمَلُّون، ولن يَمُدُّوا، ولم يَمُدُّوا»، وتقول: «أنتِ تَمَلِّينَ يا زينب، ولن تَمَلِّي،

(١) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٢) أصلهما: «ظلل، وملل، بوزن «علم».

(٣) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَطَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبِيدًا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعٍ
وقوله أيضًا:

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَأَقْفَا أَسْأَلُ الْمَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبْرُ

وقد جمع عمر أيضًا بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وَمَا مَلَيْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ وَمَا دَكَّرْتُكَ إِلَّا ظَلْتُ كَالسَّيْرِ

وَلَمْ تَمَلِّيْ» وكذلك تقول: «يَمَلُّ زيد، وَلَنْ يَمَلَّ، ومحمد يَمَلُّ، وَلَنْ يَمَلَّ»، قال الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجَلَ عَلَيْكُمْ عَضْبِي﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديث: «لَنْ يَمَلَّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

فإن أُسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوة - وجب فك الإدغام، تقول: «النِّسَاءُ يَمَلُّنَ، وَيَشُدُّنَ، وَيَخْفِنَ».

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً، جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لم يَشُدَّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخَفَّ» وتقول: «لم يَشُدُّ، ولم يَمَلَّ، ولم يَخْفَفَ»، والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَجَلَّ عَلَيْهِ عَضْبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: ٨١]، وقال: ﴿وَلَا تَمَنَّ سَتَكِبْرُ﴾ [المدرثر: ٦]، وقال: ﴿وَلِيَمَلِّبِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ . . . فَلِيَمَلِّبِ وَلِيُتِ بِالْعَدْلِ﴾ [البقر: ٢٨٢].

● حكم أمره:

إذا أُسند إلى ضمير ساكن وجب فيه الإدغام، نحو: «مُدَّ، ومُدُّوا، ومُدِّي»، وإذا أُسند إلى ضمير متحرك - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك، نحو: «امدُّن»، وإذا أُسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر:

فلغة أهل نجد فتحه؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبيهاً له بنحو: «أَيْنَ، وكيف» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ^(١)، وخِفَّ».

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو: «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام، فنقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولُغَةُ بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكنٌ كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: «غَضَّ طَرْفَكَ، وَغَضَّ الطَّرْفَ».

ولُغَةُ بني كعب الكسر مطلقًا؛ فيقولون: «غَضَّ طَرْفَكَ، وَغَضَّ الطَّرْفَ».

من العرب من يحرك الآخر بحركة الأول فيقولون: «غَضُّ، وَخِفُّ، وَظَلُّ^(١)».

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكانٌ المثلين من السالم حرفان متحرَّكان، يجب فيه الإدغام،

ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ عَلِيٌّ، والمحمدان مَدًّا» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ،

وَنَصَرًا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحرَّكان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لعله الاتصال

بالضمير المتحرك، يجب فيه الفُكُّ، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّدْتُ، وَمَدَّدَنْ»،

وكذلك «يَمُدُّ، وَمُدَّ» في قولك: «يَمُدُّدَنْ، وَاْمُدُّدَنْ» تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في

«نَصَرْتُ، وَنَصَرَنْ، وَيَنْصُرَنْ، وَأَنْصُرَنْ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي

ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة،

يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو: «لَمْ يَمُدُّدْ، وَاْمُدُّدْ» تقابل

الصاد في نحو: «لَمْ يَنْصُرْ، وَأَنْصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال

بالضمير المتحرك^(١)؟

وهذا الضابط مُطَّرَد في جميع ما ذكرنا.

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

الفصل الثالث

في المهموز وأحكامه

وهو - كما يُعلم مما سبق - ما كان في مُقابلة فائه أو عينه أو لاهه هَمْزًا.

فأما مهموز الفاء^(١) فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو: أَدَبَ يَأْدِبُ^(٢)، وَأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ^(٣) وَأَفَرَ يَأْفِرُهُ^(٤) وَأَسَرَ يَأْسِرُ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو: أَهَبَ يَأْهَبُ^(٥) وَالْهَ يَأْهَهُ^(٦)، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: أَرَجَ يَأْرَجُ، وَأَشْرَى يَأْشُرُ، وَأَزَبَتِ الإبل تَأْزُبُ^(٧) وَأَشِحَ يَأْشِحُ^(٨)، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ، نحو: أَسَلَّ يَأْسَلُ^(٩).

وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال فَتَحَ يَفْتَحُ^(١٠)، نحو: رَأَسَ يِرَأْسُ، وَسَالَ يَسْأَلُ، وَدَابَّ يَدَابُّ، وَرَأَبَ الصَّدَعِ يِرَأْبُهُ، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: يَثْسَ يِيَأْسُ، وَسَثِمَ يِسَامُ، وَرَثِمَ يِرَأْمُ، وَبَثْسَ يِيَأْسُ، وَعَلَى مِثَالِ حَسَنَ يَحْسُنُ، نحو: لَوْثُمَ يِلْؤُم.

وأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب، نحو: هَنَأَهُ الطعمُ يَهْنِئُهُ^(١١)، وَعَلَى مِثَالِ فَتَحَ يَفْتَحُ، نحو: سَبَأَ يَسْبَأُ، وَخَتَأَهُ يَخْتِئُهُ، وَخَجَأَهُ يَخْجِئُهُ، وَخَسَأَهُ يَخْسِئُهُ، وَحَكَأَ

(١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٢) أدب فهو أدب: دعا إلى طعام، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب؛ فإنه من باب كَرُمَ يَكْرُم.

(٣) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا.

(٤) أفر: عدا، ووثب.

(٥) أهب: استعد.

(٦) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

(٧) أزبت الإبل: لم تجتر.

(٨) أشح - من باب فرح - غضب.

(٩) يقال: رجل أسيل الخد، أي: لين الخد طويله.

(١٠) ويجيء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يثل، ووأي يئي.

(١١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح.

ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل، نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء.

العُقْدَةُ يَحْكُوهَا^(١)، وَرَدَّاهُ يَرُدُّهُ^(٢)، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ يَعْلَمُ، نَحْوُ: صَدِيٌّ يَصْدَأُ، وَخَطِيءٌ يَخْطَأُ، وَرَزِيٌّ يَرِزَأُ، وَجَبِيٌّ يَجْبَأُ^(٣)، وَعَلَى مِثَالِ حَسَنَ يَحْسُنُ، نَحْوُ: بَطُوٌّ يَبْطُوُّ، وَجَرُوٌّ يَجْرُوُّ، وَدَنُوٌّ يَدْنُوُّ، وَعَلَى مِثَالِ نَصَرَ يَنْصُرُ، نَحْوُ: بَرَأٌ يَبْرُؤُ^(٤).

● حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يُحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة قد كثر دورانها في كلامهم، فحذفوا همزتها قصداً إلى التخفيف؛ وهي:

أولاً: أَخَذَ وَأَكَلَ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «خُذْ وَكُلْ»^(٥) وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداءً، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقه بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء^(٦)، قال الله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١] وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منهما، بل أبقوها على قياس نظائرها، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسِنَاهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

ثانياً: أَمَرَ وَسَأَلَ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر أيضاً، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وَسَلْ»، إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء

(١) حكاً العقدة، أي: شدها، ومثله: أحكأها، واحتكأها.

(٢) رداه به: جعله ردةً له وقوة وعماداً.

(٣) جبي: ارتدع، وكره، وخرج، وتواری، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح.

(٤) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيراً، نحو: باء يبوء، وساءه يسوؤه، وناء ينوء.

(٥) أصلهما: «أأخذ، أأكل» على مثال انصر، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا «أخذ، أكل» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالسكان وقد زال، فحذفوها، فصارا: «خذ، وكل».

(٦) وتتميمهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر، بل قيل: لا يجوز.

بالكلمة؛ فإن كانت مسبوقه بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعادةُ الهمزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما؛ قال الله تعالى: ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١]، وقال: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سُؤُوكُمْ وَإِنْ سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ [المائدة: ١٠١].
فوزنُ «مُرٌ، وَخُذْ، وَكُلْ»: عُلٌّ، ووزنُ «سَلٌّ»: فُلٌّ.

ثالثاً: رأى، حذفوا همزة الكلمة في صيغتي المضارع والأمر بعد نقل حركة الهمزة إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، وَرَه»^(١)، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].
فوزنُ «يَرَى»: يَفُلٌّ، ووزنُ «رَه»: فَهٌ.

رابعاً: أَرَى، حذفوا همزة الكلمة - وهي عينها - في جميع صيغته: الماضي، والمضارع، والأمر^(٢)، وسائر المشتقات؛ قال الله تعالى: ﴿سَتَرِيهِنَّ أَيْنَمَا فِي الْآفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ لِئَلْيَاكُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ اصْلَلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩].
فوزنُ «أَرَى»: أَفَلٌ، ووزنُ «يُرِي»: يُفِلُّ، ووزنُ «أَرٍ»: أَفِبٌ.

(١) أصل «يرى»: «يرأى»، على مثال يفتح، تحركت الياء - التي هي لام الكلمة - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن قبلها، فاللقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل «ره»: «ارأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

(٢) أصل أرى الماضي: «أرأى» على مثال أكرم، تحركت الياء - التي هي اللام - وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع: «يرئي» على مثال يكرم، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أرٍ» الأمر: «أرء» - على مثال أعط - بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.

(تنبيه): إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ، نحو: «قرأ، ونشأ، وبدأ» ثم أسند للضمير المتحرك؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قَرَأْتُ، ونَشَأْتُ، وبدَأْتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قَرَيْتُ، ونَشَيْتُ، وبدَيْتُ، وملَيْتُ الإِنَاءَ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أقرأ، وأخبا، وأنشأ، بالتخفيف أيضًا. فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان التخفيف قياسيًا، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف، تقول: لم أقرأ، ولم أبدأ، ولم أنشأ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقئها؛ فتقول: لم أقرأ، ولم أبدأ، ولم أنشأ، وتقول: لم أقرأ، ولم أبدأ، ولم أنشأ، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين - نحو: سأل - فيقال فيه: سأل، وفي مضارعه: يسأل، وفي أمره: سل^(١).

وقد جاء على هذا قول الشاعر:

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَّةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَّقُوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذًا في القياس كما ذكرنا آنفًا، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين؛ كالحذف في «خف، ونم»، وأصل «سل» على هذا: اسأل، نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم خُففت الهمزة واستغني عن همزة الوصل، فصار «سال»، فحُذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة. قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب.

الفصل الرابع

في المثال وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف علة^(١)، وتكون فاؤه واواً، أو ياءً، ولا يمكن أن تكون ألفاً^(٢)، كما لا يمكن إعلالاً واوه أو يائه.

فأما المثال الواوي فيجيء على خمسة أوجه:

الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَبِئْسَ، وَوَجِعَ، وَوَجِلَ، وَوَجَلَّ، وَوَحِمَتْ، وَوَذَرَ، وَوَسِخَ، وَوَسِيعَ، وَوَسِنَ، وَوَصَبَ، وَوَضِرَ، وَوَطَفَ، وَوَطِئَ، وَوَعَرَ، وَوَقِرَتْ أُذُنُهُ، وَوَكِعَ، وَوَلَعَ، وَوَلَّهَ، وَوَهَّلَ».

الثاني: «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو: «وَوَثَّرَ، وَوَثَّقَ، وَوَجُزَّ، وَوَجَّهَ، وَوَحَّمَ، وَوَضُّؤًا، وَوَفَّحَ».

الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «وَوَجَّأَ، وَوَدَعَ، وَوَزَعًا، وَوَقَعَ، وَوَهَبَ، وَوَضَعَ، وَوَلَّغَ».

الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَوَرَّثَ، وَوَرَعَ، وَوَرِمَ، وَوَفَّقَ، وَوَلَّغَ».

الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «وَوَعَدَ، وَوَتَّبَ، وَوَجَّبَ».

ولم يجيء من الواوي على مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قولهم: «وَوَجَّدَ يَجِدُ»^(٣)، وعليها قول جرير:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةِ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً^(٤)

(١) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: «المعتل» بالإطلاق.

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداءً، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاءً، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخرًا وإن لم تكن أصلية، نحو: «قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا».

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ولا تحذف؛ لما ستعلمه قريباً، فكان حقه أن يقولوا: يوجِّد - بوزان «ينصر» - غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شدوذاً، واستقلالاً.

(٤) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلاً: حرارة العطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحبُّ بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانية والهجر.

وأما المثال اليائي^(١): فإن أمثلته في العربية قليلة جدًا، وقد جاءت على أربعة أوجه:

الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «يَسَّ، وَيَتَمَّ، وَيَقْطُ، وَيَقِنَّ، وَيَسِّنَّ».

الثاني: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «يَفَعَّ، وَيَنَعَّ»^(٢).

الثالث: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» نحو: «يَمَنَّ».

الرابع: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «يَنَعَّ^(٢)، وَيَسَّرَ».

● حكم ماضيه:

ماضي المثال - سواء أكان واويًا أم كان يائيًا - كماضي السالم في جميع حالاته^(٣)، تقول: «وَعَدْتُ، وَعَدْنَا، وَعَدْتَ، وَعَدْتَمَا، وَعَدْتُمْ، وَعَدْتُنَّ، وَعَدَّ، وَعَدَّتْ، وَعَدَّا، وَعَدَّتَا، وَعَدُّوا، وَعَدَّنَا»، وتقول: «يَسَّرْتُ، يَسَّرْنَا، يَسَّرْتَ، يَسَّرْتَا، يَسَّرْتُمْ، يَسَّرْتُنَّ، يَسَّرَ، يَسَّرَا، يَسَّرْنَا، يَسَّرُوا، يَسَّرْنَا».

● حكم مضارعه وأمره:

أما اليائي، فمثل السالم لا يُحذف منه شيء^(٤)، ولا يُعَلُّ بنوع من أنواع الإعلال.

وأما الواوي، فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبًا؛ بشرطين:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثيًا مجردًا^(٥)، نحو: «وَصَلَ، وَوَرِثَ».

(١) لم أجد أحدًا من العلماء قد بين هذا، ولكنني أردت ذكره تميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح» لاستيعاب ما جاؤوا به وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه.

(٢) جاء هذا الفعل من بابين، كما ترى.

(٣) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف؛ أما الإعلال بالقلب؛ فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفًا من أحرف العلة؛ إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور، وعلته ظاهرة؛ وأما الإعلال بالحذف، فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئًا، فيكون غيبًا وإلباسًا بصورة الأمر، وإما أن تحذف وتعوض: في الأول، أو في الآخر؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

(٤) وشذ من ذلك كلمتان حكاها سيبويه، وهما: يسر يسر - كوعد يعد - ويشس يشس - كوهم بهم - في لغة.

(٥) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحًا؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة.

الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضًا، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ، وَوَيْقَ يَيْقُ، وَوَفَّقَ يَفِّقُ، وَوَعَمَ يَعِمُّ»، أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو: «وَصَلَ يَصِلُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وَوَصَفَ يَصِفُ».

فإن اختل الشرط الأوَّل: بأن كان الفعل مزيدًا فيه، نحو: «أَوْجَبَ، وَأُورِقَ، وَأُوعِدَ، وَأُوجِفَ» ونحو: «وَأَعَدَ، وَوَأَصَلَ، وَوَأَزَرَ، وَوَأَعَلَ» لم تُحذف الواو لعدم الياء المفتوحة^(١)، تقول: «يُوجِبُ، وَيُورِقُ، وَيُوعِدُ، وَيُوجِفُ، وَيُؤَاصِلُ، وَيُؤَازِرُ، وَيُؤَائِلُ».

وإن اختل الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة، لم تُحذف الواو؛ لعدم الكسرة^(١)، تقول: «يُوجُهُ، وَيُوجِرُ، وَيُوضُؤُ، وَيُوحُمُ، وَيُوقِحُ» وكذا «يُوجَلُ، وَيُوهَلُ»، وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تُوَجَّلْ إِنَّا بُشِّرُكَ بِعَلَمٍ عَلَيْكَ﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُّ» في لغة بني عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدَّة أفعال، فسقطت الواو فيها، وقياسها البقاء، وهي: «يَدْرُ، وَيَسَعُ، وَيَطَأُ، وَيَلْعُ، وَيَهَبُ، وَيَدْعُ، وَيَزَعُ، وَيَقَعُ، وَيَضَعُ، وَيَلْغُ»^(٢).

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عَقِيلٍ، وهي «يَوَغِرُ، وَيَوْلُهُ، وَيَوْلُغُ، وَيُوجِلُ، وَيُوهَلُ» وهي عند غير عَقِيلٍ: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

والأمر في هذا كله كالمضارع، إلا فيما سلمت واؤه من الحذف وهو مفتوح العين أو

(١) ولهذا لو كان نحو: «وعد، ووصف، وورث، ووعم» مبنياً للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يُوعِدُ، وَيُوصَفُ، وَيُورِثُ، وَيُوعَمُ» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

(٢) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقاً للقياس، مدعيًا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحو العين استثناءً لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسع» فهما شاذان إجماعاً؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

مكسورها؛ فإن الواو في هذين تقلب ياء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، تقول: «إِيَجَلْ، إِيَهْلْ، إِيَعَرْ» بكسر العين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم.

وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِلْ، وَعِدْ، وَصِفْ» وتقول أيضاً: «دَرْ، وَسَعْ، وَطَأْ، وَلَعْ، وَهَبْ، وَدَعْ، وَزَعْ، وَلَغْ».

وإنما حُذفت الواو في الأمر - مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يُقْتطع منه.

(تنبيهان):

الأول: إذا كان مصدر الفعل المثل الواوي على مثال «فَعَلْ» - بكسر الفاء - جاز لك أن تحذف فاءه^(١) وتُعَوِّضَ عنها التاء بعد لامه، نحو: «عِدَّةٌ، وَزِنَةٌ، وَصِفَةٌ» وتعويض هذه التاء واجب لا يجوز عدمه عند الفراء، ومذهب سيبويه رحمه الله أن التعويض ليس لازماً، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه^(٢)، تمسكاً بقول الفضل بن العباس:

إِنِ الْخَلِيْطُ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني: إذا أردت أن تبني على مثال «افتعل» من المثل الواوي أو اليائي، لزمك أن تقلب فاءه تاء، ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء، تقول: «اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى، يَتَّصِلُ، وَيَتَّعِدُ، وَيَتَّقِي، اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى، اتَّصَالاً، واتَّعَاداً، واتَّقَاءً؛ فهو مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ... إلخ»، وتقول: «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتَّسَارًا... إلخ».

والأصل «اتَّصَلَ» فقلبت الواو تاء فصار «اتَّصَلَ» فلم يكن بُدُّ من الإدغام، لوقوع أوّل المتجانسين ساكنًا وثانيهما متحركًا، وكذا الباقي.

(١) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو «رقة» اسم للفضة، و«حشة» اسم للأرض الموحشة، و«جهة» اسم للمكان الذي تتوجه إليه.

(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة.

الفصل الخامس

في الأجوفِ وأحكامه

وهو^(١) - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرقاً من أحرف العلة.

وهو على أربعة أنواع؛ لأن عينه إما أن تكون واواً، وإما أن تكون ياءً، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تُقلَبَ ألفاً.

فمثال ما عينه واوٌ باقيةً على أصلها: «حَوْلَ، وَعَوِرَ، وَصَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَتَنَاوَلَ، وَتَقَاوَلَا، وَتَحَاوَرَا، وَاشْتَوَرَا، وَاجْتَوَرَا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً: «قَامَ، وَصَامَ، وَنَامَ، وَخَافَ، وَأَقَامَ، وَأَجَاعَ، وَانْقَادَ، وَانَادَ، وَاسْتَقَامَ، وَاسْتَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها: «غَيْدَ، وَحَيْدَ، وَصَيْدَ، وَبَايَعَ، وَشَايَعَ، وَتَبَايَعَا، وَتَسَايَعَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً: «بَاعَ، وَجَاءَ، وَأَذَاعَ، وَأَفَاءَ، وَامْتَارَ، وَاسْتَرَابَ، وَاسْتَحَارَ».

ويجيء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه: الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واوياً كان أو يائياً، نحو: «خَافَ يَخَافُ، وَمَاتَ يَمُوتُ^(٢)، وَهَابَ يَهَابُ، وَعَوِرَ يَعْوِرُ، وَغَيْدَ يَغِيدُ»، الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» ولا يكون إلا واوياً، نحو: «مَاجَ يُمُوجُ، وَذَابَ يَذُوبُ»، الثالث: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائياً، نحو: «طَابَ يَطِيبُ، وَعَاشَ يَعِيشُ». ولم يجيء على غير هذه الأوجه^(٣).

(١) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

(٢) لغة في «مات يموت».

(٣) وردت كلمة واحدة على مثال كَرُمَ يَكْرُمُ، وهي قولهم: «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم

● حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أي بقاؤها على حالها، واوًا كانت أو ياء - في المواضع الآتية،

وهي :

أولاً: أن يكون على مثال فَعِلَ - بكسر العين^(١) - بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أفعل» وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحو: «حَوِلَ فهو أَحْوَلٌ، وَعَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وَحِيدٌ فهو أَحِيدٌ، وَعَيْدٌ فهو أَعْيَدٌ»، فإن كان على مثال فَعَلَ - بفتح العين - اعتلت عَيْنُهُ - أي: قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو: «بَاعَ، وَعَاثَ، وَقَالَ، وَصَامَ»، وإن كان على مثال فَعِلَ - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال أفعلَ، وجب إعلالُه أيضاً، نحو: «خَافَ فهو خَائِفٌ، وَمَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَدَّ الإعلال في نحو قول الشاعر:

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْعَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا^(٢)

ثانياً: أن يكون على صيغة «فَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء، نحو: «بَايَعَ، وَصَايَقَ، وَبَايَنَ، وَدَايَنَ»، وعله وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثاً: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «تَجَاوَلَا، وَتَصَاوَلَا، وَتَقَاوَلَا، وَتَنَّاوَسَا، وَتَهَاوَنَا» أم كانت العين ياء، نحو: «تَدَايَنَا، وَتَبَايَعَا، وَتَبَايَنَا، وَتَزَايَدَا، وَتَمَايَدَا»، وعله في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في تصحيح صيغة «فَاعَلَ»، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(١) إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما - وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما - لعله اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افعلٌ، وافعلٌ - بتشديد اللام فيهما - نحو: اعمشٌ واعمشٌ، واحمرٌ واحمارٌ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو: احوُلٌ واعوَرٌ، واحوَالٌ واعوَارٌ، واعِيْدٌ، واحِيْدٌ، واعيَادٌ، واحيَادٌ، وصيغة فعل - بكسر العين - الذي الوصف منه على أفعل - مقطعة من هاتين الصيغتين؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتران وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله: «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله: «تعارا» منقلب عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

رابعًا: أن يكون على مثال «فَعَلَ» - بتشديد العين - سواء أكان واويًا، نحو: «سَوَّلَ»، وَعَوَّلَ، وَسَوَّفَ، وَكَوَّرَ، وَهَوَّنَ» أم كان يائيًا، نحو: «بَيَّنَّ، وَبَيَّتَ، وَسَيَّرَ، وَخَيَّرَ، وَزَيَّنَّ، وَصَيَّرَ» ولم تعتلَّ العين فرارًا من الإلباس؛ إذ لو قلبتها أَلْفًا لَقُلَّتْ في «بَيَّنَّ» مثلاً: «بَايَنَّ»، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أن يكون على مثال «تَفَعَّلَ» سواء أكان واويًا، نحو: «تَسَوَّلَ، وَتَسَوَّرَ، وَتَهَوَّعَ، وَتَقَوَّلَ، وَتَلَوَّنَ، وَتَأَوَّلَ»، أم كان يائيًا، نحو: «تَطَيَّبَ، وَتَغَيَّبَ، وَتَمَيَّرَ، وَتَصَيَّدَ، وَتَشَيَّعَ، وَتَرَيَّتَ»، والعلة هنا هي العلة التي اقتضت تصحيح الصيغة السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ سَوَّرُوا آلَ خِرَابٍ﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

سادسًا: أن يكون على مثال «أَفَعَلَ» سواء أكان واويًا، نحو: «أَحْوَلَ، وَأَعَوَّرَ، وَأَسَوَّدَ»، أم كان يائيًا، نحو: «أَبْيَضَّ، وَأَغْيَدَّ، وَأَحْيَدَّ»، ولم تُعَلَّ العين لسكون ما قبلها، ولم تُنقل حركتها إلى الساكن مع أنه حَرَفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة، ثم تُعَلَّ فرارًا من التقاء الساكنين ومن الإلباس، قال الله تعالى: ﴿قَالَمَا الَّذِينَ أَسَوَّدَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أن يكون على مثال «أَفَعَالَ» سواء أكان واويًا، نحو: «أَحْوَالًا، وَأَعْوَارًا» أم كان يائيًا، نحو: «أَبْيَاضًا، وَأَغْيَادًا»، والعلة في وجوب تصحيحه هي علة تصحيح الصيغة السابقة.

ثامنًا: أن يكون على مثال «أَفْتَعَلَ»، وذلك بشرطين:

أحدهما: أن تكون عينه واوًا.

والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اجْتَوَرُوا، وَأَشْتَوَرُوا، وَأَزْدَوَجُوا» فإن كانت العين ياء - سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو: «ابْتَاغُوا، وَاسْتَأْفُوا، وَاسْتَأْتَلُوا، وَاسْتَأْتَزُوا» - وجب إعلاله، وكذلك إن كانت العين واوًا ولم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اسْتَأْتَكَّ، وَاسْتَأْتَقَّ، وَاسْتَأْتَاءَ، وَاسْتَأْتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو - عدا ما سبق في ثنايا الكلام على الصيغ السالفة -
 صِيغُ: «أَفْعَلْ، وَانْفَعَلْ، وَاسْتَفْعَلْ»، نحو: «أَجَابَ، وَأَقَامَ، وَأَهَابَ، وَأَخَافَ»^(١)، ونحو:
 «انْقَادَ، وَانْدَاخَ، وَانْمَاخَ، وَانْمَاعَ»^(٢)، ونحو: «اسْتَقَامَ، وَاسْتَقَالَ، وَاسْتَرَاخَ، وَاسْتَفَادَ»^(٣).
 وقد وردت كلماتٌ على صيغة «أَفْعَلْ» وكلماتٌ أخرى على صيغة «اسْتَفْعَلْ» مما عينه
 حرفٌ علةٌ من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ، وَأَعْوَلَ الصَّبِيُّ، وَاسْتَحُوذَ
 عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَعْيَلُ^(٤) الصَّبِيُّ، وَقَالَ عَمْرُ بْنُ
 أَبِي رَيْبَةَ:

صَدَدَتْ فَاطَوُلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغةٌ فصيحة
 لجماعة من العرب بأعيانهم^(٥)، وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا
 يُقَاسُ عليه، وقرَّع ابن مالك بين ما سُمع من ذلك وله ثلاثي مجرد، نحو: «أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ»
 فإنه يقال: «عَامَتِ السَّمَاءُ» فمَنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطردًا، وما ليس له ثلاثي
 مجرد، نحو: «اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ»، فأجاز التصحيح فيه^(٦).

- (١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت
 الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفًا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة
 بالنقل أولاً، وبالقلب بعده.
- (٢) أصل «انقاد» ونحوه: انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها، فلزم قلبها
 ألفًا، فصار «انقاد»، فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.
- (٣) أصل «استفاد» ونحوه: استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله، ثم
 قلب حرف العلة ألفًا كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.
- (٤) أي: شرب الغليل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل.
- (٥) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع.
- (٦) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة،
 هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة - ونستثني من ذلك أن
 تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمرًا واجبًا كقلب الواو أو
 الياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه، فالعلل المقترنة =

● حكم الماضي عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح : فإن حكمها كحكم السالم ، لا يُحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكنًا أم كان متحركًا ، تقول : «عَيَّدتْ ، وَحَوَّلتْ ، وَغَيَّدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيَّدُوا ، وَحَوَّلُوا» ، وتقول : «حَاوَلتْ ، وَدَايَنْتْ ، وَحَاوَلَا ، وَدَايَنْتَا ، وَحَاوَلُوا ، وَدَايَنْتُوا» وكذا «تَقَاوَلتْ ، وَتَمَايَدتْ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا» ، وكذا «عَوَّلتْ ، وَبَيَّنتْ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّنتَا . . إلخ» .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال : فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التانيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَآ ، وَخَافَا ، وَابْتَاعَا ، وَاسْتَاكَآ ، وَابْتَاغُوا ، وَاسْتَاكُوا ، وَأَجَابَا ، وَأَهَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَأَنْقَادَا ، وَأَنْمَاعَا ، وَأَنْقَادُوا ، وَأَنْمَاعُوا ، وَاسْتَقَامَا ، وَاسْتَقَادَا ، وَاسْتَقَامُوا ، وَاسْتَقَادُوا» .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وَجَبَ حَذْفُ الْعَيْنِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : «ابْتَعْتُ ، وَاسْتَكْتُتْ ، وَأَجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَأَنْقَدْتُ ، وَاسْتَقَمْتُ ، وَاسْتَقَدْتُ»^(١) إلخ .

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على «فَعَلَّ» - بكسر العين ، وذلك باب «عَلِمَ» - وجب كسر الفاء إيدانًا بحركة العين المحذوفة ، ولا فَرَقَ في هذا النوع بين الواويِّ واليائيِّ ، تقول : «خِفْتُ ، وَمِثْتُ ، وَهَبْتُ»^(٢) ، وإن كان على مثال «فَعَلَّ» - بفتح العين ، وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» - فَرِقَ بين الواويِّ واليائيِّ ؛ فَتَضُمُ فَاءُ الْوَاوِيِّ - وَهُوَ بَابُ «نَصَرَ» - إِيذَانًا بِنَفْسِ

= للإعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححًا منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» ، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(٢) أصل «خفت» وأخواته : «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرابهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها .

الحرف المحذوف، وتُكسر فاء اليائي - وهو باب «ضَرَبَ» - لذلك السبب، تقول: «صُمْتُ، وفُذْتُ، وقُلْتُ»^(١) وتقول: «بِعْتُ، وطَبْتُ، وعِشْتُ»^(٢)، وإن كان مضموم العين على فَعْلٍ: حُذِفَتِ العين وُصِّمَتِ الفاء للدلالة على الواو، نحو: «طُلْتُ»، قال الله تعالى: ﴿وَرِإِي خِفْتُ أَلْمَوْلَىٰ مِن وَرَآئِي﴾ [مریم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وقال جل شأنه: ﴿يَلِيَّتِي مِثْ قَبْلِ هَذَا﴾ [مریم: ٢٣]^(٣)، وقال: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال: ﴿قَالْنَا أَنَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال: ﴿إِن نَّخُنُّ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلَكُم﴾ [إبراهيم: ١١].

• حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها، فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «عَيْدَ يَعِيدُ، وَحَوْرَ يَحْوَرُ، وَنَاوَلَ يُنَاوِلُ، وَبَايَعَ يُبَايِعُ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وَبَيَّنَّ يُبَيِّنُ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وَتَبَيَّنَّ يَتَبَيَّنُّ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايِعُ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ، وَاحْوَلَ يَحْوَلُ، وَاعْيَدَ يَعِيدُ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، وَاحْوَالَ يَحْوَالُ، وَاعْيَادَ يَعِيْدُ».

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال؛ فإنه يعتل أيضًا، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع:

الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي «انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ»^(٤)؛ فإنَّ

(١) أصل «قلت» وأخواته: «قال»، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضممة إشعارًا بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته: «طاب»، فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيدانًا بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى الضمير المتحرك في موضعين: الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، والثاني: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيدان بالحركة، وفي الثاني إيدان بالحرف، وتُضم في موضعين أيضًا بهذه المنزلة.

(٣) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها: أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

(٤) أما صيغة انفعَلَ فتعتل دائمًا: وأوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل، فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين أوًا وكانت الصيغة دالة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

حرف العلة فيهما ينقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو: «انْقَادَ يَنْقَادُ، وَاِنْدَاحَ يَنْدَاحُ، وَاِخْتَارَ يَخْتَارُ، وَاِشْتَارَ الْعَسَلَ يَشْتَارُهُ».

والأصل في المضارع «يَنْقُودُ، وَيَخْتِيرُ» على مثال ينطلق ويجتمع، فوقع كل من الواو والياء متحركًا بعد فتحة فانقلب ألفًا؛ فصارا: «يَنْقَادُ، وَيَخْتَارُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو: «قَالَ يَقُولُ، وَبَاعَ يَبِيعُ».

والأصل في المضارع: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ» على مثال ينصر ويضرب؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصار: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ».

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعًا، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ» نحو: «خَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَكَادَ يَكَادُ» ونحو: «أَقَامَ يُقِيمُ، وَأَجَابَ يُجِيبُ، وَأَفَادَ يُفِيدُ» ونحو: «اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخَوْفُ»، على مثال يَعْلَمُ، فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار: «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن؛ فصار: «يَخَافُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقَوْمُ» على مثال يُكْرِمُ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: «يُقَوْمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة^(١)، فصار: «يُقِيمُ».

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقْوِمُ» على مثال يستغفر، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار: «يَسْتَقْوِمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، فصار: «يَسْتَقِيمُ»^(١).

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أفعل، واستفعل» ياء في الأصل، لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت: «أبان يبين، واستبان يستبين» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ أَخَوَاتِهِنَّ.

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً، فإذا جُزِم: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإن كان مما يجب إعلاله - بأي نوع من أنواع الإعلال - وجب حذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين، تقول: «يَخَافُ التَّقِيَّ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظُّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ، وَلَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ، وَإِنْ تَسْتَقِمُ تَنْجَحُ» ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف إذا أسند إلى الضمير الساكن، نحو: «لَا تَخَافُوا» أو أَكَّدَ بِإِحْدَى نُونِي التوكيد، نحو: «وَأَمَّا تَخَافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

● حكم أمره:

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، وعلى هذا فالأمرُ مِنَ الأجوف الذي تصحُّ عينُه فِي الماضي والمضارع مثلُ الأمر من السالم، تقول: «اغْيَدْ، وَبَيِّنْ، وَاجتَوِرَا»، وما أشبه ذلك.

والأمرُ مِنَ الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يُؤكِّد بإحدى النونين، تقول: «خَفَ، وَاسْتَقِمَّ، وَأَجِبَّ» وتقول: «خَافِي رَبِّكَ، وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول: «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

● حكم إسناد المضارع للضمير:

إذا أسند المضارع مِنَ الأجوف إِلَى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تُحذف عينه ولو كان مجزوماً، تقول: «يَخَافَانِ، وَيَخَافُونَ، وَتَخَافِينَ، وَلَنْ يَخَافَا، وَلَنْ يَخَافُوا، وَلَنْ تَخَافِي، وَلَمْ تَخَافَا، وَلَمْ تَخَافُوا، وَلَمْ تَخَافِي»، وكذا الباقي مِنَ المثل.

وإذا أسند إِلَى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ^(١) إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء

(١) حُذِفَتِ العَيْنُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّ المِضْرَاعَ عِنْدَ إِسْنَادِهِ لِنَوْنِ النِّسْبَةِ يُبْنَى عَلَى السَّكُونِ، وَحَرْفِ الْعِلَّةِ قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ أَيْضًا، وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ الْآخِرُ فِي حَالَتِي تَجْرَدِهِ عَنِ الضَّمَاثِرِ الْبَارِزَةِ وَاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النِّسْبَةِ، فَلِهَذَا تُحْذَفُ عَيْنُهُ لِلْعِلَّةِ نَفْسِهَا، فَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ السَّاكِنِ تَحْرُكُ آخِرِهِ، فَزَالَتِ الْعِلَّةُ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْحَذْفِ، فَتَرْجَعُ الْعَيْنُ.

أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً، تقول: «النِّسَاءُ يَقُلْنَ، وَلَنْ يُبَيِّنَ، وَلَمْ يَرْعُنْ».

● حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمرُ كالمضارع المجزوم: فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولَا، وَخَافَا، وَبِيعَا، وَقُولُوا، وَخَافُوا، وَبِيعُوا، وَقُولِي، وَخَافِي، وَبِيعِي».

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة^(١)، تقول: «قُلْنَ، وَخَفْنَ، وَبِعْنَ»، قال الله تعالى: ﴿فَقُولَا لَمْ قَوْلَا لِنَا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

الفصل السادس

في الناقص وأحكامه

وهو - كما سبقت الإشارة إليه - ما كانت لامه حرف علة، وتكون اللام واواً أو ياء، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه - على التفصيل - ستة؛ لأن كلاً من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفاً، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واواً، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَدُو، وَرَحُو، وَسَرُو».

(١) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فأصل «قلن» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضممة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قلن» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضممة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

ومثال ما أصل لامة الواو وقد انقلبت ياء^(١): «حَظِي، وَحَفِي، وَحَلِي، وَرَجِي، وَرَضِي، وَشَقِي» وكذا «حَوِي، وَقَوِي، وَلَوِي»، وستأتي هذه وأشباهاها في الليف.

ومثال ما أصل لامة الواو وقد انقلبت ألفاً^(٢): «سَمَا، وَدَعَا، وَغَزَا».

ومثال الياء الأصلية الباقية: «رَقِي، وَزَكِي، وَشَصِي، وَطَغِي، وَصَغِي»، ومثله: «ضَوِي، وَعَيْي، وَهَوِي»، وستأتي هذه وأشباهاها في الليف.

ومثال ما أصل لامة الياء وقد انقلبت واواً^(٣): «نَهْوُ» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثال ما أصل لامة الياء وقد انقلبت ألفاً^(٤): «رَمَى، وَكَفَى، وَهَمَى، وَمَأَى».

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين - وهو باب علم يعلم ليس غير - وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واواً في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرهما، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واواً في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلي الشيء - من أبواب رضي، ودعا، وسرو - ضد مرّ، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واواً في نحو «الرضوان، والرضوة» بكسر فسكون فيهما، وهكذا.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وهو بالاستقراء بابان: أحدهما باب نصر ينصر، نحو: «دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو»، والثاني باب فتح يفتح، نحو: «صغى يصغى، وضحى يضحى». والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ، كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.

(٣) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين - وهو باب كرم يكرم - وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نُهية» للعقل.

(٤) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وذلك بالاستقراء بابان: أحدهما: باب فتح يفتح، نحو: «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى»، والثاني: باب ضرب يضرب، نحو: «هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي».

ويجىء الناقص على خمسة أوجه: الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ»^(١)، نحو: «مَرَى يَمْرِي، وَقَلَى يَقْلِي». الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»^(٢)، نحو: «دَعَا يَدْعُو، وَسَمَا يَسْمُو، وَعَلَا يَعْلُو». الثالث: مثال «فَتَحَ يَفْتَحُ»^(٣)، نحو: «نَحَا يَنْحَى، وَطَعَى يَطْعَى، وَرَعَى يَرْعَى، وَسَعَى يَسْعَى». الرابع: مثال «كَرُمَ يَكْرُمُ»^(٤)، نحو: «رَخُوَ يَرْخُو، وَسَرُوَ يَسْرُو». الخامس: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»^(٥)، نحو: «حَفِيَ يَحْفَى، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَرَفِيَ يَرْفَى».

● حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر:

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً، وذلك لأن اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً^(٦)، نحو: «سَلَّمَى، وَقَلَسَى، وَأَعْطَى، وَأَبَقَى، وَدَارَى، وَنَادَى، وَاهْتَدَى، وَاقْتَدَى، وَأَنْجَلَى، وَأَنْهَوَى، وَتَلَّقَى، وَتَرَكَّى، وَتَرَاَصَى، وَتَعَامَى، وَاسْتَدَعَى، وَاسْتَعْسَى».

(١) ولا يكون إلا يائياً، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفاً كما علمت.

(٢) ولا يكون إلا واوياً، وتنقلب واوه في ماضيه ألفاً كما علمت.

(٣) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً؛ فمثال اليائي: نهى بنهى، ومثال الواوي: صغا يصغى، وتنقلب الواو والياء في ماضيه ألفاً على ما أنبأتك.

(٤) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.

(٥) ويكون واوياً كما يكون يائياً؛ فمثال الواوي: «حظي يحظى»، ومثال اليائي: «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

(٦) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو أعطى - إذ أصله أعطو - على مثال أحسن - فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً؛ لكونها وقعت رابعة فصاعداً، فيصير: أعطى، ثم تنقلب الياء ألفاً، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين، إشارة إلى أن أصله الذي هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، نحو: أعطيت وأرصيت وتزكيت، من الواوي.

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفاً البتة، ولكنها على نوعين في ذلك، الأول: ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة، وهو اليائي، والثاني: ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو الواوي.

والأصلُ في جميع ذلك «أَبْقَى» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار: «أَبْقَى»، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإذا أن تكون عينُه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت، نحو: «سَرُو»، وإن كانت ياء انقلبت واوًا لتطرفها إثر ضمة، نحو: «نَهُو».

وإن كانت عينه مكسورة؛ فإن كانت اللام ياء سلمت، نحو: «بَقِيَ»، وإن كانت واوًا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة، نحو: «رَضِيَ».

وإن كانت عينُه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً - واوًا كان أصلها، أو ياء - لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو: «سَمَا، وَرَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة - وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي^(١) - صارت اللام واوًا^(٢)، نحو: «يَسْرُو، وَيَدْعُو»، وإن كانت كسرة - ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كلُّه، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي - صارت اللام ياء^(٣)، نحو: «يَرْمِي، وَيُعْطِي، وَيُنْهَوِي، وَيَسْتَوْلِي»، وإن كانت الحركة فتحة - ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي - صارت ألفاً^(٤)، نحو: «يَرْضَى، وَيَطْعَى، وَيَتَوَلَّى، وَيَتَزَكَّى».

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو: «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو: «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستئصال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها.

● حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واوًا^(١) أو ياء سلمتا؛ تقول: «سَرَوْتُ، وَرَضَيْتُ»، وإن كانت اللام ألفًا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، وَرُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أَعْطَيْتُ، وَاسْتَدْعَيْتُ»، وتقول: «غَزَوْتُ، وَدَعَوْتُ، وَسَمَوْتُ»، وتقول: «رَمَيْتُ، وَكَنَيْتُ، وَبَنَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث: فإن كانت اللام واوًا أو ياء بقيتا وانفتحتا؛ تقول: «سَرَوْتُ، وَرَضَيْتُ»، وإن كانت اللام ألفًا حُذفت^(٢) في الثلاثي وغيره؛ تقول: «دَعَعْتُ، وَسَمَّتْ، وَغَزَّتْ، وَرَمَّتْ، وَبَنَّتْ، وَكَنَّتْ» وتقول: «أَعْطَتْ، وَوَالَّتْ، وَاسْتَدَعَتْ».

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين، بقي الفعل على حاله واويًا أو يائيًا؛ تقول: «سَرَوْا، وَرَضُوا».

وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياءً فيما عدا الثلاثي، وَرُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أَعْطِيَا، وَنَادِيَا، وَنَاجِيَا، وَاسْتَدْعِيَا»، وتقول: «غَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَيَا، وَبَعِيَا»^(٣)، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت لام الفعل: واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، وَضُمَّ الحرف الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «أَعْطَوْا، وَاسْتَدْعَوْا، وَنَادَوْا، وَغَزَوْا، وَدَعَوْا، وَرَمَوْا، وَبَعَوْا»، وتقول: «سَرَوْا، وَبَدُّوا، وَرَضُوا، وَبَقُوا» قال الله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]،

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله، فمثلاً «رمى، وأعطى، واستدعى» تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: «رضي، ورجي، وجوي» تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رَمَت» مثلاً «رَمَيْت» - على مثال ضربت - وقعت الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصار «رمت» فالتقى ساكنان: الألف وتاء التأنيث، فحُذفت الألف فرارًا من التقاتهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحدهما ألفًا لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما، فيصير اللفظ «غزا» مثلاً، فيلبس الواحد بالمشي.

وقال: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا نِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقال: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، وقال: ﴿فَسُوا حَظًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤].

● حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واوًا أو ياء سلمتا؛ تقول: «النَّسوةُ يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَعْرُونَ»^(١) وتقول: «النَّسوةُ يَرْمِينَ، وَيَسْرِينَ، وَيُعْطِينَ، وَيَسْتَدْعِينَ، وَيُنَادِينَ»^(٢) قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياء مطلقًا، نحو: «يَرْضَيْنَ، وَيَخْشَيْنَ، وَيَتَزَكَيْنَ، وَيَتَدَاعَيْنَ، وَيَتَنَاجَيْنَ».

وإسناده لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتنقلب الألف ياءً مطلقًا، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح؛ تقول: «المحمدان يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَعْرُونَ، وَيَرْمِيَانِ، وَيَسْرِيَانِ، وَيُعْطِيَانِ، وَيَسْتَدْعِيَانِ، وَيُنَادِيَانِ، وَيَرْضِيَانِ، وَيَخْشِيَانِ، وَيَتَزَكِّيَانِ، وَيَتَدَاعِيَانِ، وَيَتَنَاجِيَانِ».

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا - واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا - وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وضمَّ ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «يَرْضُونَ، وَيَخْشُونَ، وَيَتَزَكَّوْنَ، وَيَتَدَاعَوْنَ، وَيَتَنَاجَوْنَ»، وتقول: «يَسْرُونَ، وَيَدْعُونَ، وَيَعْرُونَ»^(٣)، «يَرْمُونَ، وَيَسْرُونَ»^(٤)، «يُعْطُونَ،

(١) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن» تمامًا؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.

(٢) الياء في نحو: «النساء يرمين» كالباء في «يضربن» تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة، على ما ستعرف.

(٣) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو: «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو: «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و«يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرم، ولامه واو.

(٤) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السرى، وهو السير ليلاً، ولامه ياء.

وَيَسْتَدْعُونَ، وَيُنَادُونَ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الملك: ١٢]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَلْتَجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - وأوا كانت، أو ياء، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَخْشِيَنَّ يَا زَيْنَبُ، وَتَرْضَيَْنَّ، وَتَدْعِيَنَّ، وَتُعْطِيَنَّ، وَتَرْمِيَنَّ، وَتَبْنِيَنَّ، وَتُعْطِيَنَّ، وَتَسْتَرْضِيَنَّ».

● حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تُحذف في الأمر؛ لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام^(١).

ثم إذا أُسند لنون النسوة أو ألف الاثنتين سلمت لاهمه إن كانت ياء أو واوا، وقلبت ياء إن كانت ألفاً، تقول: «يَا نِسْوَةَ اسْرُورَ، وَاذْعُونَ، وَاغْزُونَ، وَاَرْمِيَنَّ، وَاَسْرِيَنَّ، وَاَعْطِيَنَّ، وَاَسْتَدْعِيَنَّ، وَاَدْعِيَنَّ، وَاَرْضِيَنَّ، وَاَحْشِيَنَّ، وَتَزَكِّيَنَّ، وَتَدَاعِيَنَّ، وَتَنَاجِيَنَّ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَانَ اسْرُورَا، وَاذْعُوا، وَاغْزُوا، وَاَرْمِيَا، وَاَسْرِيَا، وَاَعْطِيَا، وَاَسْتَدْعِيَا، وَنَادِيَا، وَاَرْضِيَا، وَاَحْشِيَا، وَتَزَكِّيَا، وَتَدَاعِيَا، وَتَنَاجِيَا».

وإذا أُسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حُذفت لاهمه مطلقاً - وأوا كانت، أو ياء، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضوعين مفتوحاً، وكُسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضم قبل واو الجماعة، تقول: «ارْضُوا، وَاَحْشُوا، وَتَزَكَّوْا، وَاَسْرُوا، وَاذْعُوا، وَاغْزُوا، وَاَرْمُوا، وَاَعْطُوا، وَاَسْتَدْعُوا»، وتقول: «ارْضِي، وَاَحْشِي، وَتَزَكِّي، وَاَسْرِي، وَاَعْطِي، وَاَسْتَدْعِي».

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

الفصل السابع

في الليف المفروق وأحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه حَرْفَيْنِ من أَحْرَفِ العلة.

وتقع فاؤه واوًا في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم: «يَدِي»^(١).

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفًا، ولا تكون لامه واوًا^(٢).

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفًا: «وَحَى، ووَدَى، ووَشَى».

ومثال ما لامه ياء باقية على حالها: «وَجِي، ووَرِي، ووَلِي».

ويجيء الليف المفروق على ثلاثة أوجه؛ أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَى

يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَجِي يُوْجِي»^(٣)، الثالث:

مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَلِي يَلِي، ووَرِي يَرِي»^(٣).

● حكمه:

يعامل الليف المفروق من جهة فائه معاملة المثال، ومن جهة لامه معاملة الناقص.

(١) يدي - من باب رضي - أي: ذهب يده ويبست، ويداه - من باب ضرب - أي أصاب يده، أو ضربها، ويداه

- ومثله أيداه - أي: اتخذ عنده يداً، وياداه مُيَادَاةً: جازاه يداً بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني

أسد:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بِنِ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاةِ يَدِ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من «القاموس» تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل

الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما

في نسخ «الصحاح» من كتابة الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن

البطلوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون

العين واللام واوًا، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب

اللام ياء، كما في نحو: «قوي» وشبهه، اهد بياضاح.

(٣) تتبعت مواد «القاموس» فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في

ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل!؟

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً، وكذا إن كانت واوًا والعين مفتوحة، تقول: «يَدِي يَيْدِي، وايدٍ»، وتقول: «وَجِي يُوْجِي، واوَجٍ»^(١).

وتُحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واوًا والعين مكسورة - وذلك باب ضرب، وباب حسب - تقول: «وَعَى يَعِي، ووْنَى يَنْي، ووَهَى يَهِي»، وتقول: «وَلِي يَلِي، ووَرِي يَرِي».

وتُحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضًا، إلا إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول: «النَّسوةُ لم يَعِين، وَيَنْينَ، وَيَهِينَنَ، وَيَلِينَنَ، وَيُوْجِينَنَ»، وتقول أيضًا: «يا نسوة عِينَنَ، وَنِينَنَ، وَهِينَنَ، وَوَلِينَنَ، واوَجِينَنَ»^(٢)، وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: «المحمدان يَعِيَانِ، وَيَنْبِيَانِ، وَيَهِيَانِ، وَيَلِيَانِ، وَيُوْجِيَانِ»، وتُحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضًا: «يا محمدان عِيَا، وَنِيَا، وَهِيَا، وَوَلِيَا، واوَجِيَا»^(٣).

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة^(٢) أو إلى الضمير المستتر، حُذفت لامه: فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فاؤه، صار الباقي من الفعل حرفًا واحدًا، وهو العين؛ فيجب - حينئذٍ - اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «قَهْ، لِهْ، عَهْ، فَهْ، نَهْ، ذَهْ».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف^(٣)، تقول: «لم يَقِهْ، ولم يَلِهْ» إلخ، ويجوز أن تقول: «لم يَلِ ولم يَقِ» وصلًا، ووقفًا.

(١) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول: إيج، كما تقول: إيجل.

(٢) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضوعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

(٣) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد، اضطرت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبًا؛ لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعًا لعبارة ابن مالك في الألفية - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب =

الفصل الثامن

في اللفيف المقرون وأحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عَيْنُهُ وَلَا مُهُ حَرَفَيْنِ مِنْ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ.

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً^(١)، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين، هما «حَيِّيْ، وَعَيِّيْ»، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً^(٢).

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسة الآتية:

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً، نحو: «حَوَى، وَعَوَى، وَغَوَى، وَزَوَى، وَبَوَى»^(٣).

= هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: «لم يغزه» و«لم يخشه» و«لم يرمه» ومنه ﴿لَمْ يَنْسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أو لأجل البناء نحو: «اغزه» و«اخشه» و«ارمه» ومنه ﴿فِيَهْدُهُمْ أَتَدْرِي﴾ [الأنعام: ٩٠] والهاء في كل ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من وعى، فإنك تقول: «عه» قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على حرفين، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ نَقَى﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء اهـ.

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكانهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة - وإن كانت الواو أثقل من الياء - ليكون ذلك عوضًا للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو: «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت»، قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوْتُ عَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب «القاموس» - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوًا يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء؛ لثقل الواوين.

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو: «غَوِيَّ، وَقَوِيَّ، وَجَوِيَّ، وَحَوِيَّ، وَلَوِيَّ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو: «دَوِيَّ، وَذَوِيَّ، وَرَوِيَّ، وَضَوِيَّ، وَهَوِيَّ، وَتَوِيَّ، وَصَوِيَّ».

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً، نحو: «أَوِيَّ، نُؤِيَّ، حَوِيَّ، دَوِيَّ، رَوِيَّ، شَوِيَّ، صَوِيَّ، ضَوِيَّ، ظَوِيَّ، كَوِيَّ، لَوِيَّ، نَوِيَّ، هَوِيَّ».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حَيِّيَّ، وَعَيِّيَّ».

ويجىء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين؛ الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «عَوِيَّ، وَحَوِيَّ» ونحو: «دَوِيَّ، وَنَوِيَّ»، والوجه الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «عَوِيَّ، وَقَوِيَّ» ونحو: «عَيِّيَّ، ودَوِيَّ».

● حكمه:

أما عينه، فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ولو وُجِدَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح؛ فتبقى على حالها^(١).

وأما لاهه، فتأخذ حكم لام الناقص بلا فرق^(٢)، فإن وُجِدَ ما يقتضي قلبها ألفاً انقلبت

(١) لأنك لو أعللتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة لئتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا ففعلوا العين ويصححو اللام - مع أن العين أسبق - لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لاهه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين، يجب عليك أن تردّها إلى أصلها وأوّا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغويت، وغويت»، وغويا» فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لاهه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» وشرحه لا تتم القاعدة، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف أوّا أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين.

ألفاً، نحو: «طَوَى، وَلَوَى، وَعَوَى، وَيَقْوَى، وَيَجْوَى»،
 وإن وُجِدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو: «يَطْوِي، وَيَهْوِي، وَيَلْوِي،
 وَيَنْوِي»، وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى
 الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر، وكما في سائر
 الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة^(١) أو ياء المخاطبة، تقول: «لم يَطْوِ مُحَمَّدٌ، ولم يَلْوِ،
 واطْوُوا يا محمدان، والْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا وَلَوَوْا، وهم يَطْوُونُ وَيَلْوُونُ،
 واطْوُوا وَالْوُوا، وَأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ، واطْوِي، وَالْوِي»، وإن لم توجد علة تقتضي
 شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها، كما في «حَيَّ وَعَيَّ»^(٢).

(١) تُحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون»: «يلويون» على
 مثال يضربون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين
 ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة وثانيهما متحرك لزوماً،
 ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على
 الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه
 بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةَ

وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَيْ أُسْأَلَ لَهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر

وفيه فصلان،

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشْتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنت» أو «أنت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف - سواء أكان كلهن أصولاً نحو: دَخَرَجَ، أم كان بعضهن زائداً نحو: قَدَّمَ وأكْرَمَ وقَاتَلَ - وجب أن يكون حرف المضارعة مضموماً، تقول: «يُدْخِرُجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو: ضَرَبَ، وقَصَرَ، وعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَخَّرَجُ، وانْطَلَقَ، أو على ستة نحو: اسْتَغْفَرَ واقْعَنَدَدَ، وجب أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً، تقول: «يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَدَخَّرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنِدِدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسرة في مضارع الرباعي؛ نحو: «يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدْخِرُجُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل، نحو: انْطَلَقَ واجْتَمَعَ واستَخْرَجَ؛ تقول في المضارع منهن: «يَنْطَلِقُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرَجُ»، فإن كان ماضي الخماسي مبدوءاً بياء زائدة نحو: «تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَخَّرَجُ»

فما قبل الآخر في مضارعه مفتوح، نقول: «يَتَقَدَّمُ، وَيَتَقَاتَلُ، وَيَتَدَخَّرُ»، فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريق معرفة ذلك فيه السماع^(١) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، نحو: يَتَعَلَّمُ، وَيَتَشَاوَرُ، وَيَصُومُ، وَيَبِيعُ، تَرَكَّتِ الْبَاقِيَّ عَلَى حاله، إلا أنك تحذف عينَ الأجوفِ للتخلص من التقاء الساكنين؛ فتقول: تَعَلَّمَ، وَتَشَارَكَ، وَصَمَّ، وَبِعَ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، نحو: يَكْتُبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيُنْصِرِفُ، وَيَسْتَغْفِرُ، اجْتَلَبْتَ هَمْزَةً وَصَلٍ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وهذه الهمزة يجب كسرها، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة؛ فتقول: «اكتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجتمعْ، انصرفْ، استغفرْ».

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع^(٢)

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تُحذف همزتهما - وهي عين الفعل - تقول: «يرى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، وره»، وتُحذف الهمزة من «أخذ، وأكل، وسأل» في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي الحديث: «مُرُوا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالناس»، فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفت لما يعينك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأخُذْ في شأن نفسك» قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

(٢) ستجد في هذا الفصل تكريراً لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

بِالصَّلَوَةِ ﴿طه: ١٣٢﴾، وقال سبحانه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ^(١).

ثانيًا: ماضي المضغف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام، إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: شَدَّ يَشُدُّ، وَمَدَّ يَمُدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك؛ تقول: الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّدْنَ، وَمَدَدْنَ وَيَمُدُّدْنَ، وَفَرَزْنَ وَيَفِرِّرْنَ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون، فيجوز فيهما الفك والإدغام؛ تقول: اشْدُدْ ولا تَشُدُّدْ، وإن شئت قلت: شُدَّ، ولا تَشُدُّ.

ثالثًا: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين؛ الأول: أن تكون الفاء واوًا، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصًا من وقوع الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة ^(٢) والكسرة، تقول في مضارع «وَعَدَ، وَوَرِثَ» وأمرهما: «يَعِدُّ، وَيَرِثُ، وَعِدُّ، وَوَرِثُ».

رابعًا: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَالَ، وَبَاعَ، وَخَافَ»: «لَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبِعْ، وَلَمْ يَخَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ، وَخَفْ»، فإن كان المضارع مجزومًا بحذف النون أو كان الأمر مبنيًا على حذف النون، لم تحذف عين الأجوف، تقول: «لَمْ يَقُولُوا، وَلَمْ يَبِيعُوا، وَلَمْ يَخَافُوا» وتقول: «قُولُوا، وَقُولُوا، وَيُقُولِي، وَيَبِيعُوا، وَيَخَافُوا، وَيَخَافِي».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك، نحو: «الفاطمات قُلْنَ، وَيَبِعْنَ، وَخَفْنَ، وَيَقُلْنَ، وَيَبِعْنَ، وَيَخَفْنَ»، وتقول: «يا فاطمات قُلْنَ خَيْرًا، وَيَبِعْنَ الدُّنْيَا، وَخَفْنَ اللَّهَ» ^(٣).

(١) انظر مباحث المهموز.

(٢) هذا ظاهر في المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٣) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبير، وأن الأمر إنشاء.

خامساً: تُحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره؛ تقول في مضارع «خَشِيَّ، وَرَضِيَّ، وَسَرَّوْ، وَرَمَى، وَطَوَى»: «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْضَ، وَلَمْ يَسْرُ، وَلَمْ يَرْمِ، وَلَمْ يَطْوِ»، وكذا: «أَخْشَ، وَارْضَ، وَاسْرُ، وَاعْزُ، وَارْمِ، وَاطْوِ».

سادساً: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملةً المثال، ومن جهة لامه معاملةً الناقص؛ فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَقَى، وَوَنَى، وَوَدَى، وَوَلَّى، وَوَعَى»: «قَهْ، وَفَهْ، وَنَهْ، وَوَدَهْ، وَوَلَهْ، وَوَعَهْ».

سابعاً: تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة أفعلَ، نحو: «أَكْرَمَ، وَأَبْقَى، وَأَوْعَدَ»، ومن أمره، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه؛ تقول: «يُكْرِمُ، وَيُبْقِي، وَيُوعِدُ»، وتقول: «أَكْرِمُ، وَأَبِقِ، وَأُوعِدُ»، وتقول: «هُوَ مُكْرِمٌ، وَمُبْقٍ، وَمُوعِدٌ، وَهُوَ مُكْرَمٌ، وَمُبْقَى، وَمُوعَدٌ».

والأصل في هذا الحذف المضارعُ المبدوءُ بهمزة المضارعة، ثم حُمل عليه بقية صيغ المضارع، وفعلُ الأمر، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة، فكان يقال: «أَأَكْرِمُ» وقياسُ نظائر ذلك أن تقلب ثانيةً الهمزتين وأوا طلباً للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذاً^(١) قول الشاعر:

فإنَّه أهلٌ لأن يُؤكْرَما

وقول الراجز:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤثْفَيْنُ

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لا من جهة القياس.

الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضي - باعتبار اتصال ضمائر الرفع - إلى ثلاثة عشر وجهًا : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، نَصَرْتُمَا ^(١) ، وخمسة للمخاطب ، وهي : نَصَرْتُ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُنَّ ^(٢) ، وستة للغائب ، وهي : نَصَرَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرَا ، نَصَرْتَا ، نَصَرُوا ، نَصَرْنَ ^(٣) .
وللمضارع في تصاريفه ثلاثة عشر وجهًا أيضًا : اثنان للمتكلم ، وهما : أَنْصُرُ وَتَنْصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهي : تَنْصُرُ ، تَنْصُرِينَ ، تَنْصُرَانِ ، تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهي : يَنْصُرُ مُحَمَّدًا ، تَنْصُرُ هَذَا ، يَنْصُرَانِ ، تَنْصُرَانِ ، يَنْصُرُونَ ، يَنْصُرْنَ ^(٤) .
وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير ، وهي : أَنْصُرْ ، أَنْصُرِي ، أَنْصُرَا ، أَنْصُرُوا ، أَنْصُرْنَ ، وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب ^(٥) .

(١) أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .

(٢) الأول للمخاطب المذكر ، والثاني للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للثنتين المخاطبتين مطلقًا ، أي : مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبتين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبتين .

(٣) الأول للغائب المذكر ، والثاني للغائبة المؤنثة ، والثالث للثنتين الغائبتين ، والرابع للثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبتين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي .

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي .

الباب الخامس

في تقسيم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد

وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

والأصل أنك تُوجّه كلامك إلى المخاطبِ يُثَبِّتُ له ما في نفسك: خيرًا كان أو طلبًا، وقد تُعرِّضُ لك حالٌ تستدعي أن تبرز ما يتلجج في صدرك على صورة التأكيد؛ لتفيد الكلام قوة لا تكون له إذا ذكّرته على غير صورة التوكيد، وقد تكفل علم المعاني ببيان هذه الحالات؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤكِّد به الجملُ الاسميّة.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان^(١):

إحدهما: نون مشددة، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَصِرَ عَلَيْهِمْ عَنِ مَا تَدْعُونَ﴾

[إبراهيم: ١٢].

والثانية: نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي:

فَمَنْ يَنْكُ لَمْ يَشَارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَمَنْ يَنْكُ لَمْ يَشَارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير في معناه: أما تأثيرهما في لفظه؛ فلأنهم يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصل به لفظًا وتقديرًا، وأما تأثيرهما في معناه؛ فلأن كلاً منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال. وبين النونين فرق؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: «أضرب» بضم الباء وبنون خفيفة، فكأنك قد قلت: «أضربوا كلكم»، فإذا قلت: «أضرب» بضم الباء وتشديد النون، فكأنك قد قلت: «أضربوا كلكم أجمعون».

وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها. الثاني: عكس هذا الرأي. الثالث: أن كلاً منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب.

وقد اجتمعنا في قوله تعالت كلمته: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كل فعلٍ يجوز تأكيده، بل الأفعالُ في جَوَازِ التَّأَكِيدِ وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل

عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائماً، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحياناً، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى، وهو المضارع.

والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي^(١):

أولاً: أن يقع شرطاً بعد «إن» الشرطية المُدْعَمَةِ في «ما» الزائدة المؤكدة، نحو: «إِذَا

تَجْتَهَدَنَّ فَأَبشِرْ بِحَسَنِ النَتِيجَةِ»، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَخَافُ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]،

وقال: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مریم: ٢٦]، وقال: ﴿فَأَمَّا تَتَقَفُّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال:

﴿وَإِذَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانياً: أن يكون واقعاً بعد أداة طلب، نحو: «لَتَجْتَهَدَنَّ، وَلَا تَغْفُلَنَّ، وَهَلْ تَفْعَلَنَّ الْخَيْرَ؟

وليتك تُبْصِرَنَّ العَوَاقِبَ، وَازْرِعِ الْمَعْرُوفَ لَعَلَّكَ تَجْنِبَنَّ ثَوَابَهُ، وَأَلَا تُقْبِلَنَّ عَلَيَّ مَا يَنْفَعُكَ،

وَهَلَّا تُعَوِّدَنَّ صَدِيقَكَ الْمَرِيضَ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثاً: أن يكون منفيّاً بلا، نحو: «لَا يَلْعَبَنَّ الْكُفُورُ وَهُوَ يَظُنُّ فِي اللَّعْبِ خَيْرًا»، وقال

تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها^(٢)، وتوكيده في الثانية أكثر من

توكيده في الثالثة.

وقد تُعْرِضُ لَهُ حَالَةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك - بعد كونه

مستقبلاً - إذا كان مُثَبَّتًا، جواباً لقسم، غير مفصول من لأمه بفواصل، نحو: «وَاللَّهِ لَيُنْجِحَنَّ

الْمُجْتَهِدَ، وَلَيُنْذِمَنَّ الْكُفُورَ»، وقال الله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِ لَكَيْدًا أَصْنَفٌ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالاته على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء بيانها تفصيلاً مواضع دلالاته

على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

(٢) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثبتاً، أو كان مفصلاً من اللام بفواصل، امتنع توكيده، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] ^(١)، وقال جل شأنه: ﴿لَأُقْسِمُ بِبَوْرِ الْقَيْمَةِ﴾ [القيامة: ١] ^(٢)، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَيْنَ مُتَمَّ أَوْ قُلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

الفصل الثاني

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما أن يكون صحيح الآخر، وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، وإما أن يكون معتل الآخر، وهو يشمل: الناقص واللفيف بنوعيه، ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالألف، أو بالواو، أو بالياء. وعلى أية حال، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد - ظاهراً أو مستتراً - أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو الاثنتين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة. فإن كان الفعل مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بُني آخره على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً، ولزمك أن ترد إليه لأمه إن كانت قد حذفت، كما في الأمر من الناقص واللفيف والمضارع المجزوم منهما، وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لأمه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة، تقول: «لَتَجْتَهِدَنَّ يَا عَلِيُّ، وَلَتَدْعُونَنَّ إِلَى الْخَيْرِ، وَلَتَطْوِينَنَّ ذِكْرَ الشَّرِّ، وَلَتَرْضَيْنَنَّ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ، وَلَتَقُولَنَّ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ مَرًّا» وتقول: «اجْتَهِدَنَّ، وادْعُونَنَّ، واطْوِينَنَّ، وارْضَيْنَنَّ، وقُولَنَّ».

(١) إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتى» من الأفعال التي يلزم أن تُسبق بالنفي أو شبهه.

(٢) في قراءة ابن كثير.

وإن كان الفعل مُسنَدًا إلى الألف^(١) حذفت نون الرفع إن كان مرفوعًا^(٢)، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لِتَجْتَهِدَنَّ»، و«لِتَدْعُوَنَّ»، و«لِتَطْوِيَنَّ»، و«لِتَرْضِيَنَّ»، و«لِتَقُولَنَّ»، و«لِتَدْعُوَنَّ»، و«لِتَطْوِيَنَّ»، و«لِتَرْضِيَنَّ»، و«لِتَقُولَنَّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى الواو حذفت نون الرفع^(٣) أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر، حذفت واو الجماعة^(٤) وأبقيت ضم ما قبلها^(٥)؛ تقول: «لِتَجْتَهِدَنَّ»، و«لِتَدْعُوَنَّ»، و«لِتَطْوِيَنَّ»، و«لِتَرْضِيَنَّ»، و«لِتَقُولَنَّ»؛ ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحًا ما قبلها^(٦) وضممت الواو، تقول: «لِتَرْضُوَنَّ»، و«لِتَقُولَنَّ»، و«لِتَطْوِيَنَّ»، و«لِتَدْعُوَنَّ»، و«لِتَرْضِيَنَّ»، و«لِتَقُولَنَّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا.

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفًا وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: «عُضَّانٌ»، وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيقًا لم تحذف لامه، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفًا - ياء، في المضارع والأمر مطلقًا.

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل «لتجتهدان» مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٣) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدًا للصوت، وتشبيهاً لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين.

(٤) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف؛ لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٥) فرقاً بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٦) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفتها وكسرت لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو حذفتها وضممت لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفًا، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حَذَفَتْ ياء المخاطبة وأبْقِيَتْ كَسْرَ ما قبلها^(١)؛ تقول: «لَتَجْتَهِدَنَّ يا فاطمة، واجتهدنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر حَذَفَتْ آخرَ الفعلِ مطلقاً، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبْقِيَتْ ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء^(٢)؛ تقول: «لَتَرْضَيْنَنَّ، وارْضَيْنَنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء، حَذَفَتْ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لَتَدْعِنَنَّ، ولَتُظْوِنَنَّ، وَاذْعِنَنَّ، وَاظْوِنَنَّ».

وإن كان الفعل^(٣) مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة^(٤) بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرت نونَ التوكيد، تقول: «لَتَكْتُبَنَّ، وَاكْتُبَنَّ، ولَتَرْضَيْنَنَّ، وَاَرْضَيْنَنَّ، ولَتَدْعُونَنَّ، وَاذْعُونَنَّ، ولَتُظْوِينَنَّ، وَاظْوِينَنَّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

* * * *

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات قريبة واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي الرحمة، وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث إن كان مضعفاً وجب فيه الفك، وإن كان أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تُحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حُذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو كسرت لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممت لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، والحمد لله أولاً وآخراً،

وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



رابطہ بدیل
lisanerab.com

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com



فهرس موضوعات الجزء الرابع

الصفحة

الموضوع

إعراب الفعل

- ٣ يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم
- ٤ من نواصب المضارع لن وأن
- ٥ بعض العرب يهمل أن، حملاً على «ما» المصدرية
- ٦ من نواصب المضارع إذن بشروط
- ٧ تنصب أن مضمره بعد اللام أو
- ٨ وتنصب مضمره بعد حتى
- ١٠ وتنصب مضمره بعد الفاء في جواب واحد من ثمانية أشياء
- ١٣ واو المعية كالفاء فيما ذكر
- ١٦ إذا سقطت الفاء بعد غير النهي جزم المضارع
- ١٦ شرط الجزم بعد النهي أن تضع إن ولا بين النهي والمضارع
- ١٨ إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة أو محذوفة
- ٢١ يشذ نصب المضارع بأن محذوفة في غير المواضع المذكورة

عوامل الجزم

- ٢٢ الأدوات الجازمة ضربان والاستشهاد لكل أداة منها
- ٢٣ الأدوات التي تقتضي فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين

- ٣٠..... إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعاً
- ٣٢..... إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء
- ٣٣..... إذا الفجائية تقوم مقام الفاء
- ٣٣..... إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه
- ٣٥..... إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان
- ٣٦..... يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل
- ٣٧..... إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما
- ٣٨..... يترجع الشرط إذا تقدمهما مبتدأ، وقد يترجع وإن لم يسبقهما ذو خبر

فصل في لو

- ٣٩..... تستعمل «لو» استعمالين
- ٤١..... تختص لو الشرطية بالفعل
- ٤٢..... إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضي

أما، ولولا، ولوما

- ٤٤..... «أما» حرف شرط وتفصيل، ويجب اقتران تالي نالها بالفاء وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة
- ٤٦..... للولا ولوما استعمالان
- ٤٨..... قد يلي أداة التحضيض اسم معمول لفعل محذوف

الإخبار بالذي، والألف واللام

- ٥٠..... هذا الباب يقصد به التبرين
- ٥١..... الطريق إلى هذا التبرين
- ٥٢..... إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه مثنى فإنه يجب تشبئة الموصول، وإذا كان مجموعاً وجب جمع الموصول

- ٥٣ يشترط في الاسم الذي يراد الإخبار عنه أربعة شروط
- ٥٤ لا يجوز الإخبار بالألف واللام إلا عن اسم في جملة فعلية
- ٥٥ إذا رفعت صلة آل ضميراً عائداً على غير آل وجب فصله

العدد

- ٥٦ الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتميزهما
- ٥٧ تمييز المئة والألف
- ٥٨ تمييز العدد المركب
- ٦٠ تمييز العدد المفرد، والمعطوف
- ٦١ إضافة العدد المركب إلى غير مميزه
- ٦٣ صياغة فاعل من العدد على وجوه

كم، وكاي، وكذا

- ٦٨ «كم» الاستهامية
- ٦٩ «كم» الخبرية
- ٧٠ «كم» بنوعها لها الصدارة

الحكاية

- ٧١ الحكاية بأي، وبمن

التأنيث

- ٧٦ علامة التأنيث التاء، أو الألف مقصورة أو معدودة
- ٧٦ بم تستدل على تأنيث ما لا علامة فيه؟
- ٧٧ صيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث

- ٧٩..... ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، وأوزان المقصورة المشهورة
- ٨١..... الأوزان المشهورة للألف الممدودة

المقصور والممدود

- ٨٣..... ضابط المقصور والممدود، وأنواعهما، وضابط القياسي منهما
- ٨٥..... السماعي من المقصور والممدود
- ٨٦..... يجوز قصر الممدود للضرورة إجماعاً، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة

كيفية تثنية المقصور والممدود

- ٨٧..... متى قلب ألف المقصور ياء؟ ومتى قلب واو؟
- ٩٠..... همزة الممدود على أربعة أنواع، وحكم كل نوع منها عند التثنية
- ٩٢..... جمع المنقوص والمقصور جمع مذكر سالماً
- ٩٤..... متى تتبع عين الاسم لفاته عند جمعه جمع مؤنث سالماً
- ٩٥..... متى لا يجوز اتباع عين الاسم لفاته في جمع المؤنث؟

جمع التكسير

- ٩٧..... أبنية جموع القلة، وما تكون جمعاً له
- ١٠٢..... أبنية جمع الكثرة، وما تكون جمعاً له

التصغير

- ١١٨..... ما يعمل في كل اسم يراد تصغيره، وأمثلة التصغير
- ١١٩..... يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة متبهي الجموع
- ١٢٠..... يجوز تعويض باء قبل الطرف عما حذف من الاسم
- ١٢١..... المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد باء التصغير

- ١٢٢ أشياء لا يعتد بها في التصغير .
- ١٢٣ تصغير الاسم المختوم بألف التانيث .
- ١٢٤ إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير .
- ١٢٥ تصغير ما حذف منه شيء .
- ١٢٦ تصغير الترخيم .
- ١٢٧ تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بلا ناء .
- ١٢٧ صفروا بعض المبتنيات شذوذاً .

النسب

- ١٢٨ علامة النسب ياء مشدودة .
- ١٢٩ تحذف للنسب الياء المشددة في آخر المنسوب إليه، إذا سبقها ثلاثة أحرف .
- ١٢٩ النسب إلى ما آخره ألف .
- ١٣١ النسب إلى المتقوص .
- ١٣١ النسب إلى ما قبل آخره كسرة .
- ١٣٢ النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقه بحرف واحد .
- ١٣٢ النسب إلى ما آخره علامة تنبيه أو جمع .
- ١٣٣ النسب إلى نحو طَيْب .
- ١٣٣ النسب إلى نحو نُعَيْلة وُقَيْلة .
- ١٣٥ النسب إلى نحو الممدود .
- ١٣٦ النسب إلى نحو المركب بأنواعه .
- ١٣٧ النسب إلى نحو محذوف اللام .
- ١٣٨ النسب إلى نحو ما وضع على حرفين .

- ١٣٩ النسب إلى نحو محذوف الفاء
- ١٣٩ النسب إلى الجمع
- ١٤٠ يستغنى عن ياء النسب بمجرى الاسم على بعض الصيغ
- ١٤٢ الموقف
- ١٥٢ الإمامة

التصريف

- ١٥٩ معنى التصريف
- ١٦٠ لا يدخل التصريف ما وضع على أقل من ثلاثة، ولا يدخل الحروف وشبهها
- ١٦٠ الاسم ضربان: مجرد، ومزید فيه، وبيان كل منهما
- ١٦٢ أوزان الاسم الثلاثي
- ١٦٢ الفعل ضربان: مجرد، ومزید فيه، وأوزان المجرّد ثلاثيًا أو رباعيًا
- ١٦٥ أوزان الاسم الرباعي والخماسي
- ١٦٧ ضابط الحرف الأصلي والحرف الزائد
- ١٦٧ الميزان
- ١٦٩ مواضع زيادة الألف
- ١٧٠ مواضع زيادة الياء والواو
- ١٧٠ مواضع زيادة الميمزة والميم
- ١٧١ مواضع زيادة النون
- ١٧٢ مواضع زيادة التاء
- ١٧٢ مواضع زيادة الهاء

١٧٣ لا يحكم بالزيادة التي تحيء على غير وجهها إلا بحجة وثبت

١٧٤ فصل في زيادة همزة الوصل

الإبدال

١٧٧ ذكر الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً

١٧٨ المواضع التي تبدل فيها الواو والياء

١٧٨ المواضع التي تبدل فيها الهمزة حرف علة

١٧٩ المواضع التي تبدل فيها الألف ياء

١٨٠ متى تغلب الألف والواو ياء؟

١٨٦ متى تغلب الواو ياء؟

١٩٠ متى تغلب الياء واو؟

١٩٤ متى تغلب الواو والياء ألفاً؟

١٩٦ لا يتوالى إعلالان في كلمة

١٩٧ متى تبدل التون ميماً؟

١٩٧ الإعلال بالنقل ، ومواضعه

٢٠٠ اسم المفعول من معتل العين

٢٠١ اسم المفعول من معتل اللام

٢٠٤ إبدال حرف اللين تاء

٢٠٥ إبدال التاء طاء

٢٠٦ حذف الواو من المثال الواوي

الإدغام

- ٢٠٩ حذف أحد المثليين
- ٢١٠ ما لا يجوز إدغام المثليين فيه، وما يجوز
- ٢١٢ ما يجوز فيه الإدغام والفك
- ٢١٤ متى يجب الفك؟
- ٢١٥ خاتمة الناظم
- ٢١٥ خاتمة محقق الكتاب وشارح الشواهد

تمت فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الرابع من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين،

وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس التكملة الموضوعة في تصريف الأفعال

الصفحة

الموضوع

- ٢١٩ تكملة في تصريف الأفعال
- ٢٢١ الباب الأول: في المجرد والمزيد، وفيه ثلاثة فصول
- ٢٢١ الفصل الأول: في أوزانها
- ٢٢٤ الفصل الثاني: في معاني هذه الأبنية
- ٢٢٧ الفصل الثالث: في وجوه مضارع الفعل الثلاثي
- ٢٢٩ الباب الثاني: في الصحيح والمعتل وأقسامهما، وفيه ثمانية فصول
- ٢٣٠ الفصل الأول: في السالم وأحكامه
- ٢٣١ الفصل الثاني: في المضعف وأحكامه
- ٢٣٦ الفصل الثالث: في المهموز وأحكامه
- ٢٤٠ الفصل الرابع: في المثال وأحكامه
- ٢٤٤ الفصل الخامس: في الأجوف وأحكامه
- ٢٥٢ الفصل السادس: في الناقص وأحكامه
- ٢٥٩ الفصل السابع: في اللفيف المفروق وأحكامه
- ٢٦١ الفصل الثامن: في اللفيف المقرون وأحكامه
- ٢٦٤ الباب الثالث: في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر، وفيه فصلان
- ٢٦٤ الفصل الأول: في الأحكام العامة

- ٢٦٥ الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض أنواع الفعل
- ٢٦٨ الباب الرابع: في تصريف الفعل مع الضمائر
- ٢٦٩ الباب الخامس: في تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد، وفيه فصلان
- ٢٦٩ الفصل الأول: في بيان ما يجب توكيده منه، وما يجوز توكيده، وما لا يجوز توكيده
- ٢٧١ الفصل الثاني: في أحكام آخر الفعل صحيحاً كان أو معتلاً عند توكيده بإحدى نوني التوكيد
- ٢٧٥ فهرس الموضوعات

تمت الفهرس

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه



www.lisanarb.com

فهرس الشواهد الواردة في شرح

ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد

الشاهد

حرف الهمزة

من لد شولاً فإلى إتلائها	٧٣
للامنشابهان ولا سواه	١٠٢
ثشموه له علينا الولاء	١٣٩
(ولو تواليت زمر الأعداء)	١٦٣
عمامته بين الرجال لسواه	١٧٩
وبينكم المودة والإخاء؟	٣٢٩
ينشب في المعمل واللهاة	٣٥٣
وأعلم أن تليماً وتركماً	١٠٢
أو منعتم ما نألون فمن حد	١٣٩
لا أقعد الجبين عن الهيجاء	١٦٣
فجاءت به سيط العظام كأنما	١٧٩
ألم أك جاركم ويكون بيني	٣٢٩
يا لك من تمر ومن شيباء	٣٥٣

حرف الباء الموحدة

أقلى اللوم عاذل والمعتابا	١
لما هي إلا للمحة وتغيب	١٠
بيطن شريان يعوي حوله الذيب	٢٢
به عمم بيننفي أرنبا	٤٦
علني ولكن ملء عين حبيبها	٥٤
أقلى اللوم عاذل والمعتابا	١
على أحوذيين استقلت عنبة	١٠
بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حياً	٢٢
مرسمة بين أرساغه	٤٦
أمايك إجلالاً وما بك قدرة	٥٤

- ٧٠ سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب
- ٧٦ فكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعاة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
- ٨٦ عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
- ٩١ كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب
- ٩٣ فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشاً يبابا
- ١٠١ أم الحلبيس لعجوز شهريه ترضى من اللحم بعظم الرقبه
- ١٠٩ إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
- ١١١ هذا - لعمركم - الصَّغَار بعينه لا أم لبي - إن كان ذاك - ولا أب
- ١٢٧ وربيتة حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
- ١٣٠ كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
- ١٣٢ بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهام عاراً عليّ وتحسب؟
- ١٦٢ يمرون بالدهنا خفافاً عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق
- ١٦٢ على حين ألهى الناس جل أمورهم فنلداً زريق المال ندل الشعالب
- ١٦٧ فما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب
- ١٨٧ لئن كان برد الماء هيما صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب
- ١٩٤ أنهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب؟
- ١٩٦ [فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة] لعل أبي المغوار منك قريب
- ٢٠٢ واه رأبت وشيكاً صداع أعظمه وربيه عطباً أنقذت من عطبه
- ٢٠٣ خلى الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كهها أو أقربا
- ٢٠٥ تخيرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب
- ٢٣٣ وما زال مهري مزجر الكلب منهم لذن غدوة حتى دنت لغروب

- ٢٤١ نجوت وقد بل المرادي سيفه
 ٢٨٢ فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزودت
 ٢٨٧ وما أدري أغيرهم تناء
 ٢٩٨ فاليوم قريب تهجونا وتشتعنا
 ٣٢٠ تبصر خليلي هل ترى من طعائن
 ٣٣٢ لولا توقع معتز فأرضيه
 ٣٤٩ فأما القتال لا قتال لديكم
 ٣٥٧ [كأنه السيل إذا اسلحياً]
- من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
 جنى النحل بل ما زودت منه أطيّب
 وطول الدهر أم مال أصابوا؟
 فاذهب فما بك والأيام من عجب
 (سوالك نقباً بين حزمي شعيب)
 ما كنت أوتر إتراباً على ترب
 ولكن سبراً في عراض المواكب
 مثل الحريق وافق القصبا

حرف التاء المثناة

- ٤١ خبير بنو لهب فلا تك ملدياً
 ٥٨ من يك ذا بت فهذا بشي
 ١١٥ ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
 ١٢٥ قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
 ١٥٥ لبت وهل ينفع شيئاً لبت؟
 ٢٢٩ كلا أخي وخليلي واجدي عضداً
 ٢٦٧ يا قوم قد حوقلت أو دنوت
- مقالة لهبي إذا الطير مرت
 مقبظ مصيف مشني
 فيراب ما أثنأت يد الغفلات
 حتى أمت بنا يوماً ملعات
 لبت شباباً يسوع فاشتريت
 في الثائبات والعمام المعلمات
 وشر حيقال الرجال الموت

حرف الجيم

- ١٩٨ شربن بماء البحر ثم ترقعت
 ٢٥٩ عشية سعدى لو تراءت لراهب
 ٢٥٩ قلى دينه واهتاج للشوق إنها
- مشى لجج غضر لهن تشبع
 بدومة تجر دونه وحجيج
 على الشوق إخوان العزاء هيرج

حرف الحاء المهملة

٢٧	نحن الذون صبحو الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفي حب سمراء حقة	فبح لان منها بالذي أنت بانح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها]	ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح
٣٢٤	يا ناق سيري عنقاً فسبحا	إلى سليمان فسئيرحا
٣٤٧	ولو أن ليلي الأغيلية سلمت	علي ودوني جندل وصفائح
٣٤٧	سلمت تسليم البشاشة أو زقا	إليها صدى من جانب القبر صائح
٣٥٠	[الآن بعد لجاجتي تلحونتي]	هلا التقدم والقلوب صحاح

حرف الدال المهملة

٢	أزف الشرحل غير أن ركبنا	لما نزل برحلتنا وكان قد
٧	دعاني من نجد فإن سنبه	لعين بنا شيباً، وشيبتنا مردا
١٩	فقلت: أميراني القدم، لعلمي	أخط بها قبرا لأبيض ماجد
٢١	قندي من نصر الخبيبين قدي	ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٤	رأيت بني غيراء لا ينكروني	ولا أهل هذاك الطرف الممدد
٣١	من القوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بني معد
٤٩	قد تكلمت أمه من كنت واحده	وبات متنشياً في برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا	بنوهم أبناء الرجال الأباعد
٥٦	لولا أبوك ولولا قبيله عمر	ألقى إليك معد بالمقاليد
٦٠	وأبرح ما أدام الله قسومي	بحمد الله منتطقاً مجيدا
٦٣	وما كل من يبدي البشاشة كائناً	أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا

- ٦٧ قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا
- ٧٥ أبناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور، وما هم أولادها
- ٨٨ كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ربطة وبرود
- ٩٤ أموت أسى يوم الرجاء، وإنني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد
- ٩٩ يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد
- ١٠٠ مروا عجالي فقالوا: كيف سيدكم؟ فقال من سألوا: أمسى لمجهودا
- ١٠٤ شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
- ١١٧ رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا
- ١١٩ دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فلإن اغتباطاً بالوفاء حميد
- ١٢٨ رمى الحدثنان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا
- ١٢٨ فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا
- ١٤١ وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
- ١٥٠ كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورفى نداه ذا الندى في ذرى المجد
- ١٥٦ لم يعن بالعلياء إلا سيدي ولا شفى ذا الغفي إلا ذو هدى
- ١٦٠ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهازاً فكن في الغيب أحفظ للعهد
- ١٦٠ وألغ أحاديث الوشاة؛ فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود
- ١٦٦ [لما حططت الرحل عنها واردة] علفتها تبناً وماء باردا
- ١٨١ وبالجسم مني بيناً لو علمته شحوب وإن تستشهدني العين تشهد
- ١٨٢ وما لام نفسي مثلها لي لائم ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي
- ٢٠١ فلا والله لا يلفسي أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد
- ٢٦١ أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

٢٧٦	نزوه مثل زاد أبيك فبينا	فنعيم الزاد زاد أبيك إذا
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم	لسم أحص عدتهم إلا بعداد
٢٦٥	كانوا ثمانين، أو زادوا ثمانية	لولا رجائك قد قتلت أولادي
٣٣٣	ألا أبهذا الزاجري أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
٣٣٤	مشى تأته تعشوا إلى ضوء ناره	تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من بكذني بسبي كنت منه	كالشجا بين حلقه والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم	يبكون من حذر العذاب تمودا
٣٤٨	لو يسمعون كما سمعت كلامها	خروا للمزة ركعاً وسجودا
٣٥٥	أبصارهن إلى الشبان مائلة	وقد أراهن عني غير صداد

حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من فشة بخت	علي، فما لي عوض إلاء ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارننا	ألا يسجاورننا إلاك ديار
١٥	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت	إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٨	فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكت على سرب القطا إذ مررن بي	فقلت ومثلي باليكاء جدير
٢٩	أسرب القطا هل من يعير جناحه	لعملي إلى من قد هويت أطير؟
٣٤	ما الله موليك فضل، فاحمدته به	فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمواً وعاقلاً	ولقد نهيتك عن بيت الأوبر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٤٤	فأتيلت زحفاً على الركبتين	فثوب ليست، وثوب أجر
٤٨	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حليت على عشاري

- ٥٠ إلى ملك ما أمه من محارب
- ٦٢ ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى
- ٦٤ ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
- ٨٥ فأبت إلى فهم، وما كدت آتياً
- ٨٧ عسى فرج يأتي به الله؛ إنه
- ١٠٦ واعلم فعلم المرء ينفعه
- ١٢٠ تعلم شفاء النفس قهر عدوها
- ١٣٧ نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
- ١٤٤ رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
- ١٤٩ لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا
- ١٥٣ جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
- ١٦٩ هل الدهر إلا ليلة ونهارها
- ١٧٢ وإذا تباع كريمة أو تشتري
- ١٧٦ تركنا في الحضيض بنات عوج
- ١٧٦ أبحنا حيهم قتلاً وأسراً
- ١٩١ أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي
- ١٩٣ [بانئت لتحزننا عفارها]
- ٢٠٧ وإنني لتعروني لذكراك هزة
- ٢١٥ ربما الجامل المؤيل فيهم
- ٢٢٥ دعوت لما نابني مسوراً
- ٢٣٢ تنتهض الرعدة في ظهيري
- أبوه، ولا كانت كليب تصاهره
- ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
- وكونك إياه عليك يسير
- وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
- له كل يوم في خليقته أمر
- أن سوف يأتي كل ما قدرا
- فبالغ بلطف في التحيل والمكر
- يهدي إلي غرائب الأشعار
- فأعرضن عني بالخدود النواضر
- وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر
- وحسن فعل كما يجزى سنمار
- وإلا طلوع الشمس ثم غيارها
- فسواك بائعها، وأنت المشتري
- عواكف قد خضعن إلى النسور
- عدا الشمطاء والطفل الصغير
- وهل بدارة يا للناس من عار؟
- يا جارتا ما أنت جاره
- كما انتفض العصفور بلله القطر
- وعناجيح بينهن المهار
- فلبى، فلبى يدي مسور
- من لدن الظهر إلى العصير

- ٢٣٨ أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا؟
- ٢٤٣ وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر
- ٢٥١ إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيراً من الآمال إلا ميسرا
- ٢٦٠ حذر أموراً لا تضير، وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
- ٢٦٣ ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر
- ٢٦٩ أرى أم عمرو دمعتها قد تحدرت بكاء على عمرو وما كان أصبرا
- ٢٧٠ فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر
- ٢٧٢ خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر
- ٢٧٤ تقول عرسي، وهي لي في عومره: بئس امرأ، وإنني بئس المره
- ٢٨٠ ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائثر
- ٢٩٢ أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
- فاغفر له اللهم إن كان فجر
- ٢٩٦ جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر
- ٣٠٠ فألفيته يوماً يببير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا
- ٣٠١ بات يغشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر
- ٣٠٩ فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا
- ٣١١ ياتيم تيم عدي [لا بأ لكم لا يلقينكم في سوءة عمر]
- ٣١٥ لها بشر مثل الحرير، ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
- ٣١٦ لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
- ٣٢٢ لأستهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر
- ٣٣١ إنني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

- ٣٣٥ أيمان تؤمنك نأمن غيرنا، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تنزل حذرا
 ٣٥٦ لست بليللي، ولكني نهر لا أدلج الليل، ولكن أبتكر
 ٣٥٨ الحق - إن دار الرباب تباعدت أو انبت حبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

- ١٧ عدهت قومي كعميد الطيس إذ ذهب القوم الكرام لبيسى
 ٢٩١ فأين إلى أين النجاة بينفتي؟ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

- ٣٢١ وممن ولدوا عامر ر ذو الطول وذو المرض

حرف الطاء المهملة

- ٢٨٨ حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهملة

- ٢٥ أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت عميدته لكاع
 ٣٢ من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات معه
 ٧٤ أبا عراشة، أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 ٨٩ ولو سئل الناس الشراب لأوشكوا إذا قبل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
 ٩٢ سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كبرت أعناقها أن تقطعا
 ١١٠ لا نعب اليوم ولا غلة اتسع الخرق على الرافع
 ١٤٥ [طوى النحر والأجران ما في غروضها] وما بقيت إلا الضلوع الجرائع
 ١٥٧ لا تجزعي إن مفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
 ١٦١ بمكاف بعشي الناظريه ن إذا هم لمحوا شماعة

- ١٦٨ فإنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع
- ٢٢١ إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع
- ٢٢٦ أما ترى حيث سهيل طالماً نجماً يضيء كالشهاب لامعا
- ٢٢٧ على حين عاتبت المشيب على الصبا [فقلت: ألما أصح والشيب وازع؟]
- ٢٣٩ سقى الأرضين الغيث سهل وحرزنها [فنيطت عرى الآمال بالزرع والزرع]
- ٢٤٥ سبقوا هوي وأعنقوا لهوهم فتحرموا، ولكل جنب مصرع
- ٢٤٨ فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع
- ٢٤٩ لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
- ٢٥٠ اكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا؟
- ٢٨٩ يا ليتي كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
- ٢٨٩ إذا بكيت قبلتني أربعاً إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا
- ٢٩٠ قد صرت البكرة يوماً أجمعا عليه الطير ترقبه وقوعا
- ٢٩٣ أنا ابن التارك البكري بشر وما ألفتني حلمي مضاعا
- ٣٠٢ ذريني؛ إن أمرك لن يطاعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا
- ٣٠٤ إن على الله أن تبايعا تركع يوماً والدهر قد رفعه
- ٣١٩ لا تهين الفقير علك أن قد حدثوك، فما راء كمن سمعا؟
- ٣٢٦ يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما إنك إن يصرع أخوك تصرع
- ٣٤٢ يا أقرع بن حابس يا أقرع بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
- ٣٥١ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

حرف الفاء

٥٥	نحن بما عندنا، وأنت بما	عندك راض، والرأي مختلف
٢٣٥	ومن قبل نادي كل مولى قرابة	فا عطفت مولى عليه المواطنف
٢٥٢	بمشرتك الكرام نعد منهم	فلا ترين لغيرهم ألوناف
٢٥٣	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنقاد الصباريف
٣١٨	من نشقن منهم فليس بأب	[أبدأ، وقتل بني قتيبة شافى]
٣٣٠	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف

حرف القاف

٣	وقاتم الأعماق خاوي المحترقن	[مشتبه الأعلام لماع الخفق]
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فمد بدا	محيالك أغفى ضوءه كل شارق
٩٠	بوثك من فر من منيته	في بعض غراته يوافقها
١٠٥	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٧٤	لديك كغيل بالمنى لمومل	وإن سواك من يؤمله ينقى
٢٠٦	جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول الفسقا
٢١٠		لواحق الأقرب فيها كالمثق
٢٦٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد رب أخا عون بن مخراق
٢٧٥	والثغلييون بس الفحل فحلهم	فحلاً، وأمهم زلاء منطبق
٣٠٨	ضربت صدرها إلي، وقالت:	يا عديبا لقد وقتك الأواقي

حرف الكاف

١٢٦	فقلت: أجرني أبا مالك	وإلا فهبني امرأهالك
١٥٤	حيكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك، وإنما	أعد عيالي شعبة من عيالك
١٩٢	فلما غشيت أظافيرهم	نجوت، وأرهنهم مالك

حرف اللام

١٢	تنورتها من أفرعات، وأهلها	بيشرب، أدنى دارها نظر عالي
١٨	كمنية جابر إذ قال: لبني	أصادفه، وأتلف جل مالي
٢٦	وتبلى الألى يستلثمون على الألى	تراهن يوم الروع كالحدا قبل
٣٠	ما أنت بالحكم الشرفى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والسجدل
٣٣	إذا ما لقيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضل
٤٠	فخبر نحن عند البأس منكم	إذا الداعي المشوب قال: يا لا
٥٢	فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى	عليهم؟ وهل إلا عليك المعمول؟
٥٣	غالي لأنت، ومن جرير خاله	ينزل العملاء ويكرم الأخوالا
٥٧	يذهب الرعب منه كل غضب	فلولا الفهد بمسكه لسالا
٦٥	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٧١	أنت تكون ماجد نبيل	إذا تهب شمال بليل
٧٢	قد قبل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً	فما اعتذارك من قول إذا قبلاً؟
٧٧	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجمع القوم أعجل
٨٢	إن المرء ميتاً بانتفضاء حياته	ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا
٩٥	فلا تلحني فيها، فإن بحبها	أحاك مصاب الطلب جم بلايله

- ١٠٧ علموا أن يؤملون؛ فجادوا
 ١١٤ ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد؟
 ١١٨ علمتك الباذل المعروف، فانبعثت
 ١٢١ دعاني الفواني عمهن، وخلتني
 ١٢٢ حسبت التقى والجود خير تجارة
 ١٢٣ فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
 ١٢٩ أرجو وأمل أن تدنو مودتها
 ١٣١ أبو حنش يؤرقني، وطلق،
 ١٣١ أراهم رفقتي، حتى إذا ما
 ١٣١ إذا أنا كالذي يسمى لورد
 ١٤٣ يلومونني في اشتراء النخيد
 ١٤٦ فلا مزنة ودقت ودقها
 ١٥٢ جزى ربه عني عدي بن حاتم
 ١٥٨ فارساً ما غدروه ملحماً
 ١٧٠ مالك من شيخك إلا عمله
 ١٧٨ رأيت الناس ما حاشا قريشاً
 ١٨٠ فأرسلها العراك [ولم يذدها
 ١٨٥ يا صاح هل حم عيش باقياً فترى
 ١٨٨ فإن تك أذواد أصبن ونسوة
 ١٩٥ ضيعت حزمي في إبعادي الأمل
 ٢٠٤ ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً
 قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
 إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
 إليك بي واجفات الشوق والأمل
 لي اسم، فلا أدعى به وهو أول
 رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
 فإني شربت الحلم بعدك بالجهل
 وما إخاك لدينا منك تنويل
 وعمار، وأونة أثالا
 تجافى الليل وانخزل انحزالا
 إلى آل فلم يدرك بلالا
 ل أهلي، فكلهم يعذل
 ولا أرض أبقل لإبقالها
 جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل
 غير زميل ولا نكس وكل
 إلا رسيمه وإلا رمله
 فإننا نحن أفضلهم فعالا
 ولم يشفق على نغص الدخال
 لنفسك العذر في إبعادها الأمل؟
 فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال
 وما ارعويت، وشيباً رأسي اشتعلا
 كه ولا كهين إلا حاظلا

- ٢١١ أنتهون ولن ينهى ذوي شطط
 كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
 ٢١٢ غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
 تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل
 ٢١٨ فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
 فألهيتها عن ذي تمائم محول
 ٢٢٠ رسم دار وقفت في طلله
 كدت أقضي الحياة من جلله
 ٢٢٨ إن للخير وللشر مدى
 وكلا ذلك وجهه وقبيل
 ٢٣٧
 ٢٤٠ كما خط الكتاب بكف يوماً
 أقب من تحت عريض من عل
 ٢٤٦ بضرب بالسيوف رؤوس قوم
 يهودي يقارب أو يزيل
 ٢٤٧ ضعيف النكاية أعداءه
 أزلنا هامهن عن المقييل
 ٢٥٧ كناطق صخرة يوماً ليوهنها
 يخال الفرار يراخي الأجل
 ٢٥٨ أخوا الحرب لباساً إليها جلالها
 فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل
 وليس بولاج الخوالف أعقلا
 ٢٦٤ الواهب المئة الهجان وعبدها
 عوداً تزجي بينها أطفالها
 ٢٧٨ فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها
 وحب بها مقتولة حين تقتل
 ٢٧٩ دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا
 فظل فؤادي في هواك مضللا
 ٢٨١ إن الذي سمك السماء بنى لنا
 بيتاً دعائمه أعز وأطول
 ٢٨٣ ولا عيب فيها غير أن سريعها
 قطوف، وأن لا شيء منهن أكسل
 ٢٩٧ قلت إذ أقبلت وزهر تهادي
 كنعاج الفلا تعسفن رملا
 ٣٠٥ ذا ارعواء، فليس بعد اشتعال
 الرأس شيباً إلى الصبا من سبيل
 ٣١٢ يا زيد زيد اليعملات [الذبل
 تطاول الليل عليك فانزل]
 ٣١٣ تضل منه إلي بالهوجل
 في لجة أمسك فلاناً عن فل
 ٣٣٦ [صعدة نابطة في حائر]
 أينما الريح تميلها تمل

- ٣٣٩ خليلي، أنى تأتبانى تأتبا
 ٣٤٦ لمن منيت بنا عن غب معركة
 أخأ غير ما يرضيكما لا يحاول
 لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

حرف الميم

- ٥ بسأيه اقتدى عدي في الكرم
 ١٦ إذا قالت حذام فصدتوها
 ٢٣ ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 ٢٨ غير لاء عداك، فاطرح الله
 ٥٩ بنام بلأحدى مقلنيه، ويشقى
 ٦٦ لا طيب للعيش ما دامت منغصة
 ٦٩ فكيف إذا مررت بدار قوم
 ٨٣ ندم البغاة ولات ساعة مندم
 ٨٤ أكثرت في العذل ملحاً دائماً
 ٩٦ ما أعظيانى ولا سألنهما
 ٩٧ وكنت أرى زبداً كما قيل سبداً
 ١١٢ فلا لغو ولا تأتيم فيها
 ١١٣ ألا ارعوا لمن ولت شبيبته
 ١٢٤ فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
 ١٣٣ ولقد نزلت فلا نظني غيره
 ١٣٤ متى تقول القلص الرواسما
 ١٤٢ نولى قتال المارقين بنفسه
 ١٤٧ فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا
 ومن يشايه أبه فما ظلم
 فبن القول ما قالت حذام
 والعيش بعد أولئك الأيام
 هو، ولا تقتروا بمعارض سلم
 بأخرى المنايا، فهو يقطان نائم
 لذاته ياهكار الموت والهرم
 وجيران لنا كانوا كراماً؟
 والبيغي مرتع مبيغيه وخيم
 لا تكثرون، إنى عسيت صانعاً
 إلا وإنى لحاجزى كرمي
 إذا أنه عبد القفا واللهازم
 وما فاهوا به أبداً مقيم
 وأذنت بمشيب بعمده هرم؟
 ولكنما المولى شريكك في العدم
 متى بمنزلة المحب المكرم
 يحملن أم قاسم وقاسما؟
 وقد أسلماء ميمد وحميم
 عشية آتاء الديار وشامها

- ١٤٨ تزودت من ليلي بتكليم ساعة
 ١٥١ ولو أن مجدداً أخلد الدهر واحداً
 ١٥٩ تمرّون الديار ولم تعوجوا
 ١٦٥ وأغفر عوراء الكريم ادخاره
 ١٨٦ لا يركنن أحد إلى الإحجام
 ١٩٠ لقي ابني أخويه خائفاً
 ١٩٧ لعل الله فضلكم علينا
 ٢١٣ ولقد أراني للرماح دريئة
 ٢١٤ فإن الحمر من شر المطايا
 ٢١٦ ماوي يا ربتما غارة
 ٢١٧ وننصر مولانا، ونعلم أنه
 ٢١٩ بل بلد ملء الفجاج قتمه
 ٢٢٢ وكريمة من آل قيس ألفتة
 ٢٢٣ مشين كما اهتزت رماح تسفحت
 ٢٣٠ ألا تسألون الناس أبي وأبكم
 ٢٣٤ فريشي منكم، وهواي معكم
 ٢٣٦ فساغ لي الشراب، وكنت قبلاً
 ٢٤٢ ولئن حلفت على يديك لأحلفن
 ٢٤٤ كأن برذون أبا عصام
 ٢٥٤ حتى تهجر في الرواح، وهاجها
 ٢٥٦ وكم مالى عينيه من شيء غيره
 فما زاد إلا ضعف مابي كلامها
 من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً
 كلامكم علي إذا حرام
 وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً
 يوم الوغى متخوفاً لحمام
 منجديه فأصابوا مغنماً
 بشيء؛ أن أمكم شريم
 من عن يميني تارة وأمامي
 كما الحبطات شر بني تميم
 شعواء كاللذعة بالميسم
 كما الناس مجروم عليه وجارم
 لا يشتري كتانه وجهرمه
 حتى تبذخ فارتقى الأعلام
 أعاليها مر الرياح النواسم
 غداة التقينا كان خيراً وأكرماً
 وإن كانت زيارتكم لماما
 أكاد أغص الماء الحميم
 بيمين أصدق من يمينك مقسم
 زيد حمار دق باللجام
 طلب المعقب حقه المظلوم
 إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

- ٢٦٢ أو الفأ مكة من ورق الحمى
- ٢٧١ وقال نبي المسلمين: تقدموا، وأحبب إلينا أن تكون المقدماء
- ٣٠٣ أو عدني بالسجن والأذاهم رجلي، فرجلي شنة المناسم
- ٣٠٧ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
- ٣١٠ إنسي إذا ما حدث ألمما أقول: يا اللهم، يا اللهما
- ٣١٧ بحبه الجاهل ما لم يعلمنا شيخاً على كرسبه ممما
- ٢٢٣ وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كمعوبها أو تستقيما
- ٣٢٨ لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك - إذا فعلت - عظيم
- ٣٤١ وإن أناء خليل يوم مسألة يقول: لا غائب مالي، ولا حرم
- ٣٤٣ فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
- ٣٤٣ ونأخذ بعمده بذناب عيش أجب الظهر، ليس له سنام
- ٣٤٤ ومن يقترب منا ويخضع نووه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا مضما
- ٣٤٥ فطلقها قلت لها بكفه وإلا يعمل مفركك الحمام
- ٣٥٢ أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما
- ٣٥٩ [ألا طرقتنا مية بنة منذر] فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

- ٨ عرفنا جمعراً وبني أبيه وأنكرنا زعائف آخرين
- ٩ أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى علي ولا يقبني؟
- ٩ وماذا يبشني الشمراء مني وقد جاوزت حد الأربعين؟
- ١١ أعرف منها الجيد والمعينانا ومنخرين أشبهها ظبيانا
- ٢٠ أيها السائل عنهم وعني لست من قيس، ولا قيس مني

- ٣٩ غير مأسوف على زمن
٤٢ قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت
٤٣ لك العز إن مولاك عز، وإن يهن
٤٧ لولا اصطبار لأودي كل ذو مقه
٦١ صاح شمر، ولا تنزل ذاكر المو
٦٨ فأصبحوا والنوى عالي معرسهم
٧٩ نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل
٨١ إن هو مستولياً على أحد
١٠٣ ونحن أباة الضيم من آل مالك
١٠٨ وصدر مشرق النحر
١٣٥ أجهالاً تقول بني لؤي
١٣٦ قالت وكنت رجلاً فطينا:
١٣٨ وما عليك إذا أخبرتني دنفاً
١٤٠ وأنبئت قيساً ولم أبله
١٦٤ فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا
١٧١ ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
١٧٣ ولم يبق سوى المعدوا
١٧٧ حاشا قريشاً؛ فإن الله فضلهم
١٨٣ نجيت يا رب نوحاً واستجبت له
١٨٣ وعاش يدعو بآيات مبينة
١٩٩ أتطمع فينا من أراق دماءنا
- يننقضي بالهم والحزن
بكنه ذلك عدنان وقطحان
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
لما استقلت مطاياهن للظعن
ت، فنسيانه ضلال مبين
وليس كل النوى تلقي المساكين
فبوتت حصناً بالكمة حصينا
إلا على أضعف المجانين
وإن مالك كانت كرام المعادن
كأن ثدييه حقان
لعمر أبيك، أم متجاهلينا؟
هذا لعمر الله إسرائينا
وغاب بعلك يوماً أن تعوديني؟
كما زعموا خير أهل اليمن
شنوا الإغارة فرساناً وركباناً
إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
ن دناهم كما دانوا
على البرية بالإسلام والدين
في فلك ماخر في اليم مشحونا
في قومه ألف عام غير خمسينا
ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن؟

- ٢٠٨ لاء ابن عمك، لا أفضلت في حسب عني، ولا أنت دباني فتخزوني
- ٢٢٤ إنك لو دعوتني ودوتني زوراء ذات مشرع بسبون
- لقلت «البيه» لمن يدعوتني
- ٢٥٥ قد كنت دابنت بها حاننا مخافة الإفلاس واللباننا
- ٢٧٣ لنعم موثلاً المولى إذا حذرت بأساء ذي البغي واستبلاء ذي الإحن
- ٢٨٦ ولقد أمر على اللثيم بسبي فمضيت ثمت قلت: لا يعشيني
- ٢٩٤ لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بشمان
- ٢٩٩ إذا ما الغائبات برزن يوماً وزججن الحواجب والمعبونا
- ٣٢٥ رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في غير سنن
- ٣٢٧ فقلت: ادعي وأدعو، إن أتدي لصوت أن ينادي داعيان
- ٣٣٨ حيثما تنقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان
- ٣٥٤ وحملت زفرات الضحى فأطقتها وما لي بزفرات العشي يدان

حرف الهاء

- ٦ إن أباهما وأبا إمامها قد بلغنا في المجد غاياتها
- ١٦٦ علفنها نبناً وماء بادراً [حتى غدت همالة عينها]
- ٢٠٩ إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها
- ٢٧٤ تقول عرسي، وهي لي في عومره: بشن امرأة، وإنني بشن المرأة
- ٣١٤ ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبير

حرف الواو

- ٢٠٠ وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوي

حرف الألف اللينة

٢٣١ فأومات إسماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيعا فتى

حرف الياء المثناة التحتية

- ٤ فلما كرام موسرون لقبينهم فحسبي من ذو عندهم ما كفاتبا
 ٧٨ تعز فلا شيء على الأرض ياقبا ولا وزر مما قضى الله واقبا
 ٨٠ بدت فعل ذي ود، فلما تبعتها تولت، وبقت حاجتي في فوادبا
 ٨٠ وحلت سواد القلب، لا أنا ياغبيا سواها، ولا عن حياها مشراغبيا
 ٩٨ لتقعدن مقعد القصي مني ذي القاذورة المقفلي أو تحلفي بربك المعلي
 ٩٨ ما حم من موت حمى واقبا أني أبو ذبالك الصببي
 ١٨٤ نقول ابنسي: إن انطلقك واحداً ولا ترى من أحد ياقبا
 ١٨٩ بانن تنزي دلوها تنزبا إلى الروح يوماً تاركي لا أباليا
 ٢٦٦ ومثبدل من بعد غضبي صريمة كما تنزي شهلة صببا
 ٢٦٨ ألا حبذا أهل الملا، غير أنه فأحر به من طول نقر وأحرما
 ٢٧٧ مررت على وادي السباع، ولا أرى إذا ذكرت مي فلا حبذا هببا
 ٢٨٥ أقل به ركب أنوه تشببة كوادى السباع حين يظلم وادبا
 ٢٨٥ أيا راكباً إما عرضت فيلقن وأخوف إلا ما وقى الله ساربا
 ٣٠٦ وإنك إذ ماتت ما أنت أمر نداماي من نجران أن لا تلاقبا
 ٣٣٧ به تلف من إياه تأمر أتبا

تمت فهرس الشواهد الواردة في شرح ابن عقيل مرتبة على حروف المعجم حسب القوافي

